د. مصطفى النشار

فى فلسفة الثقافة



ـباء للطباعة والنشر والتوزيع
عبده غريب

في فلسفة الثقافة

د. مصطفى النشار
أستاذ الفلسفة بكلية الآداب
جامعة القاهرة

في فلسفة الثقافة

الطبعة الأولى
١٩٩٩م

الناشر
دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)
عبده غريب

الكتـــــــاب : في فلسفة الثقافة

المؤلـــــف : د. مصطفى النشار

تاريخ النشـر : ٢٠٠٠

الناشــــر : **دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع**

عبده غريب

شركة مساهمة مصرية

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز – عمارة برج آمون

الدور الأول – شقة ٦

ت : ٢٤٦٢٥٦٢

فاكس : ٢٤٠١٧٤٤

التــوزيــع : ١٠ شارع كامل صدقي الفجالة (القاهرة)

ت : ٥٩١٧٥٣٢ ص. ب : ١٢٢ (الفجالة)

المركز الرئيسي : مدينة العاشر من رمضان

المنطقة الصناعية (C1) ت: ٣٦٢٧٢٧ ٠١٥

رقم الإيداع : ٩٩/٩٠٩٦

الترقيم الدولي : I S B N

977- 303 - 177- 2

الإهـــداء

إلى الأستاذ الدكتور طه حسين

رائداً من رواد التقدم والتنوير

وعلمية التفكير فى مصرنا المعاصرة

وقاهرا للظـــلام والإظـــلام

فـــى وطننـــا العربـــى الكبير..

إلى ذلك الغائب ـ الحاضر

أهدى هذا الكتاب فى ذكرى مرور

خمسة وعشرين عاما على رحيله

م. أ.

تصدير

الثقافة .. التقدم .. الحضارة .. التنمية مصطلحات كثر استخدامها وأصبحت من المصطلحات الدارجة الاستخدام فى عصرنا الحاضر.

ولما كنا نعيش العصر ونعايش مشكلاته وقضاياه بما تفرضه علينا من مصطلحات وتداعيات. فقد كان لزاما علينا أن نتعامل مع هذه المصطلحات وفرق كبير بين أن نتعامل معها ونحن واعين بمعانيها وبالعلاقات المتعددة بينها، وبين أن نستخدمها دون وعى بهذه المعانى والعلاقات.

وفرق كبير آخر بين أن نعى معانيها والعلاقات بينها من منظور غربى طرحه مفكرو الغرب وفلاسفته وعلماء الاجتماع والتاريخ والسياسة الغربية، وبين أن نحاول نحن الدخول إلى حلبة الفكر لنشارك فى إبداع مفاهيم خاصة بنا حول هذه المصطلحات الشائعة. وهى مفاهيم قد تتلاقى أو قد تتشابك مع التعريفات الغربية لهذه المصطلحات أو قد تختلف عنها، لكنها فى النهاية ستكون معبرة عن وجهة نظرنا تجاهها، وعن رأينا حول كيفية تصورنا للعلاقة بينها.

إن الحقيقة التى أراها ماثلة أمامى صباح ـ مساء أننا لم نعد نملك ترف الاكتفاء بالنقل عن الغربيين والاحتفاء بما يقولونه أيا كان موضوعه وأيا كانت أغراضه أو منطلقاته وأهدافه. فنحن على أبواب قرن جديد ينبغى أن لا نكتفى فيه بموقف المتلقى أوالمتفرج، بل يجب أن يكون لنا موقفنا من كل ما يطرح، يجب أن نقف موقف المشارك الإيجابى وليس موقف المتلقى السلبى. ويجب أن يكون لنا موقفنا المستقل من كل ما يطرح من قضايا الثقافة والتقدم والتنمية.

وبالطبع فإن هذا الموقف المستقل ينبغى أن ينبع من ذاتيتنا الثقافية المستقلة ومن العمق الحضارى الذى نحمله على ظهرنا، فنحوله من مجرد ماضٍ تاريخى إلى ماضى حى فى عقولنا وفى وعينا حتى نمرر عليه كل ما يلقيه العصر فى وجهنا من جديد، فإن كان الجديد مفيدا وإيجابيا وخلاقا فنحن معه ولابد أن نستفيد منه وأن نتجدد معه بقبوله وهضمه وإعادة إفرازه متوافقا مع رؤيتنا الحضارية وهويتنا الثقافية، وإن كان الجديد غثا لاقيمة له وهو إلى ضياع هويتنا أقرب وإلى الفساد أميل فلنرفضه غير آسفين على عصر آتى بالجديد المدمر وبالحديث المفزع!!.

إن التلاقح بين الثقافات والحضارات مطلوب ومحمود إذا كان هذا التلاقح لصالح الارتقاء بالبشرية ولتحقيق قدر أكبر من رفاهية البشر وسعادتهم وخيرهم. أما إن كان هذا التلاقى الحضارى سيكون لصالح سيادة ثقافة ما تحت ستار تقدمها وما تملكه من قوة عتاد أوقوة تكنولوجيا عسكرية، فهو التلاقى المرفوض. فلا تلاقى يقام على أساس من قوة عدو يحشد العتاد والعدة بمختلف وسائلها لتدمير الآخر وابتلاعه!.

إن الثقافة السائدة ليست هى الثقافة الأفضل أو الأكثر تقدما على الإطلاق! بل العكس قد يكون هو الصحيح! فمن المهم أن نعيش التقدم والأفضلية بمعايير صحيحة. ومن المهم أن تكون هذه المعايير متفق عليها بين الجميع وليست من وضع أصحاب الثقافة السائدة!

وما نقدمه فى هذا الكتاب محاولة لتحديد موقفنا من تلك المصطلحات السائدة مصطحات الثقافة، التقدم، الحضارة، التنمية. وموقفنا من العلاقات المتصورة بينها. وفى ضوء تحديد هذا الموقف نحاول بيان كيفية الاستفادة من النظريات السائدة ومن التجارب الرائدة فى تحديد طريق التحول من التخلف إلى التقدم. إن هذه التجارب وإن كانت رائدة وحققت نجاحات عديدة فى مختلف مجالات الحياة، فإنها تبقى تجارب انطلقت من

بيئات معينة ومن تصورات ثقافية متباينة. ولذلك فإن نقلها بحذافيرها يعنى الفشل المؤكد. أما إن درست بغرض الاستفادة من عناصرها الإيجابية، وبغرض تطويع تلك العناصر لتوافق بيئتنا وثقافتنا وهويتنا الحضارية فإن هذا سيكون بداية الطريق نحو استنبات بذرة ذاتية للتحول والقفز على عناصر التخلف التى لا نزال نعانى منها إلى صورة جديدة للتقدم نستطيع أن نقول عنها إنها "صناعة محلية" رغم ما استفادته من خبرات الآخرين ومن تجاربهم.

وبالطبع فليس كاتب هذه السطور من المتخصصين لافى الصناعة ولا فى غيرها من صور الإنتاج. وإنما هو يقدم مجرد اجتهاد ووجهة نظر ذات طابع فلسفى نابع من تخصصه فى الفلسفة، "وما من شيء إلا وللفلسفة فيه مدخل "كما قال الفارابى فيلسوفنا الإسلامى الكبير.

إن ما يقدمه كاتب هذه السطور إنما هو محاولة لوضع أساس شرقى ـ عربى لفلسفة الثقافة قد يتقاطع أو يتشابه مع بعض الآراء لبعض الفلاسفة الغربيين، ولكنه بالقطع ليس ناقلا عنهم وليس مؤمنا بكل ما يقولونه، كما أنه يرفض تماما أن يقف موقف المتلقى أو المتفرج، لأنه يؤمن بأنه قادر على المشاركة الإيجابية فى الحوار حول فلسفة الثقافة من وجهة نظر مختلفة

ومبنية على أسس عميقة مستمدة من العمق الحضارى والتاريخى الكبير الذى يستند عليه.

وكاتب هذه السطور يحاول بعد ذلك أن يبحث فى العلاقة بين الثقافة والتنمية والتخلف والتقدم ليكتشف الطريق الأفضل الذى يمكن لشعوبنا أن تسلكه فى محاولتها الجادة للتحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، ومن ثم للتحول من مجتمعات موسومة ـ على غير الحقيقة ورغم أنفها ـ بالتخلف إلى مجتمعات متقدمة فهى تملك معظم مقومات الثقافة المتحضرة ولا ينقصها إلا تفعيل هذه المقومات واستنهاض إرادة التحدى واستنفار كل القدرات الذاتية المبدعة لأفرادها.

وما من شك أن أى محاولة من هذا القبيل تبقى مجرد محاولة للخروج من النفق المظلم الذى وضعنا فيه دعاة "العولمة" ودعاة "الخضوع" للثقافة الغربية ذات البعد الواحد.

وما من شك أن هذه المحاولة تحتاج لجهود آخرين ينتمون لتخصصات عدة متباينة حتى تكتمل الصورة وتتضح أمامنا معالم الطريق.

ولست أطلب من القارئ العزيز سوى أن يصبر على قراءة ما قدمته له رغم ما قد يبدو فيه من مواطن قصور أوضعف تتكشف أمامه. وعليه بعد ذلك أن يتشاغل بالصفح

عن صاحبها وبمحاولة سد هذه النواقص وتقوية مواطن الضعف. فبهذا تتكامل الجهود ويثمر الحوار.

وكلى أمل فى أن نجنى جميعا ثمار اجتهادنا فى الحوار لإعادة بناء ذاتنا الحضارية باستجلاء عناصر هويتنا الثقافية المستقلة.

وكلى أمل فى قدرتنا على خوض غمار التحدى الحضارى الذى نواجهه بدءا من إدراكنا لأهمية أن يكون لنا رؤيتنا المستقلة لفلسفة ولمعنى التقدم والحضارة.

والله المستعان

وهو من وراء القصد.

د. مصطفى النشار

القاهرة ـ مدينة نصر فى : ١٩/١١/١٩٩٨م.

الموافق : ٣٠ رجب ١٤١٩ هـ.

المبحث الأول

محددات أولية

لفلسفة الثقافة

محـــــددات أوليـــة
لفلسفة الثقافة

(١)

- ماهية الثقافة:

١ ـ أ: الثقافة هى الإطار النظرى لمعتقدات الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه وهى كذلك ما يبدو ماثلاً فى سلوكهم الأخلاقى والدينى والاجتماعى والاقتصادى. إذ لا ينفصل النظر عن العمل، أو بعبارة أخرى لاينفصل القول عن الفعل فيما يتعلق بإدراكنا لطبيعة ولمعنى الثقافة لدى فرد ما فى مجتمع ما. وحتى إذا ما انفصل القول عن الفعل، أوتناقض النظر مع العمل فإن هذه تكون سمة ثقافية من سمات ذلك الفرد أو ذلك المجتمع الذى ينتمى إليه.

١ ـ ب: الثقافة إذن هى مايشكل الوجدان الفردى أو الوجدان الجماعى لمجتمع ما وهى ما يشكل الدافعية لسلوكهم على نحو معين. وهى فى ذات الوقت التى تشكل ما يمكن أن نطلق عليه الضمير الذاتى للفرد أو للمجتمع الذى ينتمى إليه. وهذا الوجدان وذلك الضمير هما ما يرجهان بوصلة السلوك للفرد أو المجتمع. وهما مابه يحاسب الفرد أوالمجتمع نفسه، وهما مابه يقَيم الفرد أو المجتمع الأعمال

والأفعال، ويقارن بين هذه الأفعال الذاتية وبين أفعال الآخرين فى ضوء منظومة القيم الحاكمة التى يؤمن بها.

١ـ جـ : إن لكل ثقافة تاريخها ووعيها التاريخى المستقل، ويتحدد جوهر هذه الثقافة أو تلك تبعا لعمقها التاريخى وتبعا لقدرة الفرد أو الشعب المنتج لهذه الثقافة فى الدفاع عنها والتمسك بها وقت الشدائد والمحن والأزمات. وبقدر ما فى هذه الثقافة من قيم إيجابية فاعلة بقدر ما تكون قادرة على تجديد ذاتيتها بتفاعلها مع الثقافات الأخرى بحيث لا تستطيع أى ثقافة غازية أو مسيطرة محوها أو نسخ شخصيتها الذاتية، بقدر ما يجد أفرادها أنفسهم فخورين بها ومتمسكين بعناصرها الجوهرية ومدافعين عن عاداتهم وتقاليدهم التى تشكلت كنواتج لتلك الثقافة التى تعمقت لديهم وتمكنت منهم لأنها صمدت فى وجه التحديات وانتصرت على الأزمات والغزوات، وخرجت منها قوية قادرة على التجاوز بمزيد من الفاعلية، وبمزيد من الإبداع لعناصر جديدة للتفوق والسيادة.

١ـ د: إن العمق التاريخى لثقافة ما يعد فى اعتقادنا دليلاً على أصالتها وعلى صمودها وعلى قدرتها على التجدد وعلى قدرة أبنائها على التفاعل الإيجابى مع الثقافات الأخرى، وعلى قدرتهم على الإبداع ومحاسبة النفس والنظر إلى

المستقبل والتخطيط له بوعى وقدرة على الاستفادة من ماضى ثقافتهم وحاضرها فى رسم معالم جديدة لمستقبلها.

١ـ هـ: إن العمق التاريخى لثقافة ما يعد فى نظرنا دليلا على أنها ثقافة منفتحة تقبل الحوار مع الثقافات الأخرى من منطلق "التكافؤ الحضارى" بين أبناء الأمم المختلفة؛ فلا فرق بين ثقافة وأخرى إلا بما تتضمنه كل ثقافة من عناصر إيجابية قادرة على ابتكار آليات وقيم جديدة تدفع أصحابها إلى التقدم باطراد نحو تحقيق أكبر قدر من الأمان والاستقرار والرفاهية والسعادة للإنسان.

إن الثقافة المنفتحة على الثقافات الأخرى دون تعال أودون غرور هى الثقافة القابلة للتجدد والقابلة للاستمرار بعكس الثقافة المتعصبة التى ينظر أصحابها إلى أنفسهم على أنهم الأفضل والأعظم والأعلى قدرة وقوة، فإنها تعد ثقافة جامدة جاحدة لما أخذته بالتأكيد من عناصر من الثقافات الأخرى. ومن ثم فهى ثقافة مؤهلة لأن تنتحر ذاتياً؛ إذ لم توجد بعد الثقافة القادرة على أن تظل جامدة بعناصر ثابتة لا تتغير!! فمآل عناصرها الثابتة إلى الجمود والتحجر ومن ثم الموت.

١ـ و: إن أى ثقافة إنما هى الوجه البارز للحضارة التى تنتمى إليها. فالثقافة هى ما يمكن أن نطلق عليه الوجه الإعلامى لحضارة ما. فإن أردت أن تعرف عناصر حضارة شعب

ما فانظر فى الثقافة السائدة بين أفراده. فالثقافة هى واجهة الحضارة، وهى الدلالة على مدى التقدم الذى أحرزه أبناء هذه الحضارة أوعلى مدى التخلف الذى يعانون منه.

ولا أعنى بالتقدم أو بالتخلف هنا، التقدم والتخلف المادى أو الاقتصادى، فليس الاقتصاد هو المعيار الوحيد لقياس التقدم الحضارى أو التخلف الحضارى، فربما يكون أفقر شعب على وجه الأرض أكثر شعوب العالم تحضرا ورقيا فى المبادىء الدينية والأخلاقية والاجتماعية التى يؤمن بها. وربما يكون هو المُعلم الذى ينبغى أن يتعلم منه أكثر شعوب الأرض تقدما تقنيا واقتصاديا!

(٣)

٢- خصائص الثقافة المتحضرة:

٢ ـ أ: إن الثقافة المتحضرة هى الثقافة التى يسود بين أفرادها القيم الأخلاقية الرفيعة؛ قيم الحب والوفاء بالعهود والمواثيق، قيم الأمانة والكرم والشجاعة والالتزام والترابط الأسرى والاجتماعى.

٢ـ ب: إن الثقافة المتحضرة هى الثقافة التى يؤمن أفرادها بصورة دينية محددة حول الكون وخلق العالم والعلاقة بين الإنسان والله. وهى الثقافة التى تنظر إلى المستقبل بعين الاطمئنان والثقة وليس بعين القلق والاضطراب والخوف من المجهول.

٢ـ حـ: إنها الثقافة التى يوازن أفرادها بين المطالب المادية ــ الدنيوية وبين المطالب المعنوية ــ الروحية. ويعيشون حياة أخلاقية واجتماعية سوية لاتطرف فيها ولا شذوذ. إن الإنسان فيها يدرك أنه ليس مجرد جسد ثائر مطالب بممارسة كل اللذائذ والشهوات، بل هو نفس وعقل قادر على أن يتحكم فى تلك الشهوات وهذه الانفعالات فيحد منها ويوظفها لصالح حياة سوية متوازنة لاشطط فيها ولا إفراط فى الجرى وراء لذاتها الحسية. إنها الثقافة التى ينجح

الإنسان فيها في تلبية مطالب الجسد وتلبيـة مطـالب الـروح باعتدال وتوازن بدون إفراط أوتفريط.

٢ـ د: إن الثقافة المتحضرة هي الثقافة التي يؤمن أفرادها دون ضجيج ودون افتعال بالتوازن بين مطالب الفـرد ومطـالب المجتمع. فلا تكون ثقافة فرديـة أنانيـة تقوم علـى إعـلاء شأن مطالب الفرد، فينغمس الأفراد فيها في تلبية مطـالبهم الماديـة ـ الأنانيـة الطموحـة إلـى مالانهايـة دون مراعـاة لمصـالح ورغبـات ومطـالب الآخرين! بـل تكـون ثقافـة يتصرف الفرد فيها وهو يشعر أنه إنما خلـق ليخـدم غيره كما يطلب من غيره أن يخدمه. ثقافة يدرك الفرد فيها أنـه لم يخلق في هذه الحياة ليعيش وحده وأنه غير قادر مطلقـا علـى أن يلبـي مطالبـه الذاتيـة بنفسـه المنفـردة وبقدراتـه المحدودة، بـل خلـق ليعيش بين آخرين مختلفـي الفطـر والمواهب بحيث يلبي كل واحـد منهم مطـالب غيره كمـا يسعى لتلبية مطالبه عبرهم وعـبر مـا يقدمونـه مـن نواتـج أعمالهم. وعلى ذلـك فالثقافـة المتحضـرة هـي التـي يؤمـن الجميع فيها بأنهم إنما يعيشون في مجتمع ينبغي أن تتضافر جهود أفراده في خلق البيئة الصالحة للسعادة المشتركة.

٢ـ هـ: إنهـا الثقافـة التـي يتمتـع أفرادهـا بإيجابيـة وفاعليـة نحـو الإبـداع والابتكــار فيحــاربون ميــل النفــس إلــى الكســل

والخمول، وميلها إلى الارتكان على إنجازات الماضى والارتياح إلى ما حققه السابقون في الزمن الماضى، إن حرب الذات وجهاد النفس إنما يكون بتحويل وجهتها ونشاطها نحو التفكير فى المستقبل وفى ضرورة أن تترك بصمتها الذاتية فيه. ولا يمكن لإنسان فرد مبدع أن يركن إلى ما أنتجه الآخرون وإلى ما أبدعه السابقون عليه!! فهو يريد أن يضيف إلى ما قدمه السابقون عليه، وهو يسعى إلى تحقيق المزيد من الإنجازات السعيدة لنفسه وللبشرية فى أى مجال من مجالات الحياة.

٢ـ و: إن الثقافة المتحضرة هى الثقافة التى يسعى الجميع فى ظلها إلى تحقيق العدالة بمعناها الشامل والواسع، ذلك المعنى الذى يبدأ بتحقيق العدالة داخل الفرد نفسه بالمعنى الأفلاطونى، وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع بتحقيق المساواة بين البشر فى الأنصبة والحقوق والواجبات ودون تمييز بين إنسان وآخر أيا كان نوع هذا التمييز.

فالتمييز الوحيد بين إنسان وآخر هو ما يحققه الفرد بنفسه لنفسه من خلال قدراته الإبداعية المتميزة وقدرته اللا محدودة على العمل الجاد والاستفادة من كل دقيقة يحياها على هذه

الأرض. إن هذا التميز ليس معناه التعالى على الآخرين أو التكبر عليهم أو الاستهانة بقدراتهم والسخرية منهم، بل إن التميز الحقيقى إذا ماحققه الفرد المبدع ينبغى أن يتوافق ويتلازم مع قدرته على التواضح للآخرين واحترام قدراتهم والحرص على الاستفادة منهم وإفادتهم بأكبر قدر ممكن من التجرد والصبر وتحمل المسئولية الاجتماعية.

٢ ـ ع: إن الثقافة المتحضرة هى التى لاتضع أى قيود أمام أفرادها فيكونوا دائماً شاعرين بأنهم أحرار متساوون فى الحقوق والواجبات. فلاقيد على حركتهم فى وطنهم، ولاسلطة تقهرهم وتقف حائلاً أمام إعلان عقيدتهم أو رأيهم أو نظرياتهم علمية كانت أو أدبية أو فنية. فحياة البشر الحرة هى الضامن الحقيقى للشعور بالسعادة، وهى الدلالة الجوهرية على إنسانية الإنسان. وهى الدافع الأعظم للإبداع والابتكار والتجديد. وهى الملهم الذى يلهمهم كل جديد ومبتكر مما يساعدهم على إحراز المزيد من التقدم نحو مستقبل أفضل لهم وللبشرية جميعا.

٢ـ غ: إن الثقافة المتحضرة هى التى يؤمن أفرادها بأنهم ليسوا جديرين بصنع السعادة والحياة الأفضل لأنفسهم فقط بل يصنعون كل ما يصنعونه لتحقيق السعادة والحياة الأفضل

لأبناء وطنهم وللبشرية جميعا فى ذات الوقت. إنهم يؤمنون بأن السعادة البشرية لا تكتمل إلا إذا امتلأت بها أرجاء الأرض جميعاً. وأن إحساس أى إنسان فى أى بقعة من الأرض بالألم أو بالجوع أو بالعطش أو بأى شىء يسبب الألم أوالحزن إنما ينبغى أن ينغص عليه حياته ويدفعه دفعا لنجدته وللتضحية من أجله.

إن الثقافة المتحضرة هى الثقافة التى يشعر أصحابها بأن مشاركة الآخرين من أبناء الثقافات والأمم والحضارات الأخرى أفراحهم وأحزانهم وآلامهم ضرورة يفرضها على الجميع أنهم يعيشون على أرض واحدة وتظلهم سماء واحدة ويتمتعون بشمس واحدة، وبضوء قمر واحد.

(٣)

٣- آليات الثقافة المتحضرة:

٣ـ أ: التفكير العلمي في حل ما يواجه أبناء هذه الثقافة المتحضرة من مشكلات يعد الآلية التي يستخدمونها تلقائيا وبدون ادعاء أوتعال على أى مشكلة. فكل مشكلة مهما ضؤل حجمها وقل تأثيرها يمكن أن يترتب عليهم إذا لم تواجه بالأسلوب العلمي في تحليل جزئياتها وحلها حلا جذريا ومواجهتها مواجهة حاسمة، يمكن أن تشكل مع مايتراكم معها وحولها من مشكلات جزئية أخرى عائقا يعوق تحضر المجتمع وتمدينه، وعائقا أمام سعادة الأفراد وقيدا على حريتهم في العمل والإبداع. إن مواجهة المشكلات بطرق علمية في التفكير وبأسلوب علمي في الحل هو الفيصل بين أبناء حضارة ناضجة واعية وبين أبناء حضارة خاملة تأخذ بالعواطف والانفعالات سبيلا للنظر في المشكلات فتكون النتيجة الغوص في مشكلات أكثر تعقيدا والإبحار عكس التيار الذى ينبغي أن نوجهه ونستفيد منه في الحل المباشر لأى مشكلة مهما كانت النتائج السلبية على فرد هنا أو فرد هناك.

إن الأسلوب العلمي في مواجهة المشكلات وفي تحليلها وحلها تجده لدى الشعوب المتحضرة مغروساً في طبيعتهم وكأنه فطرة فيهم رغم أنه بلاشك يعد سلوكا مكتسبا يكتسبه الأفراد

منذ نعومة أظفارهم فى مراحل التربية والتعليم بمختلف وسائلها وأشكالها. ولذلك فهم يتعودون على ممارسته دون خشية نتائجه ودون النظر فى عواقبه عليهم، لأنهم يعتبرون أنه الأسلوب الأمثل فى حل المشكلات وهو وإن جنى على مصلحة أنانية لفرد ما فى لحظة ما فربما يكون فى مصلحته على المدى البعيد. فضلا عن أنه الأسلوب الأمثل لعلاج المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية ككل. وهو الأكثر تعبيرا عن مصالح الجميع فى مجتمع يشعر فيه الجميع بالحرية وعدم التعصب وعدم التمييز، ويؤمن فيه الجميع بالتساوى أمام القانون.

٣ـ ب: حرية العقيدة وحرية التفكير من الآليات المهمة فى أى ثقافة متحضرة، فليس ممكناً أن نكون متحضرين إذا لم نكن نؤمن بأن للجميع نفس الحريات التى نتمنى أن نتمتع بها وأن نمارسها. فكما أن كل فرد يرى ضرورة أن يكون حرا فيما يعتقد، حرا فى ممارسة التفكير فى أى لون من ألوان المعارف والعلوم، فكذلك ينبغى أن يؤمن فى ذات الوقت بأحقية الآخرين فى الشعور بنفس القدر من الحرية. وأبناء الثقافة المتحضرة يؤمنون بضرورة الحرية للجميع ويدافع كل منهم عن حرية الآخر كما يدافع عن حريته. ويأسى حينما يجد أى قيد يمارس ضد هذا الآخر.

إن مجتمعا يؤمن أفراده بقدر متساو للحرية بمختلف صورها وأشكالها يتمتع بها الجميع لهو المجتمع المتحضر حقاً. إذ لا يقف أى فرد عائقاً أمام حريات الآخرين، ولا يسعى لوضع أى قيد على حريتهم وعلى ممارستهم لهذه الحرية. إن المجتمع المتحضر هو الذى يمارس ثقافة الحرية المسئولة التى مفادها أننى حر طالما أن حريتى لايترتب عليها أى إيذاء للآخرين، ولا يترتب عليها أى ضرر يلحق بهم.

ولاشك أن حرية التفكير تعد إحدى ركائز المجتمع المبدع لأنه لا إبداع فردى ولاجماعى إلا فى ظل تمتع الجميع بالقدر اللازم من حرية التفكير والإبداع. وقد يتعرض المرء للخطأ وقد يخطىء فى الفهم أو فى تقدير العواقب ولكنه سرعان ما سيعود إلى الطريق السليم إذا ما أرشده الآخرون إليه. وإذا ما اقتنع بحجج الآخرين ضده. لكنه لن يفعل ذلك بسهولة إذا ما واجهنا أفكاره الخاطئة واجتهاداته غير الصائبة بالقهر أو بتوقيع العقوبات الجسدية أو المعنوية عليه. إن المرء لم يخلق ليعاقبه الآخرون وإنما ليستمع إليه الآخرون. وكل منا مطالب فى المجتمع المتحضر بأن يستمع إلى اجتهادات الآخر وإلى ابداعاته كما يطالب هو نفسه هذا الآخر بأن يستمع إليه وأن يقدر اجتهاداته وإبداعاته!!

٣ـ جـ: الحوار الإيجابى البناء يعد أيضاً من ضمن الآليات المهمة فى أى ثقافة متحضرة لأنه بدون الحوار سينزوى الفرد وينعزل عن الآخرين. وتنعدم فائدته لهم كما تنعدم امكانية استفادتهم منه. فالحوار ليس لمجرد الكلام أو "الرغى" وإنما هو الأداة الفاعلة فى المشاركة الإيجابية لبناء مجتمع متقدم متطور يتشارك فيه الجميع من أجل تحقيق السعادة والرفاهية والمعرفة للجميع.

والحوار البناء هنا هو ذلك الحوار الذى يشارك فيه عدة أطراف على قدم المساواة فى درجة العلم ودرجة المعرفة. أوعلى الأقل هو الحوار الذى يشارك فيه الأطراف وكل منهم يشعر أن ما سيقوله ـ أيا كانت درجة معرفته وأيا كانت الطبقة التى ينتمى إليها ـ سيحقق المزيد من الوضوح فى الرؤية وسيقرب الجميع من الوصول إلى الحقيقة المرجوة حول الموضوع المطروح للنقاش الذى يتحاورون حوله. إن الحوار البناء ليس معناه أن نتكلم لمجرد الكلام أو لمجرد إثبات ذات المتحدث وإثبات قدرته على استخدام الألفاظ الرنانة أوالعبارات الفخمة البليغة، بل هو الحوار الذى يستخدم فيه الألفاظ ذات الدلالة المباشرة. وذات المعنى الواضح الذى يضيف الجديد إلى ما قيل وليس لمجرد تكرار ما قيل بصورة أخرى أوبألفاظ مرادفة!!

إن الحوار البناء ببساطة هو الحوار الذى يستخدم الأسلوب العلمى فى التفكير وهو الذى يستخدم أصحابه الألفاظ ذات الدلالة الواقعية الواضحة التى لا لبس فيها ولاغموض. إنه الحوار الذى لا نتحدث فيه إلا إذا كنا نشعر ـ على حد تعبير بتاح حوتب الفيلسوف المصرى القديم ـ أننا سنحل المعضلات.

٣- د: إن الحوار البناء فى الثقافة المتحضرة قد يستخدم فيه آلية "النقد"، نقد آراء الآخرين ليس بغرض تجريحهم أو النيل منهم أو التشكيك فى قدراتهم وكفاءتهم وإنما الغرض منه الوصول إلى الحقيقة من طريق مختلف عن الطريق الذى طرحه الآخر، أو الوصول إليها من طريق أقرب وأفضل من الطريق الذى طرحه الآخر.

إن الثقافة المتحضرة تقبل آلية النقد، لأن أفرادها يؤمنون بأنهم إنما خلقوا بفطر متباينة ومواهب مختلفة ومن ثم بعقول متفاوتة وقدرات تحليلية متعددة ومن ثم فكل منهم يعى أنه إن نجح فى إبداء الرأى الصواب أو الصحيح فى مشكلة ما هو أقدر على حلها، فإنه ليس من الضرورى أن يكون رأيه هو "الصواب" فى "كل" ما يطرح من مشكلات. ومن ثم فهو يقبل الرأى الأرجح والأفضل حتى لو لم يكن هو صاحبه. ويقبل أن ينتقده الآخرون فيما يبديه من آراء غيرصائبة أو مبتورة. إن

الرأى والرأى الآخر وبينهما النقد ضرورة من ضرورات الثقافة المتحضرة. ومن الضرورى للإنسان المثقف المتحضر أن يعى ذلك لأنه يعى أنه إنما خلق فردا كما خلق الآخرون أفراداً، وعقولنا مختلفة ومن ثم فوجهات نظرنا أيضاً يمكن أن تختلف حول أى موضوع اللهم إلا إن كان الأمر يتعلق بحقيقة علمية لا تقبل الشك أو الجدل.

٣- هـ: ثنائية العقل والوجدان فى اعتقادى من آليات الثقافة المتحضرة. وليس معنى الثنائية الإنفصام أو الإزدواجية فى المعايير القيمية أو خلافه. بل معناها أنه على الإنسان أن يعيش حياة تلبى مطالب عقله كما تلبى مطالب وجدانه. وآلية الحياة العلمية ـ التقنية هى العقل وإبداعاته باستخدام الطريقة العلمية فى التفكير التى أشرنا إليها آنفا، وآلية الحياة الروحية هى القلب أو الوجدان وتلك الحياة الروحية قد يقصد بها الشعور الدينى أو الاستمتاع بالفنون والآداب المختلفة وأداة هذا الشعور الروحى هى الوجدان أوالقلب. ولاشك أنه كما قال باسكال أن للقلب منطقا هيهات للعقل أن يفهمه. والإنسان عقل وقلب كما هو روح وجسد، والإنسان السوى فى الثقافة المتحضرة السوية يعيش حياته بالمستويين معاً دون انفصام ودون تداخل. وإن كنا نقول اليوم عن الثقافة الغربية إنها ثقافة البُعد الواحد وإنها ثقافة

عرجاء لأنها تسير على قدم واحدة هى "العقل ـ العلم"، فإننا نقول عن ثقافات أخرى عديده إنها ثقافات وجدانية غير علمية. وفى اعتقادى أن الثقافة المتكاملة المتحضرة هى الثقافة التى يستخدم أفرادها الأداتين معاً فى المعرفة والمتعة. فالفرد فيها يفكر فى حياته العملية والعلمية بعقله مستخدما كل آليات التفكير الاستدلالى العلمى. وهو فى حياته الروحية يلبى مطالب نفسه وقلبه بالاستمتاع الوجدانى بتذوق الفنون الرقيقة والآداب الراقية. ولا تعارض بين هذا وذاك بل بهما تكتمل إنسانية الإنسان وتنمو قدراته الإبداعية وتتحقق سعادته المتوازنة دون إفراط أو تفريط.

٣- و: سيادة واحترام القانون أيضاً من أهم آليات الثقافة المتحضرة، فالمجتمع الإنسانى يقوم فى الأساس على اتفاق مكتوب بين أفراده فى أى دولة من الدول، وهذا الاتفاق المكتوب هو القانون أو الدستور. وبقدر ما يحترم الناس مااتفقوا عليه وما أقروه فى بنود هذا الدستور بقدر ما يكون مجتمعهم متحضراً يستطيع أفراده أن يطمئنوا إلى مستقبلهم الآمن فى ظل سيادة القانون واحترام تطبيقه من الجميع. وبقدر مايفقد القانون احترامه وهيبته فى نفوس من وضعوه واتفقوا على إقراه واحترامه، بقدر ما يتحول المجتمع المدنى إلى غابة يباح للكبير فيها أن يأكل

الصغير، وللغنى فيها أن "يدهس" الفقير. وتضيع هيبة الدولة ويتصرف كل فرد من الأفراد مستعيناً بقدراته الخاصة ومستنفراً لكل إمكاناته الذاتية ليحمى نفسه ويحمى إنجازاته ويحافظ على حياته ضاربا عرض الحائط بكل تلك القوانين وبكل تلك القيم التى تعبر عنها هذه القوانين!! وقد صدق سقراط فيلسوف اليونان الشهير حينما قال" أتتصورون مدينة لا يحترم أهلها القانون؟! ألا تندك هذه المدينة من أساسها؟!".

إن التحضر المدنى أساسه سيادة قانون عادل يشعر الجميع تحت مظلته بأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات، ومتساوون في الخضوع له أيا كان موقعهم السلطوى ـ التنفيذى وأيا كانت الطبقة التى ينتمون إليها.

وليس مجتمعاً متحضراً، ذلك المجتمع الذى يعتدى فيه الكبير على الصغير مستندا على ما يملكه من مال أو سلطة. وليس مجتمعاً متحضراً ذلك المجتمع الذى تسوده الفوضى بدلا من النظام نتيجة عدم تطبيق القانون وعدم احترامه على القوى قبل الضعيف، وعلى الرئيس قبل المرؤوس، وعلى الوزير قبل الحقير!

إن ثقافة التحضر إذن هى ثقافة يؤمن أفرادها إيماناً قاطعا بأن الأداة الحقيقية لسيادة قيم المجتمع الذى ينتمون إليه إنما هى "قانون عادل" يحترمه الجميع ويطبق على الجميع بدون استثناء، وبدون أى اعتبار للعواطف أو الإنفعالات، وبدون أى نظر

لشخصية أولمنصب الذى خالف القانون مهما كانت ضآلة المخالفة التى ارتكبها.

إن الثقافة المتحضرة إذن هى الثقافة التى يعتبر قادة المجتمع فيها أنفسهم قدوة تحتذى فى احترام القانون وفى عدم مخالفته أيا كان السبب وأيا كان الدافع.

إن هؤلاء القادة سواء كانوا من أهل السياسة أو من أهل الجيش أو من أهل الشرطة أو من أهل الفكر والفن .. إلخ هم الذين يعون جيدا أن صلاح حال مجتمعهم لن يكون إلا بأن يكونوا هم القدوة فى الإذعان للقانون وفى احترام مواده وفى السهر على تطبيقها ومراعاة دقة ذلك التطبيق على أنفسهم قبل أن يكون على غيرهم!

وفى اعتقادى الشخصى أن العلامة الفارقة بين مجتمع متحضر وبين مجتمع متخلف تكمن فى احترام أهل المجتمع الأول للقانون سواء كان مكتوبا وضعيا كما فى المجتمعات المتمدينة أو كان عبارة عن عادات وتقاليد مرعية وشفوية متفق عليها كما فى المجتمعات البدائية. فاحترام القانون هو ما يميز بحق بين مجتمع متحضر ومجتمع متخلف. وهو الذى يكشف عن هوية أفراده الثقافية. فاحترام القانون والحرص على سيادته على الجميع حكاما ومحكومين هو المرآة التى تعكس وجه التحضر ومداه لدى أى شعب من الشعوب.

(٤)

٤- بنية الثقافة المتحضرة:

٤- أ: إن الثقافة المتحضرة ذات بنية داخلية ديناميكية قابلة للتجدد وللتفاعل مع الثقافات الأخرى. وهى بنية ذات عناصر أصيلة ثابتة لاتتغير وإن استفادت من عناصر الثقافات الآخرى واستلهمت بعض عناصرها الإيجابية فى تجديد شبابها وفى إعادة التوازن إلى عناصرها التى خبت جذوتها أو التى لم تعد تتلاءم مع أى عصر من العصور المستحدثة التى تعيشها.

٤- ب: إن الثقافة المتحضرة ذات بُعدين، بُعد أصيل أسسه أصحابها ولم يشاركهم فيه الآخرون، بُعد قابل للتأثر بثقافات الآخرين الوافدة أو الأجنبية أو الغازية. سمها ماشئت! فهى ثقافة تحافظ على جوهرها الأصيل وعلى نقائه من أى شوائب. وفى ذات الوقت تقبل التحاور مع الثقافات الأخرى على قدم المساواة وتقبل الالتقاء معها فى مواضع بعينها دون تضحية بأصالتها. إنها الثقافة ذات البنية الأصيلة ـ التفاعلية؛ فهى بأصيلها تضمن الاستمرار والبقاء وهى بتفاعلها تجدد شبابها لتكون قوية فى استمرارها وقادرة على العطاء الإيجابى للثقافات الأخرى وخاصة

الجديدة منها. فهى ثقافة تعطى بقدر ماتأخذ وتشارك بقدر ما تستلهم أو تستعير من عناصر الثقافات الجديدة.

٤- جـ: إن الثقافة المتحضرة ذات بنية متوازنة، فهى تعبير عن إنجازات الفرد وطموحه وإبداعاته وهى تعبير عن رغبات الجماعة وطموحاتهم وإبداعاتهم. وبنيتها المتوازنة تراعى ضمان تدفق إبداعات الفرد فى ضوء أهداف عامة يسعى إلى تحقيقها المجتمع ككل. وهى بنية ذات قيم أخلاقية واجتماعية واقتصادية تحقق مصالح جميع أفرادها وفئاتها حسب معيار العدالة المتفق عليه وخاصة إذا كان هذا المعيار متفق فى جوهره وتفاصيله مع الطبيعة البشرية الأصيلة ولا يضادها.

٤ - د: إن بنية الثقافة المتحضرة تقوم على إيمان أفرادها بمبادئ عامة وقوانين عامة ذات مضامين أخلاقية واقتصادية وسياسية وعلمية ثابتة. وفى ذات الوقت يؤمنون بأن لكل منهم حرية الإبداع والتجديد دون التعدى على هذه المبادئ والقواعد والقوانين العامة الثابتة. وبمعنى آخر فبنية الثقافة المتحضرة تقوم على التلاؤم بين المطلق والنسبى، بين الثابت والمتغير، بين الجوهرى والعرضى، بين الكلى الجمعى وبين الجزئى الفردى.

فالفرد فى ظلها يؤمن بقيم الجماعة وقوانينها الثابتة ويخضع لها ويحترمها، فى ذات الوقت الذى يملك فيه حرية الحركة والإبداع من أجل تطوير هذه القيم والمبادئ والقواعد الثابتة ذاتها. وذلك يتم بصورة تلقائية هادئة غير صارمة. فالتجديد فى الجزئيات سيقود فى النهاية إلى التأثير فى الكلى. والتركيز على الجديد والتطوير فيما يقبل الجميع تجديده وتطويره من عناصر الثقافة المتغيرة سيقود حتما إلى تجديد العناصر الثابتة ذاتها من خلال الاحتهاد فى تطويعها لقبول التجدد الاجتماعى أو العلمى أو أى ظروف مستجدة يعيشها أبناء هذه الثقافة.

٤- هـ: إن بنية الثقافة المتحضرة، بنية واحدة وإن تعددت عناصرها، بنية ذات ظاهر متغير متجدد متنوع رغم باطنها الواحد الأصيل. إنها بنية تقبل الجدل بين الواحد والكثير، بين الأصيل والجديد، بين الوافد والموروث، بين الأنا والأخر. وقبولها لهذا الجدل لا يعنى مطلقا أنها مستعدة للقفز على ثوابتها أو للتنازل عن جوهرها، بل يعنى تأكيد هذا الثابت وتنقية وتلميع هذا الجوهر. إنها بقبولها الجدل تحافظ على الثابت من خلال الحوار مع المتغير. تحافظ على الجوهر من خلال تغذيته بالأعراض. تحافظ على الأصيل والموروث عن طريقة

غربلة ما فيه باستخدام مناهج جديدة قد تكون وافدة من ثقافات أخرى.

إن البنية الأساسية للثقافة المتحضرة ينبغي أن تظل بنية حية وليست جامدة. وحياتها تتجدد بقبولها الجدل والحوار مع الاخر ومع الوافد ومع الجديد باستمرار.

إن بنية الثقافة الحية لاتكون حياتها إلا بالتغذى، والتغذى لا يمكن أن يكون من خلال اجترار ما سبق التغذى عليه والنمو به، وإنما من خلال التغذى على عناصر جديدة وهضمها وتحويلها إلى عناصر شبيهة بعناصر الذات الثقافية.

المبحث الثاني

العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة

"العولمة الثقافية"
بين الإمكان والاستحالة

(١)

١ ـ مفهوم العولمة:

كثُر الحديث عن العولمة بأشكال شتى؛ فهناك العولمة الاقتصادية وكذا العولمة السياسية والعولمة فى مجال الإعلام والمعلومات، وهناك كذلك العولمة الثقافية...إلخ. ورغم ذلك فلا يزال مفهوم "**العولمة**" غامضاً ملتبسا نظرا لتعدد أشكال النظر إليه فضلا عن اختلاف الرؤى حول كل واحد من هذه الأشكال، واختلاف المنطلقات والأهداف التى يسعى كل صاحب رؤية إلى تحقيقها من وراء حديثه!!

ولاعجب فى ذلك، فالمثقف أو المفكر الغربى مثلا يتحدث عن العولمة من منظور ليبرالى رأسمالى وهو متأكد من أن هذا المنظور هو جوهر عصر العولمة إذ إن النموذج المطروح لكافة صور العولمة (اقتصادية وسياسية وثقافية ..إلخ) إنما هو النموذج الغربى الذى يتبنى الديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسى والرأسمالية الحرة على الصعيد الاقتصادى.

أما المثقف أو المفكر الإسلامى العربى، فهو يتحدث عنها بلا شك من منظور دينى عقائدى، حيث يرى أن النموذج

المطروح الآن للعولمة وأعنى به المنظور الغربى مرفوض، وأن المفروض أن يطرح المنظور الدينى الإسلامى بديلا له وخاصة أن بالإسلام الدعوة إلى عالمية الإيمان بالإله الواحد، وبكل الكتب المنزلة السابقة. وأن به النظام السياسى الأمثل والنظام الاجتماعى والاقتصادى الأمثل..إلخ.

ومن هنا فإن استجلاء مفهوم العولمة أصبح أمراً ضرورياً. فما المقصود بها وهل من حق كل منا أن يتحدث عن مفهومه الخاص للعولمة؟! وما هى الظروف والملابسات التى جعلت هذا المصطلح يشيع على الألسن وفى كل المحافل بهذا الشكل وكأنه موضة اخر القرن العشرين؟!

إن المقصود الأشمل للعولمة فى اعتقادى هو صبغ العالم بصبغة واحدة فى أى مجال من المجالات، أعنى أن يتقارب البشر وتذوب بينهم الفوارق فى الفكر واللغة والمعتقدات وفى أشكال الأزياء وصور التبادل التجارى والصناعى ..إلخ .. إلخ..

فالعولمة تتلخص اصطلاحا فى اقتراب العالم، عالم البشر من التوحد فى كل شىء بحيث تذوب كل الفواصل والحواجز بينهم سواء كانت حواجز مكانية أو زمانية، وبحيث يصبحون وكأنهم يعيشون فى قرية واحدة، بل قل فى أسرة واحدة !!

وربما يكون المدلول اللفظى للعولمة مفيدا فى فهم المقصود بها؛ حيث إن المدلول اللفظى يشير إلى اتجاه البشر

إلى الاشتراك فى هوية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية واحدة!

فهل هذا الاتجاه إلى تنميط البشر وتجميدهم داخل إطار تلك الهوية الواحدة المنشودة أيا كانت صورتها، هل هذا ممكن أم مستحيل؟!

إن تاريخ التجربة البشرية الطويل يشير إلى محاولات بشرية عديدة جرت فى هذا الاتجاه لكنها لم تنجح النجاح الكامل؛ فقد حلم بذلك إخناتون الملك المصرى القديم حينما وجد إمبراطوريته تتسع وتترامى أطرافها، وحينما توصل إلى عبادة الإله الواحد، الشمس التى تشرق فى كل أرجاء الأرض، حلم بأن يجتمع البشر فى دولة واحدة وتحت إمرة حاكم واحد وفى ظل قانون واحد وأن تجمعهم عبادة هذا الإله الواحد ولكنه كان مجرد حلم لملك فيلسوف تبدد فور وفاته.

وتكرر الحلم عند ذلك القائد العسكرى الهمام الإسكندر الأكبر حيث أكمل تحقيق حلم والده بإمبراطورية شاسعة الأطراف، واستطاع بغزواته وانتصاراته العسكرية الباهرة أن يوحد إمبراطوريات الشرق وإمبراطوريته اليونانية فى دولة واحدة. ولكن الحلم لم يكتمل فلم تصبح الثقافة اليونانية هى حقاً ثقافة العالم ولا قانون روما هو قانون العالم، بل عاد العالم إلى التفرق والهويات القومية إلى الظهور.

وتكرر الحلم مرات عديدة، فليس الحلم المسيحى بتوحيد العالم ببعيد عن تجربة الإسكندر التاريخية، بعد أن أصبحت المسيحية هى الدين الرسمى للإمبراطورية الرومانية فى القرن الرابع الميلادى. وليس الأمر ببعيد عن جوهر العقيدة الإسلامية فالإسلام هو الدين الخاتم والأكمل. وجاءت الفلسفة الماركسية المعاصرة حاملة لواء العالمية ومبشرة بالتحول العالمى نحو الاشتراكية ومن بعدها إلى الشيوعية الكاملة.

ولما انتهى الصراع بينها وبين الرأسمالية الغربية إلى انتصار الأخيرة، كان من الطبيعى أن تتوج انتصارها الاقتصادى والسياسى بهذه الدعوة إلى النظام العالمى الجديد الذى تتزعمه بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها أوروبا الغربية. ومن هنا بدأت تتعالى صيحات الدعوة إلى هذا النظام العالمى الجديد ذا القطب الواحد والتوجه الواحد، وبدأت تظهر كتداعيات وكنتائج مواكبة لتلك الدعوة، الدعوة إلى العولمة والكوكبية والقرية الكونية الواحدة.. إلخ.

٢ ـ آليات العولمة:

ولاشك أن عوامل عديدة تضافرت لتجعل هذه الدعوة إلى العولمة فى عصرنا الحاضر تتردد بين كل مثقفى العالم بفئاتهم المختلفة وانتماءاتهم المتعددة. وكان أبرز هذه العوامل:

(أ) ظهور العديد من المخترعات التى ألغت الفواصل الزمانية والحواجز المكانية بين البشر؛ فقد أصبح بإمكان أى إنسان فى أى مكان على ظهر الأرض أن يلتقى بآخر فى نفس اللحظة إما عبر أسلاك الهاتف أو عبر شاشات التليفزيون أو شبكات الانترنت وأجهزة الكمبيوتر. وإذا كان اللقاء الجسدى ضروريا فلا بأس؛ فالطائرات الأسرع من الصوت أصبحت قادرة على أن تنقل أى مسافر لأى جزء من العالم خلال ساعات معدودة. ويستطيع أى رجل أعمال أن يتنقل عبر قارات العالم المختلفة فى يوم أو يومين لينهى أى عمل يحتاج لوجوده المباشر بسرعة لم يعرفها العالم من قبل!

(ب) سيولة المعلومات وتدفقها المذهل عبر شبكات الإنترنت بين قارات العالم وبلدانه المختلفه، جعل بإمكان أى فرد فى أى بقعة من العالم أن يصبح عالميا فى كل شيء بدءاً من معرفته لكل مايجرى فى العالم فى نفس اللحظة التى يحدث الحدث فيها وكأنه يعيش فى منطقة الحدث أيا كانت المسافة المكانية والزمانية التى تفصله عنه، وانتهاءاً بإمكانية التسوق عبر هذه الشبكات، وتلقى رسائله ومكالماته التليفونية عبرها أيضاً .. إلخ..

لم يعد الفرد إذن ملزما بالخضوع لما تفرضه حكومته المحلية من قيود إعلامية أو اقتصادية أو سياسية عليه، ولم يعد

ملزما كذلك بالخضوع للعادات والتقاليد التى يفرضها عليه مجتمعه الصغير (الأسرة) أو مجتمعه الكبير (الدوله). بل أصبح فى حوار دائم وجدل لا ينقطع مع أى شيء يحدث فى أى بقعة من العالم يتأثر به وربما يؤثر فيه، يتلقى عنه وربما يلقنه مايريد..

لقد انعزل الفرد المعولم إذن عن مجتمعه المحلى وأصبح فرداً معولما، أصبح مواطناً عالميا إذا جاز هذا التعبير!

(جـ) الاتفاقيات الدولية واكبت هذا التحول أو بالأحرى أكدته واتجهت إلى تقنينه فمن اتفاقية إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة إلى اتفاقية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلى اتفاقية الجات التى صارت هى الأخرى فى آخر صورها منظمة من المنظمات الدولية هى المنظمة العالمية للتجارة وقد أقرت صناعة الثقافة كأحد الصناعات المتداولة التى تخضع بكافة صورها المكتوبة والمرئية والمسموعة لكافة البنود والضوابط المحددة للتجارة الدولية مثلها مثل المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى!!

وقد أكد الموقعون على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (الجات) فى الوثيقة الختامية لمراكش وهم وزراء ١٢٤ دولة على "عزمهم على العمل لتحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمى للسياسات المتبعة فى الميادين التجارية والنقدية

والمالية بما فى ذلك التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولى والبنك العالمى لهذا الغرض[١]". ولعله قد اتضح لنا من هذا النص مدى وعى الموقعون عليه بضرورة تضافر جهود كل تلك الهيئات الدولية لتحقيق العولمة الاقتصادية.

إن تلك الآليات المتعددة والمتمثلة فى تلك المخترعات الحديثة التى أزالت الحواجز المكانية والزمانية بين البشر، وتلك الاتفاقيات التى سهلت وجود الشركات العابرة للقارات وجعلت الرأسمالية – على حد تعبير أحد الاقتصاديين – رأسمالية نفاثة[٢]، ينتقل بموجبها رأس المال من مكان إلى مكان ومن دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى فى لازمن ولا جهد وبدون أى قيود من أى نوع. أقول إن تلك الآليات قد جعلت بإمكان الحلم أن يتحول إلى واقع، جعلت بالإمكان أن ينصهر البشر فى بوتقة واحدة وأن يتحولوا إلى كتلة بشرية متجانسة فى معاملاتها المالية والتجارية والاجتماعية، وفى توجهاتها الفكرية، وفى الغايات والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها .. إلخ..إلخ.

ولكن هل هذه الإمكانية صارت واقعاً حيا ملموسا؟! وحتى إذا سلمنا بأنها وخاصة على الصعيد التجارى والمالى والاقتصادى عموما، إذا سلمنا بأنها صارت واقعا ملموسا فى الميدان الاقتصادى، فهل بإمكان هذا الواقع أن يستمر؟! وهل إذا حدث واستمر لفترة، هل يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية بمعنى

هل يمكن لهذا الاقتصاد المعولم أن يحقق كل مصالح البشر على نفس النحو؟! وهل يمكنه تحقيق العدالة بينهم؟!

إن الحقيقة الساطعة فى هذا المجال الاقتصادى تقول" إن العولمة من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التى تعتمد عليها إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضى السحيق للرأسمالية؛ فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن فى الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وليست زيادة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة وإطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى وحصر دورها فى "حراسة النظام"، وتفاقم التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين المواطنين فى غالبية دول العالم، كل هذه الأمور ليست فى الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التى ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالى إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠ ـ ١٨٥٠) وهى أمور تزداد سوءاً مع السرعة التى تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثه[٣]".

إن تلك الحقيقة تشير بحق إلى قتامة المستقبل الاقتصادى للعالم فى ظل العولمة، حيث إن مؤلفى كتاب" فخ العولمة"

يشيران إلى أن القرن القادم سيحمل نذير الشـؤم لمعظم عمـال العالم حيث إن" خمس (١/٥) قوة العمل سيكفى لإنتاج جميع السلع ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التى يحتاج إليها المجتمع العالمى. إن هذه الـ ٢٠ بالمائة هى التى ستعمل وتكسب المال وتستهلك [٤]". إن المسألة ستكون فى المستقبل هى على حد تعبير أحدهم" إما أن تأكل أو تؤكل To have lunch or be lunch".[٥] إن مجتمع القرن القادم فى ظل العولمة سيكون مجتمع "الخمس الثرى والأربعة الأخماس الفقراء[٦]".

إذن فالمسألة الاقتصادية فى ظل الاقتصاد المعولم لن تحقق العدالة؛ بل ستمحوها وستقضى العولمة الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعى وتقوض البنية الاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية الغنية، فما بالنا بالمجتمعات الفقيرة أصلاً! إنها ستموت جوعاً بلا شك!!

إذا كان هذا هو الحال فى مستقبل الأيام كما يتنبأ الاقتصاديون، فهل يحق لنا أن نسير فى ظل العولمة الاقتصادية معصوبى العينين؟! وهل يحق للمثقفين ورجال الفكر أن يظلوا فى موقف المتفرج والعالم يتجه إلى هذا النفق المظلم الذى يحمل بداخله كل صور الاستغلال والفقر وانعدام المساوة والإخاء ؟؟!!

لقد قدم كاتب هذه السطور رؤيته للخروج من هذا النفق المظلم للعولمة الاقتصادية فيما كتب عن سبل النجاة من فخ

العولمة الاقتصادية[٧]. ولما كنا معنيون الآن بالعولمة الثقافية، فلعل السؤال التالى يكون: هل الحال فى العولمة الثقافية كالحال فى العولمة الاقتصادية؟! وبعبارة أخرى هل العولمة الثقافية التى يتجه العالم إليها الآن ممكنة؟! وإذا كانت ممكنة فما هى النتائج التى تترتب على وجودها كحالة واقعة Fact ؟! وإذا لم تكن ممكنة، فما هو السبيل للنجاة من فخاخها المنصوبة الآن لكل ثقافات العالم عدا الثقافة الغربية أو ربما لكل ثقافات العالم بما فيها الثقافة الغربية ذاتها؟!

إن الإجابة على مثل هذا السؤال المركب تبدأ من تحديد المقصود بالعولمة الثقافية والتمييز بين مضمونها أو محتواها المعرفى وبين آلياتها أو الوسائل التى تتحقق بمقتضاها.

(٣)

(٣) مفهوم العولمة الثقافية:

إن المقصود بالعولمة الثقافية بالطبع هو التقارب الذى يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها، وصهرها جميعا فى بوتقة ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة واحدة.

ولاشك أن آليات تحقيق هذا التقارب قد زادت فى السنوات العشرين الماضية لدرجة أصبح الإنسان معها فى أى مكان فى العالم المترامى الأطراف خاضعا لتلقى كل أو على الأقل معظم ثقافات الشعوب المختلفة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وعبر كل تلك المخترعات التى سهلت له الاطلاع على فكر الشعوب المختلفة وعاداتها وتقاليدها ودياناتها وعلى كل ما تنتجه قرائح هذه الشعوب فى نفس اللحظة التى تنتجه فيها أوبعد ذلك بقليل.

ولكن السؤال الذى قد يلح علينا هو: أيكون معنى ذلك أن بالإمكان أن يتوحد البشر فى ثقافة واحدة ذات ملامح مشتركة بالفعل؟!

والإجابة عندى أنه ينبغى التمييز بين ظاهر الأمر وباطنه؛ فظاهر الأمر أن البشرية تتجه بالفعل فى ثقافتها المعاصرة إلى

الاعتقاد بملامح عامه تميز ثقافة إنسان نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم؛ وأبرز هذه الملامح الاتفاق على:

(أ) الاعتقاد بحرية الإنسان فى ممارسة حقوقه الطبيعية المشروعة فيما يتعلق بحرية العقيدة وحرية الرأى وحرية الفعل.

(ب) الاعتقاد بأن حقوق الإنسان الفرد والحفاظ عليها هو واجب الحكومات المحلية المختلفة وأن تلك الحكومات تكتسب الشرعية والاحترام من التزامها بالحفاظ على تلك الحقوق، وعلى مدى ما تتيحه للأفراد من ديمقراطية فى التعبير وفى اختيار ممثليها وفى اختيار نمط حياتهم كما يشاءون.

(جـ) من مظاهر الثقافة الموحدة أيضاً تلك الملامح المشتركة التى نشاهدها للأزياء التى يرتديها الناس، وتلك العادات والتقاليد المشتركة التى بدأوا يمارسونها فى مختلف المناسبات.

(د) ومن هذه المظاهر أيضاً اتجاه الناس فى مختلف أرجاء العالم إلى التحدث بلغة أجنبية إلى جانب لغتهم المحلية، وخاصة اللغات الأوروبية الحديثة وعلى وجه أخص اللغة الإنجليزية التى كادت أن تصبح لغة العالم الرسمية لدرجة أن بعض الدول الناطقة بلغات أخرى تنازلت عن المرتبة الأولى للغة الإنجليزية وجعلت لغتها المحلية فى المرتبة الثانية.

(هـ) ولاشك أن من تلك الملامح المشتركة بين ثقافات العالم الآن اتجاه الناس فى هذه الآونة إلى تقدير المنافع الذاتية ـــ الشخصية على حساب المصلحة العامة لمجتمعهم، لقد أصبح الأفراد فى هذا العصر أكثر أنانية وأكثر جريا وراء مصالحهم المادية الذاتية، وأكثر تقديرا للمنافع المادية على حساب وسائل التقدير المعنوية.

إن تلك وغيرها أصحبت مظاهر عامة لثقافة الناس فى هذا العصر فى جهات العالم الأربع. ولكن إن دققنا النظر وحاولنا الغوص إلى ما وراء هذا الظاهر فإنه سيتبين لنا أمرين؛ **أولهما**: أن هذه العناصر المشتركة التى تحدثنا عنها للثقافة العالمية الآن هى فى الأساس عناصر ثقافة الغرب الرأسمالى وهى العناصر التى نجحت الحركات الاستعمارية فى الماضى القريب، ووسائل الإعلام الغربية المهيمنة سواء فى الماضى القريب أو فى الحاضر الذى نعيشه أن تبثها وأن تصور لمتلقيها بمختلف الوسائل أنها العناصر الجوهرية التى لاغنى عنها للثقافة الإنسانية، وأنها جوهر التحضر وما عداها يعد ثقافة تخلف ينبغى الإقلاع عنها والإفلات من براثنها !!

وثانيهما: أن هذه العناصر رغم تغلغلها الواضح، ورغم نفوذها القوى على معظم البشر فى أرجاء العالم ورغم سيطرتها على عقول مثقفى العالم ومنظريه خاصة بعد انهيار المعسكر

الشرقى وقيمه الاشتراكية. أقول رغم ذلك فإننا نلمح التململ الواضح لدى شعوب العالم غير الغربى من هذا التغلغل ورفضهم لهذا النفوذ وتلك الهيمنة التى تفرضها عليهم الثقافة الغربية.

ولاأخالف الحقيقة إن قلت إن بوادر حركة مضادة للثقافة الغربية ولقيمها قد بدأت تتشكل ملامحها فى مختلف أرجاء العالم الشرقى سواء فى آسيا أو فى أفريقيا والعالم العربى والإسلامى أوحتى لدى دول الكتلة الشرقية السابقة وخاصة بعدما عانت شعوبها من النتائج والتداعيات السلبية بعد تفكيك أسس ثقافتهم الاشتراكية وانخراطهم فى الثقافة الغربية الرأسمالية.

ولا أشك فى أن هذه الحركة التى بدأت تتشكل سوف تتمخض فى النهاية عن اتجاه مضاد للعولمة الثقافية خاصة إذا عرفنا أن معظم عناصر تلك العولمة هى فى الأساس كما أشرنا سابقا عناصر الثقافة الغربية وقيمها الخاصة. وفى اعتقادى أن هذا الاتجاه المضاد للعولمة وإن كان خافت الصوت فى اللحظة الحاضرة، فإنه سيكون هو الاتجاه السائد بالفعل مع البدايات الأولى للقرن القادم، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار تلك الغطرسة العسكرية التى يتباهى بها الغرب الآن فى مختلف أنحاء العالم سواء فى أوروبا (البوسنة والحرب فى كوسوفا ويوغوسلافيا) أو فى العالم العربى والإسلامى (ضرب العراق وحرب الخليج والعقوبات المفروضة على ليبيا وبعض دول المنطقة .. إلخ).

فقد علمتنا دروس التاريخ أن التباهى بالقوة العسكرية ومحاولة السيطرة على العالم من خلالها هى بداية النهاية لأى إمبراطورية عظمى فى التاريخ. وانظر لنتائج غزو الإسكندر ونابليون وهتلر للعالم تجد مصداق ذلك.

على أية حال، فإن العولمة الثقافية كما تبدو فى ظاهرها هى عولمة غربية الطابع والملامح وذلك بفعل هيمنة وسائل الإعلام الغربية وبفعل قوة الغرب وقوة علومه وسياساته. وما المقصود بتلك العولمة الآن إلا "غربنة العالم" وصبغه بصبغة غربية فى مختلف مجالات الحياة(٨).

وإذا كان هذا هو جوهر الثقافة المعولمة وجوهر توجهاتها وأهدافها، فهل يمكن أن تستسلم شعوب العالم بثقافاتها المختلفة إلى مالانهاية لهذه الثقافة غربية الملامح والمنطلقات والأهداف؟!!

٤) بين ثقافة العولمة واقتصاد العولمة:

الحقيقة أنه لكى نجيب على هذا التساؤل، ينبغى أن نميز بين آليات الاقتصاد المعولم وآليات الثقافة المعولمة؛ فالآليات الاقتصادية آليات مادية وقانونية يؤدى الالتزام بها إلى تقويض نمط الاقتصاد المحلى لأى دوله واستبداله بالاقتصاد المعولم أى ذلك الذى يتيح حرية انتقال رؤوس الأموال وإزالة أى حواجز

أمام انتقال السلع وإعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأفراد أو لما يمثلونه من شركات عابرة للقارات سواء أكانوا أجانب أم مواطنين. إن تلك العولمة الإقتصادية ليست رغم كل شيء "من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، بل هي نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة بوعي وإرادة الحكومات والبرلمانات التي وقعت على القوانين التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة وألغت الحواجز والحدود أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال(٩)".

إذن العولمة الاقتصادية أتت نتيجة لسياسات معينة طُبقت باديء ذي بدء في الدول الغربية الرأسمالية وفُرضت على الدول الأخرى بشكل أو بآخر سواء عبر موافقتها على سياسات تلك الدول الغربية والأخذ بها لما أثبتت من نجاح في تلك الدول، أو عبر توقيعها على المعاهدات والاتفاقيات الدولية كاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. وبالطبع فإن الخضوع لهذه الاتفاقيات وتنفيذها يترتب عليه تلقائياً دخول تلك الدول الموقعة في دائرة الاقتصاد المعولم الذي لا يعرف الحدود أو الحواجز ولا يعير سلطة الدول المحلية كثير اهتمام؛ فالأساس الأول والأخير هنا هو كيف يتضاعف رأس المال وبأي وسائل وفي أي مكان تبعاً لما تحدده قوانين السوق والبورصات المالية.

والأمر الذى أود لفت الأنظار إليه هنا هو أن آليات السوق الحر إذا ما انطلقت وإذا ماتقرر الخضوع لها فإن آلة الاقتصاد هنا ستتحرك بطريقة حتمية نحو فرض سلطانها على الجميع بكل آثارها الإيجابية والسلبية وبدون توقف، وقد لايستطيع الفكاك منها ومن آثارها من بدأوا تحريكها أنفسهم !! اللهم إلا إذا حدث تغيير شامل لتلك السياسات والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الأصلية، وأعيد تشكيلها من جديد.

إن اقتصاد العولمة إذن يتحقق بطريقة آلية وكنتيجة حتمية للخضوع لسياسات وتشريعات واتفاقيات معينة. إنه يمكن أن يتحقق إذن فى أى مكان من العالم بصرف النظر عن الأفراد أو الدول التى تخضع له أو تطبقه وبصرف النظر عن البيئة الثقافية أو الرؤى الحضارية لفرد ما أو لشعب ما أو لدولة ما. إنه ينمو ويصبح حالة واقعة بمجرد الخضوع لتلك التشريعات والاتفاقيات الدولية التى تستهدف تحققه!!

والأمر مختلف فى اعتقادى فيما يتعلق بالعولمة الثقافية؛ إذ على الرغم من أنها يمكن أن تتحقق عبر وسائل مادية آلية هى الأخرى، إلا أن هذه الوسائل المادية لا تحقق بذاتها تلك العولمة الثقافية، بل تحققها إذا مالاقت قبولا من الفرد ذاته، وإذا مالاقت الاستجابة لدى الشعوب التى تتلقى ماتبثه هذه الآليات التى تستهدف عولمة الثقافة.

إن آليات العولمة الثقافية كما قلنا وكما نعرف كثيرة ومتعددة وقد تكون بالفعل عظيمة التأثير على المتلقى وليس أدل على ذلك من أن الكثيرين من أبنائنا المعولمين قد يجلسون أمام شاشات التليفزيون العالمية أو أمام شبكات الإنترنت العالمية معظم وقتهم يتلقون بانبهار كل ما يبث ويتفاعلون معه ويتأثرون به بلاشك. لكن هذا التلقى لا يحدث تأثيره فى نفس الفرد أوبالأحرى فى عقليته إلا إذا رغب الفرد فى ذلك، وبعبارة أخرى إلا إذا أراد الفرد ذلك بالفعل وتفاعل مع هذه المواد التى يتلقاها بإيجابية.

إن ما أود توضيحه هنا هو أن عقل الفرد هو المَعْنى هنا بمادة الثقافة المعولمة، فإذا ماتفاعل بإيجابية مع مادة هذه الثقافة انعزل جزئيا عن ثقافته المحلية وأصبح تابعا لهذه الثقافة المعولمة، وإذا ما وجد فى عقله وفى نفسه ما يرفض تلك الثقافة المعولمة فإن تأثيرها هنا عليه سيكون سلبيا إذ بإمكانه أن يرفضها كلية سواء كان ذلك نتيجة لتمسكه بثقافته القومية المحلية أو كان لعدم اقتناعه بالقيم التى تروج لها هذه الثقافة المعولمة أو التى يراد لها أن تكون كذلك!!

إن المسألة هنا لاتأخذ مسارها بشكل مادى آلى بمجرد الخضوع لاتفاقات معينه أو لقوانين معينة، بل هى مرهونة بالاقتناع الذاتى للفرد ومرهونة بالتالى بإرادة شعب ما التخلى

عن ثقافته القومية والتنازل عنها لصالح تلك الثقافة الجديدة الوافدة. وإذا ما أدركنا أن معظم عناصر تلك الثقافة المعولمة أو التى يراد لها ذلك عناصر غربية وحاملة للقيم الغربية المادية المتطرفة فى ماديتها وفى تركيزها على اللذى والشهوانى والملموس ..إلخ، لأدركنا أنه لايمكن أن تلقى القبول المطلق عند معظم شعوب العالم الأخرى وخاصة تلك الشعوب صاحبة الحضارات العريقة وصاحبة القيم الرفيعة والتراث الحى فى نفوس أبنائه.

وإذا ما تساءل السائل هنا: إذن، كيف تفسر ذلك التكالب على تلقى ثقافة العولمة؟ وبماذا تفسر ذلك التقارب الذى حدث بين الثقافات المختلفة لدرجة أوجدت معها عناصر تلك الثقافة المشتركة بين شعوب العالم الآن؛ تلك العناصر التى أشرنا إليها من قبل؟!

ولهذا السائل أقول ما سبق أن أوضحته من قبل حول ضرورة التمييز بين ظاهر الأمر وباطنه؛ فظاهر الأمر يوحى بأننا نعيش عصر ثقافة العولمة، وباطنه يشير إلى وجود تلك الثقافة المضادة للعولمة وأعنى الثقافات الوطنية ـ القومية للشعوب المختلفة. واعتزاز هذه الشعوب بها يعنى أنها ستقاوم حتما الذوبان فى ثقافة العولمة مفضلة عليها إحياء ثقافاتها القومية والتمسك بها أكثر وأكثر!!

(٣)

٥) عوائق العولمة الثقافية:

إن التقارب الثقافى الذى حدث بين مواطنى العالم كان حتمياً بفعل آليات نشر الثقافة التى أصبحت متاحة للجميع وبأسرع الطرق وأيسر السبل. ولكن هذا التقارب لايعنى فى اعتقادى إمكانية أن يخضع الجميع لثقافة بعينها بحجة أنها الثقافة السائدة أو بحجة أنها ثقافة الغالب حسب اصطلاح ابن خلدون، فالمسألة هنا لم تعد ثقافة غالب، وثقافة مغلوب، ولم يعد ممكنا تصور أن المغلوب سيقلد حتماً الغالب كما هو شائع، كما لم يعد ضروريا أن ينجح الغالب فى فرض ثقافته على المغلوب.

إن هذا التقارب الثقافى قد نشأ بلاشك نتيجة أمرين؛ **أولاً:** تلك الوسائل الحديثة التى سهلت الحوار الحضارى بين الأمم وجعلت التلاقى بين ثقافاتها المختلفة ميسورا وضروريا. **ثانياً:** إن كل شعب وكل حضارة من الحضارات العريقة تحتوى بلاشك على عناصر محددة لايختلف حولها البشر حال نضوجهم العقلى وبلوغهم مرحلة الرشد الحضارى فى أى عصر كان وفى أى مكان كانوا. وهذه العناصر التى نجدها فى معظم حضارات العالم وثقافاته الراشدة هى مثلا احترام إنسانية الإنسان واحترام حقوقه الطبيعية فى ظل المجتمع المدنى، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد فى ظل قانون يحترمه الجميع .. إلخ.

إن هذه العناصر وإن كانت مستحدثة بالنسبة للثقافة الغربية؛ إذ إن عمرها لا يزيد على ثلاثة قرون، فإنها لدى الشعوب الأخرى تمثل تراثا عريقا يمتد لدى بعض هذه الشعوب لما قبل الميلاد.

وبالطبع فإن هذه الشعوب إذا ما تفاعلت مع ما يردده الغربيون الآن حول تلك الأمور، فإنها تتفاعل معها ليس من منطلق التسليم بالثقافة السائدة أو الغالبة، بل من منطلق أنها تمثل لديهم بعض أو أحد عناصر ثقافتهم الأصلية. والحق لا يضاد الحق كما قال فلاسفة الإسلام فى التوفيق بين الدين والفلسفة.

ومع تسليمنا بوجود هذا التقارب الثقافى بين شعوب العالم المعاصر، فإننا لانميل إلى التسليم بإمكانية أن تتوحد الثقافة عالمياً، ولانؤمن بإمكانية أن تنصهر ثقافات العالم فى ثقافة مشتركة واحدة على الأقل فى المستقبل المنظور من القرن القادم. وذلك لأسباب عديدة ولعوامل تعوق هذه العولمة الثقافية، ويمكن أن نشير إلى بعض هذه العوامل فيما يلى:

(أ) إن الثقافة المعولمة أو التى يراد تعميمها هى فى الواقع ثقافة الغرب الرأسمالى. إذ على الرغم من أنها كما قلنا فيما سبق تمثل الثقافة السائدة أو قل الثقافة الغالبة فى هذه الأيام. على الرغم من ذلك فإن ما تحمله من مبادئ وقيم هى فى الواقع مبادئ وقيم مادية فى جوهرها. ولا تستقيم حياة الإنسان ككل إذا ما عاش وفقا لهذه الثقافة المادية.

إذن فإن مضمون الثقافة المعولمة نفسه، لا يستقيم مع الحياة السوية للإنسان وهو يخالف جوهره وحقيقة وجوده. ومن ثم فإن الإنسان وإن تظاهر بقبول هذه الثقافة المادية أو تعلق بها لفترة فإنه حتما سيكتشف أوجه قصورها. وليس ببعيد عن إدراكنا أن بعض فلاسفة الغرب المعاصرين أنفسهم قد أدركوا جيدا هذه الحقيقة وحذروا من سيادة النموذج الثقافي الغربي التقليدي على الغربيين أنفسهم، بل بشروا بانهيار الحضارة الغربية ككل إن لم تتراجع عن هذا النموذج المادي في النهوض الحضاري وعلى رأس هؤلاء فلاسفة من أمثال شبنجلر [١٠] وتوينبي [١١] واشفيتسر [١٢].

(ب) إن الثقافة المعولمة لاتستطيع النفاذ إلى الأفراد والشعوب كما أشرنا فيما سبق إلا عبر عقولهم وضمائرهم الأخلاقية وعبر ءاراداتهم الواعية الحرة. وليس هذا بالأمر السهل اليسير، لأن كل إنسان عاقل إن قبل ظاهريا التشكل بمظاهر ثقافة الغرب وتمثل بعض عادات الغربيين، فإنه حتما سيفكر ويعيد التفكير فيما آل إليه حاله من هذا التقليد وتلك التبعية، وحينئذ سيهتدي إلى العقائد الصحية الصحيحة مستلهما في ذلك تراثه الثقافي وزاده الحضاري المستقل.

(جـ) إن هويات الشعوب الثقافية تستند على عراقة الحضارات التي تنتمي إليها وتاريخية هذه الحضارات. ومن ثم فإن

الشعوب إن قلدت النموذج الثقافى الشائع والسائد فإن هذا لا يستتبع أنها قد وقعت أسيرة لهذا النموذج المُقلَد، لأن الشعوب سرعان ما تمل من التقليد وتعود إلى التمسك بأصالتها خاصة وأن النموذج الثقافى السائد والغالب يعد نموذجا هشا يركز على بُعد واحد، بينما الإنسان كائن مركب. والبُعد الروحى فيه هو الأصل وليس البُعد المادى المتمثل فى الجسد.

(د) الاعتقاد السائد لدى أبناء معظم الثقافات المعاصرة وخاصة من أصحاب الحضارات الكبرى فى التاريخ الإنسانى، بأنهم أبناء حضارات عظمى متكاملة، وأنهم إن استفادوا من الحضارة الغربية الحديثة بعض التقنيات والمخترعات والمناهج البحثية، فليس معنى ذلك أنهم قد خضعوا لها أو سلموا بتفوقها. فتلك التقنيات وتلك المخترعات وهذه المناهج الجديدة فى البحث العلمى إنما هى ميراث للبشرية ككل ساهمت فيه كل الحضارات البشرية منذ فجر التاريخ الإنسانى بنصيب. وقد نجحت الحضارة الغربية الحديثة فى استثمار هذا الميراث الحضارى للبشرية وطورته. ومن حق جميع شعوب العالم أن تستفيد من هذا الميراث ومن ما أدخل عليه من تطورات مستحدثة.

إن من شأن هذا الاعتقاد أن يقوض الظن السائد بأن الثقافة الغربية الحديثة هى ثقافة العالم أو ينبغى أن تكون كذلك لأنها من وجهة نظر أبناء تلك الحضارات العريقة وعلى رأسها

الحضارة العربية الإسلامية، وحضارات الشرق القديم والحديث. إنها من وجهة نظرهم حضارة ناقصة غير متكاملة ولا تفى بكل أغراض الحياة الإنسانية، ومن شأنها أن تخلق إنسانا مشوها يسعى إلى الكمال ولكن هيهات أن يصل إليه إن لم يتغذ على الزاد الروحى من الحضارات الأخرى.

إن هذا الاعتقاد من شأنه تقويض أى محاولة لعولمة الثقافة، فالثقافة الأفضل والأكمل والأرقى ستكون فى النهاية هى الثقافة الوطنية لأبناء تلك الحضارات العريقة وليست الثقافة الوافدة الخارجية الغازية!

(هـ) النظرة الاستعلائية العنصرية للثقافة الغربية. فعلى الرغم من أن فلاسفة الغرب ومفكريه المحدثين والمعاصرين كثيرا ما ينادون بالحوار الحضارى، وكثيرا ماينشدون فى فلسفاتهم نشيد الاستفادة من الحضارات الأخرى، إلا أن الواقع يقول بأن الإنسان الغربى قد ترسخ لديه عقدة التميز الحضارى، وأنه وحده القادر على الإبداع. وأن الآخرين عليهم التلقى والاستفادة دون أن يحاولوا التميز والإبداع المستقل لأنهم غير قادرين على ذلك بشكل مستقل..

ومن هنا فإن أى دعوة للحوار الحضارى من جانب الغربيين إنما هى فى الواقع دعوة إلى الإذعان لمبادئ وقيم الحضارة الغربية الحديثة المتفوقة المتطورة.. إلخ.

وحينماً يبدأ الحوار من هذه العقدة، عقدة التميز لدى الإنسان الغربى، ومن هذه الدعوة الخفية إلى الإذعان، فإنه بلاشك سيكون حوار الطرشان، أى لن يكون حواراً بحق.

فالحوار ينبغى أن يبدأ من التسليم من قبل الجميع بما أسميه "التكافؤ الحضارى" (١٣)، فعلى من يتحاورون أن يؤمنوا أولاً بأن كل حضارة لديها عناصر تفوقها الذاتية وأنه بالإمكان أن تستفيد كل حضارة من الحضارات الأخرى المعاصرة لها دون أن تسعى إلى مسخها أو تشويهها أو التقليل من شأنها.

إن ما أقوله فى هذا الصدد ليس تنظيرا أو ضربا من الخيال لأنه حالة واقعة ينظر من خلالها الإنسان الغربى والمفكر الغربى إلى الآخرين؛ فمجرد تقسيم العالم إلى عالم أول وثان وثالث نظرة عنصرية تقيس التقدم البشرى بمعيار مادى بحت، وتصنف شعوب العالم من منظور الفقر والغنى مرة، ومن منظور اللون والجنس مرة أخرى، ومن منظور الشمال والجنوب مرة ثالثة وهكذا .. وليس ببعيد عن ذلك الإصرار على أن تبقى السيطرة الغربية على الأمم المتحدة وأن يكون للدول الغربية الأغلبية فى مجلس الأمن الدولى. ولهم وحدهم حق الاعتراض على أى قرار حتى وإن اتخذته أغلبية شعوب ودول العالم فى الجمعية العامة.

وليس ببعيد عن ذلك كذلك ازدواجية المعايير التى تدار بها شئون العالم من قبل أمريكا وأوروبا نظراً لامتلاكهما قوة السلاح والعتاد وقدرتهما بالتالى على أن تفرضا مفهوما ناقصا ومزريا للعدالة على الآخرين .. إلخ .. إلخ.

إن الممارسات الغربية تكشف عن أن الثقافة الغربية ثقافة عنصرية تسعى لتحقيق مصالحها المادية دون النظر إلى مصالح الشعوب الأخرى. فكيف إذن تقبل شعوب العالم الأخرى التحاور مع ممثلى ثقافة عنصرية استعلائية. وما الذى يضمن لهم أن هذا الحوار سيكون مجديا على المدى الطويل. إن فرض الرأى بالقوة أو من خلال التلويح بها لا يمكن أن يفرز ثقافة مشتركة للبشرية يتعايش فى ظلها الجميع.

(د) الاتفاقيات الدولية المستحدثة كاتفاقية الجات التى أصبحت منذ عام ١٩٩٥م تتضمن شقا خاصا بحقوق الملكية الفكرية نصت فيه على إمكان "تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية جات ١٩٩٤م والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، وعلى" وضع المعايير والمبادئ الكافية فيما يتعلق بتوفر ونطاق واستخدام حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وتوفير الوسائل الفعالة والملائمة لإنقاذ حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، مع مراعاة الفروق بين شتى الأنظمة القانونية القومية[١٤]".

ومن شأن هذه النصوص الواردة فى اتفاقية الجات معاملة كل ما يتعلق بالشأن العلمى والثقافى معاملة السلع التجارية الصناعية المختلفة. وبالتالى فهى تتضمن شروطاً تجعل من عملية الترجمة أوالاقتباس من المؤلفات الأجنبية أو من أى شىء مماثل متعلق بالملكية الفكرية مسألة غاية فى الصعوبة وخاصة على الدول والأفراد الذين لايستطيعون دفع المقابل المادى لشراء حقوق الاقتباس والترجمة وما شابه ذلك.

ولعل هذا يفسر لنا إحجام بعض الدول ومنها بعض الدول العربية عن التوقيع على تلك الاتفاقيات لأنها تحتاج فى هذه المرحلة بالذات من تطورها الحضارى إلى الترجمة عن ثقافات العالم وعلومها دون أى مقابل مادى مكلف[١٥].

وبالطبع فإنه سواء وقعت هذه الدول على تلك الاتفاقيات أو لم توقع فإنها ستتعرض إن عاجلا أو آجلا لتوقيع العقوبات عليها من قبل الدول أو المؤسسات أو الأفراد المالكة لتلك الحقوق الفكرية.

إن هذا الحصار الفكرى الذى فرض على معظم دول العالم باسم حماية حقوق الملكية الفكرية وتحت الشعار المادى المروج لتلك الحقوق والنظر إليها نفس النظرة إلى السلع الصناعية والتجارية المختلفة، هو حصار يشير إلى عدة دلالات؛ **أولها**: التأكيد على ما سبق وقلناه فيما يتعلق بالاتجاه المادى

البحث للحضارة الغربية ومحاولتها حجب العلم ومشتقاته عن الاخرين رغم أنهم لم يدفعوا مقابلا ماديا للآخرين حينما نقلوا عنهم كل ما نقلوا وحينما ترجموا عنهم كل ماترجموا وحينما استغلوا عقول أبناء الحضارات واستنزفوها لمصلحتهم.

وثانيهاً: إن المقصود من هذه الإجراءات هو الحرص على بقاء الفجوة واسعة بين التقدم العلمى الغربى وبين التخلف العلمى فى شتى أنحاء العالم الأخرى. بل إن المقصود هو "زيادة تخلف العالم النامى"[٦٦] بزيادة هذه الفجوة نتيجة عدم قدرة العلماء فى هذا العالم على الاستفادة المباشرة وغير المقيدة من المنتجات الفكرية والعلمية لعلماء الشمال الغربى المتقدم.

وثالثها: إن من شأن هذه الإجراءات التعسفية وفرض القيود على التبادل الفكرى والعلمى التقليل من فرض ما يدعونه حول العولمة الثقافية والعلمية؛ إذ تتناقض الدعوة إلى العولمة الثقافية مع تقييد حرية المترجمين والباحثين ومن على شاكلتهم فى أشكال الفنون والآداب المختلفة، تقييد حريتهم فى الاستفادة من إنتاج نظرائهم فى مختلف بلدان العالم. إن معاملة الإنتاج الثقافى والفنى والعلمى معاملة السلع التجارية هو فى اعتقادى أول مسمار قوى يدق فى نعش العولمة الثقافية التى أراد الغربيون نصب فخاخها للسيطرة وللهيمنة على الثقافات الأخرى ومسخها ومحوها، فقاموا عبر هذه الاتفاقيات المجحفة بنقض ماسعوا إليه.

ولعل هذا يدعو كل مثقفى العالم ومفكريه خاصة من أبناء الحضارات الأخرى أن يعيدوا النظر فى الأنخراط فى فلك الثقافة الغربية. وأن يتوقفوا عن السعى إلى تقليدها والتبعية لها. وأن يعيدوا بناء ثقافاتهم القومية وتجديدها بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحاضر حتى يمكنهم مواجهة الثقافة الغربية التى تفرض عليهم نفسها مع دفع الثمن!!

هوامش ومراجع

المبحث الثاني

١) نقلا عن: د. مصطفى عبد الغنى: الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، ١٩٩٨م، ص ٨١-٨٢.

٢) انظر معنى مصطلح الرأسمالية النفاثة Turb Kapitalismus وتداعيات انتصارها على المستوى العالمى فى:

هانس بيترمارتين وهارالد شومان: فخ العولمة ـ الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس على ومراجعة وتقديم: د. رمزى زكى، منشورات عالم المعرفة بالكويت (٢٣٨)، ١٩٩٨م، ص ٣٥.

٣) د. رمزى زكى: تقديمه للمرجع السابق ذكره، ص ٩،٨.

٤) هانس بيترمارتين وهار الد شومان: نفس المرجع، ص ٢٦.

٥) نفسه.

٦) نفسه، ص ٢١.

٧) انظر : د. مصطفى النشار : سُبل النجاة من فخ العولمة الاقتصادية المدمر، تحت النشر بصفحة الحوار القومى بجريدة الأهرام.

٨) انظر : د. مصطفى النشار : ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩م، ص ٩-١٠.

٩) د. رمزى زكى، نفس المصدر السابق، ص ١٠.

١٠) انظر : شبنجلر : تدهور الحضارة الغربية، الترجمة العربية لأحمد الشيبانى.

١١) انظر : ارنولد توينبى: مختصر دراسة للتاريخ، الذى أعده سومر فيل لكتاب توينبى "دراسة التاريخ" ترجمة فؤاد شبل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، عدة أجزاء ١٩٦٥ - ١٩٦٨م.

١٢) انظر: ألبرت اشفيتسر: فلسفة الحضارة، ترجمة د. عبد الرحمن بدوى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٣م.

١٣) انظر ماكتبناه عن هذا الموضوع فى: الحوار المستحيل بين حضارات الشرق وإمبراطورية "الشر الأبيض"، نشر ضمن كتاب "ضد العولمة"، سبق الإشارة إليه، ص ١٥٩ وما بعدها.

١٤) ملحق (١) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، نقلا عن: د. مصطفى عبد الغنى، نفس المرجع السابق، ص ٨٣.

١٥) انظر: د. مصطفى عبد الغنى، نفس المرجع، ص ٤٤.

١٦) نفسه.

المبحث الثالث

الثقافة والتقدم

تمهيد

الثقافة ـ التقدم ـ التخلف ـ التنمية جميعها مصطلحات براقة يستخدمها الجميع ولكن استخداماتها العلمية تختلف بلا شك عن استخداماتها حينما تجرى على ألسنة الناس العاديين؛ فالإنسان العادى يستخدمها دون أن يفكر مليا فى إمكان وجود علاقات ارتباطية بينها. بينما المتخصصون من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد وكذلك الفلاسفة يستخدمونها وهم يعون أولاً ماذا يعنى كل واحد منها بالضبط، وثانياً أن بينها علاقات وثيقة. وبالطبع فإن الباحثين المتخصصين قد يتفقون على معانيها وإن كانوا يختلفون فى توصيف الارتباطات بينها.

وما هذه الصفحات التى نكتبها إلا محاولة منا لبيان المعانى العلمية لهذه المصطلحات ولمعرفة صور الارتباط والعلاقات بينها. وان كنا نستهدف فى المقام الأول التأكيد على فرضية مفادها أن الارتباط ضرورى بين نوع الثقافة السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات وبين نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى يعيشها أفراد هذا المجتمع. وتكشف هذه الفرضية عن أننا نؤمن منذ البداية بأن هناك نمطا ثقافيا خاصا بالمجتمعات القابلة للنمو والتطور أى المجتمعات المتقدمة، وأن هناك نمطا ثقافيا خاصاً آخر للمجتمعات المتخلفة المتجمدة.

فهناك فى اعتقادنا نمط ثقافى باعث على التنمية والتطور والتقدم وهناك نمط آخر باعث على الجمود وعدم القابلية للنمو والتطور !

والتساؤل الأساسى الذى نطرحه ونحاول الإجابة عليه فى هذا المبحث هو: إذا كان هناك نمطان ثقافيان، أحدهما يسود فى المجتمعات المتخلفة والآخر يسود فى المجتمعات المتقدمة، فهل يمكن تغيير النمط الثقافى السائد فى المجتمعات الأولى حتى تصبح من المجتمعات المتقدمة؟! وإذا كان هذا التغيير ممكنا، فما هى الياته ومامدى استجابة المجتمعات المتخلفة لهذه الاليات؟! وهل يتحقق التقدم بمجرد استجابة الناس فى هذه المجتمعات المختلفة لنمط ثقافة التقدم؟! أم أن تغيير النمط الثقافى السائد من نمط متخلف إلى نمط يحض على التقدم يستلزم فى ذات الوقت تغييرا فى البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع كما يستلزم تغييرا فى نمط الحياة السياسية القائمة فى المجتمعات المتخلفة ؟!

أولاً
محـددات منهجيـة

وفى البداية نـود أن نشـير إلـى أن إجابتنـا علـى تلـك التساؤلات رغم استفادتها من بعض الآراء ونتائج الأبحاث التى أجريت فى هذا المجال من قبل إلا أنها تمثل اجتهاداً جديداً فى هذا المجال وتطرح رأياً ربمـا يلقـى قبولا مـن البعض أو يلقـى الرفض من البعض الآخر. وهذا الاجتهاد يبدأ من تلك الفرضية التى افترضناها فى مطلع التساؤلات السابقة؛ فنحن نؤمن بأن هناك ثقافة التخلف وهناك كذلك ثقافة التقدم وكل واحدة منهما لها سماتها المحددة التى تسود فـى المجتمـع الذى يتبناها ! كما نؤمن بأنه توجد علاقة وثيقة بين الثقافـة السائدة فى مجتمـع ما من المجتمعات وبين درجة نموه وتقدمه الاقتصـادى والسياسـى. ومن الطبيعى فى إطار ذلك أن نميز بين نمط العلاقة التى تسود فى حال التقدم لمجتمع ما، وبين نمط العلاقـة التـى تسـود فـى حال تخلفه.

ونحـن نؤمـن أيضـاً بأنـه بالإمكـان أن يتغير نمط الثقافـة السائدة بآليات ووسائل عديدة مصاحبة لحالات التغير الاجتماعى والاقتصـادى والسياسـى فـى المجتمـع، إذا مـا توافـرت الدوافـع القوية والإرادة الفولاذية لأفراد هذا المجتمع حكاما ومحكومين.

ومع إيماننا بهذه الفروض فإننا لانتصور أبداً أنها تمثل ضرورة حتمية، أو أنها مبادئ مطلقة يمكن أن نراها ماثلة فى كل المجتمعات وفى كل العصور؛ إذ إن توافر الشروط الموضوعية لتحقق هذه المبادئ فى الواقع مسألة فى غاية الأهمية. وأبسط هذه الشروط الموضوعية هو قابلية الأفراد فى مجتمع ما للاستجابة لنمط ثقافة التقدم وقبولهم التخلى طواعية عن معوقات هذه الثقافة، ومعوقاتها هى بلاشك كل سمات ما أسميناه فيما سبق ثقافة التخلف. وليس من السهل على أفراد مجتمع ما درجوا على نمط ثقافى معين أن يتخلوا عنه أو يقبلوا طواعية تغييره والإيمان بنمط ثقافى بديل!!

وعلى ذلك فإننى أقرر منذ البداية أمرين هامين وأود التأكيد عليهما؛

أولاً: إننى أتحدث هنا فى المقام الأول من زاوية فلسفية تنزع دون شك نحو التجريد والاقتضاب فى بيان صورة العلاقة بين الثقافة والتقدم. ولاشك أن لهذه النزعة الفلسفية التجريدية عيوبها. وعليها الكثير من المحاذير!

ثانياً: إننى أتحدث عن عموميات. وفى اعتقادى أن هذه العموميات لاتتناقض أولا تتعارض مع إدراك أن هناك

فروقاً وخصوصيات تختلف فيها الجماعات والأفراد والحضارات بعضها مع البعض؛ فما يتحقق في ظل حضارة معينة بين أناس معينين وفي مجتمع معين قد لا يتحقق بنفس الصورة وبكافة التفاصيل في ظل حضارة أخرى!

وإذا وافقني القارئ العزيز على تلك الفروض وهذه المحددات المنهجية المهمة، فإنني أبدأ معه بحث الإشكاليات والإجابة على التساؤلات. ولنبدأ من تحديد مفهوما الثقافة والتنمية حتى يمكننا فيما بعد معرفة صورة العلاقة بينهما.

ثانياً

مفهوما الثقافة والتنمية

(أ) مفهوم الثقافة:

تتعدد تعريفات "الثقافة" لدرجة يصعب حصرها؛ فقد جمع كروبيرر A.L.kroeber وكلا كهون C.Klukhon ما يزيد عن مائة وستين تعريفا كتبت جميعها في اللغة الإنجليزية وحدها[١]. ورغم ذلك فإن هذه التعريفات جميعا وغيرها إنما يدور في فلك التعريف الذي قدمه العالم البريطاني الشهير تايلور الذي أصبح التعريف الكلاسيكي الأشهر للثقافة، ذلك التعريف الذي يقول فيه "إن الثقافة هي الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات. وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع"[٢].

وعن هذا التعريف خرجت عشرات التعريفات الأخرى منها تعريفات اهتمت بالحصر والوصف مثل التعريف الذي قدمه فرانز بواس F. Boas والذي اعتبر فيه أن الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات الاجتماعية في المجتمع المحلي واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعات التي يعيشون فيها [٣]. ومنها تعريفات اهتمت بالبعد التاريخي للثقافة كالتعريف الذي قدمه

رالف لينتون وركز فيه على التراث الاجتماعى من الثقافة، ومنهما تعريفات نظرت إلى الثقافة على أنها أسلوب معين فى الحياة تحدده البيئة الاجتماعية مثل التعريف الذى قدمه كلينبرج D. Klinberg ، ومنها تعريفات ذات طابع نفسى تركز على إبراز جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات مثل التعريف الذى قدمه فورد C.S. Forde واعتبر فيه أن "الثقافة تتكون من الأساليب التقليدية لحل المشكلات وهى تمثل مجموعة الاستجابات المقبولة التى حققت نجاحاً وهى تعبر باختصار عن الحلول المألوفة المتعلمة لهذه المشكلات" (٤).

وإذا نظرنا إلى الثقافة من الجانب المعرفى والحضارى فإنها تعرف على حد تعبير د. حامد عمار بأنها "جملة الأفكار والمعارف والمعانى والقيم والرموز والمشاعر والانفعالات والوجدانات التى تحكم حياة المجتمع فى علاقاته مع الطبيعة والمادة وفى علاقات أفراده ببعضهم وبغيرهم من المجتمعات"(٥).

وعلى ذلك فإن علماء الاجتماع يعتبرون أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التى تمثل مجمل أساليب حياته. وهذه الأساليب تشتمل على مكونات معينة يحددها د. حليم بركات بثلاثة مكونات متداخلة هى (١) القيم والرموز والأخلاق والسجايا

والمعتقدات والمفاهيم والأمثال والمعايير والتقاليد والأعراف والعادات والوسائل والمهارات التى يستعملها الإنسان فى تعامله مع بيئته. (٢) الإبداعات التعبيرية الفنية من أدب وموسيقى ورسم ورقص وغيرها. (٣) الفكر من علوم وفلسفات ومذاهب وعقائد ونظريات. وهذه المكونات تشكل معا الثقافة العامة لشعب ما. وبذلك يكون لكل شعب ثقافته مهما كانت درجة تقدمه وتخلفه ونوعية علاقته بواقعه. ومن ثم تكون الثقافة نسبية تتنوع فى نظر د. بركات بتنوع الشعوب والمجتمعات [٦].

وبالطبع فإن ما سأقدمه من تعريف للثقافة لا يختلف كثيرا عن تلك التعريفات ولا يخرج عنها وإن كان يركز على دورها الحاكم فى السلوك الجمعى لأفراد المجتمع، فالثقافة فى اعتقادى هى مجموعة القيم والمبادئ التى يتمسك بها أفراد مجتمع ما وتقود حركتهم وسلوكياتهم لتحقيق أهدافهم فى الحياة [*]. وهذه المبادئ وتلك القيم سواء كانت دينية أو أخلاقية أو عادات وتقاليد أو خلافه هى بمثابة الموجه الذى يدفعهم إلى الدخول أوالاشتراك فى أى مشروعات أو نشاطات اقتصادية وإنتاجية كانت أو استهلاكية!

(*) انظر ما قلناه فى المبحث الأول عن ماهية الثقافة (أ، ب).

وهذا المعنى الذى حددناه للثقافة يجعل منها عنصراً أساسياً فى حياة أى مجتمع. ومن ثم تكون دراسة ثقافة المجتمع هى المقدمة الضرورية لفهمه حيث " إن الأسلوب الذى يسير عليه الناس فى حياتهم إنما يعتمد على طبيعة الثقافة السائدة فى المجتمع" على حد تعبير البعض(٧).

ولذلك فالثقافة فى أى مجتمع ليست مجموعة مبادئ أومكونات ثابتة جامدة مطلقة أو منغلقة بل هى متطورة، مرنة ومنفتحه وديناميكية متحولة باستمرار نتيجة لعوامل عديدة منها الداخلى ومنها الخارجى. ولذلك فلا تعنى أصالة الثقافة مجرد التمسك بالأصول على حد تعبير إحسان عباس بل تعنى فيما تعنيه الثبات والديمومة أوالاستمرار والصيرورة، فإذا كانت الثقافة العربية مثلاً وليدة البيئة العربية فهى وليدة هذه البيئة فى تلاقيها أيضاً مع ثقافات البيئات الأخرى (٨).

ورغم أننا نرى أن الثقافة فى أى مجتمع تتأثر بالثقافات الأخرى وتتلاقح معها، إلا أننا لا نرى أنه بإمكان أى مجتمع أن يتنازل عن ثقافته كلية لصالح أى ثقافة أخرى مهما كانت قوتها أوسموها! إذ ليس بالإمكان فى اعتقادنا "عولمة" (*) الثقافة. فالثقافات القومية والمحلية قد تستفيد من ثقافات أخرى وافدة وقد

(*) انظر ما قلناه فى المبحث الثانى من هذا الكتاب عن العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة.

تتطور وتتجدد بفعل هذا التأثر إلا أنها لا يمكن أن تمحى أوتموت بفعل هذا التأثر أوتلك الإستفادة !

وفى نظرتنا للثقافة لا نعتبرها كما يعتبرها البعض كحليم بركات " متغيرا أو عاملا وسيطا intervening Variable يتداخل بين النظام العام السائد والبنى الاجتماعية ونمط الإنتاج وتوزيع العمل وهى متغيرات أساسية مستقلة، وبين السلوك الفعلى فى الحياة اليومية"[٩]. وبعبارة أخرى نحن لانعتبرها كما يعتبرها د. بركات "نتيجة مباشرة للنظام العام والبنى الاجتماعية تستخدم كأدوات تنظم العلاقة فتسوغ الواقع أو تحرص على تغييره[١٠]"، بل نعتبرها هى الموجه والعامل المتحكم فى ذلك النظام العام السائد وهى التى تصنعه، وهو والبنى الاجتماعية السائدة والعلاقات القائمة فى الواقع بين المؤسسات والهيئات والأفراد إنما هى جميعاً نتيجة للثقافة السائدة وذلك على الرغم من أن ثمة تفاعلا بين نمط هذه الثقافة السائدة وبين إبداع الأفراد وفكر المؤسسات والهيئات القائمة.

وليس من الضرورى فى نظرنا أن تكون هذه الثقافة السائدة هى"ثقافة الطبقة أو الطبقات والعائلات الحاكمة" [١١]، بل أن ما نعنيه بالثقافة السائدة هى ثقافة المجتمع ككل، وهى الثقافة التى يتبناها الجميع حكاما ومحكومين، وهى الثقافة التى توجه

سلوكهم جميعاً. إن مانعنيه بالثقافة السائدة هو ما سماه عبد الله العروى "الثقافة العضوية"(١٢)، الثقافة الشعبية المغروسة فى نفس وعقل كل فرد من أفراد المجتمع. إنها الثقافة الحاكمة والموجهة للسلوك الجمعى. هذه الثقافة الأصيلة التى قد تتأثر بعوامل ثقافية خارجية وتتجدد وتتطور نتيجة لهذا التأثر وبفعل الإرادة الجوانية للأفراد وقابليتهم لتطوير ثقافتهم وتجديدها.

وتجدد هذه الثقافة وديناميكيتها المستمرة قد يحدث بوعى أوبدون وعى إما بسبب الاحتكاك بثقافات أخرى أكثر تقدماً، أوبسبب اكتشاف موارد جديدة كاكتشاف البترول فى دول الخليج أو بسبب بعض التحديات الخارجية كالاستعمار. وقد يكون هذا التجدد نتيجة عوامل أخرى غير هذه وتلك، ولكنه لا يمكن أن يحدث كما يقول د. بركات ضد إرادة الجماعة (١٣)، إلا إذا كانت مثل هذه الجماعة فاقدة الإدراك والإرادة فى ذات الوقت.

وفى اعتقادى أنه لا يوجد مجتمع تاريخى متماسك يمتلك ثقافة أصيلة موروثة يفتقد هذا الإدراك الواعى لجوهر ثقافته، ويفتقد الإرادة. وإذا حدث ذلك ذات مرة لمثل هذا المجتمع فإنه يحدث لفترات قصيرة ووقت الأزمات الشديدة التى يمر بها أفراد هذا المجتمع لكنهم سرعان ما يتنبهون لما يحدث وسرعان ما يتداركون الأمر ويعودون لذواتهم ويستنهضون ذاتهم الحضارية

المستقلة فيعيدون لثقافتهم الموروثة الأصيلة بريقها ويعودون إلى التمسك بها رغم تأثرها الظاهر بالثقافات الأخرى.

إننا نعتقد أنه لا يمكن أن تمحى ثقافة شعب أو مجتمع أصيل ضد إرادة الجماعة لسبب بسيط هو أن إرادة الجماعة إذا ما كانت متوافرة وموجودة فهى إرادة تستند على الثقافة القومية لهذه الجماعة. ومن ثم فإنها (أى الثقافة) لاتتغير إلا بإرادة الجماعة. وهذا التغير يؤثر فى عناصر معينة دون أن يؤثر على كينونة هذه الثقافة القومية وجوهرها الثمين.

إن ثقافة أى مجتمع هى طريقة أفراده فى الحياة وهى فكرهم الذى يبدو بوضوح فى أعمالهم وسلوكياتهم وقد صدق فيرث R. Firth حينما قال أنه "إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد فإن الثقافة طريقتهم فى الحياة، وإذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الاجتماعية فإن الثقافة هى محتوى هذه العلاقات. وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنسانى وبتجمع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم فإن الثقافة تعنى بالمظاهر التراكمية المادية واللامادية التى يتوارثها الناس ويستخدمونها ويتناقلونها. فللثقافة محتوى فكرى ينظم الأفعال الإنسانية وهى من وجهة النظر السلوكية سلوك مُتعلم أومكتسب اجتماعيا وهى فوق كل ذلك ضرورية كحافز للفعل(١٤)".

إن الثقافة إذن ليست مجرد مبادئ أو معتقدات دينية أوأخلاقية أو سياسية أو ما شابه يؤمن بها أفراد مجتمع ما، بل هى فكرهم ومعتقداتهم التى تتكشف عبر سلوكهم اليومى فى الحياة وهى الحافز والدافع والموجه لهم فى كل ما يتخذونه من قرارات وفى كل ما يبدونه من استجابات (*).

(ب) مفهوم التنمية:

أما التنمية فهى مصطلح مشتق أساساً من كلمة "نمو"، والنمو يطلق عادة فى الأساس على الهيكل المادى للكائن سواء. كان نباتا أوحيوانا أو إنساناً. ولذلك ارتبط المفهوم الضيق للتنمية بالتنمية الاقتصادية. وفى التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى عام ١٩٩١ يقول كاتبوه أن التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً إذ إنه بدون هذا النمو الاقتصادى لن يكون من الممكن تحقيق النقلة المرغوبة فى تحسين الأحوال البشرية(١٥).

ولكن مفهوم التنمية البشرية اتسع ولم يعد مقصوراً على تحسين أوضاع البشر المادية والاقتصادية بل أصبح ينظر باهتمام إلى حقوق الإنسان ومدى المشاركة المجتمعية. وقد ركز

(*) راجع (١) من المبحث الأول "محددات أولية لفلسفة الثقافة"

التقرير الإنمائى للأمم المتحدة عامى ١٩٩٣/٩٢م على مبدأ المشاركة السياسية كعنصر أساسى فى التنمية البشرية [١٦].

ووفقاً لهذا المفهوم الذى أقرته تقارير الأمم المتحدة فإن "التنمية" تعنى استمرار وتصاعد التحسن فى نوعية الحياة المادية والمعنوية بما فى ذلك تطور مستوى الأحوال المعيشية، وكذلك الحريات الأساسية والاستفادة العادلة من ثمار التنمية للجيل الحاضر والأجيال القادمة، فالتنمية عملية مستمرة وعجلة دائبة الدوران ومحصلة متعاظمة ونقلة نوعية تصب فى نقلة نوعية أخرى ضمن إطار تصاعدى مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال فى الدول المتقدمة [١٧].

إن مفهوم التنمية فيما يبدو أشمل بكثير من تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الذى يتمحور حول النمو الاقتصادى وتحسين الأحوال البشرية والحريات الأساسية. فإن كان ذلك ضمن محصلة التنمية فإنها ليست قاصرة على ذلك، بل هى ـ على حد تعبير د. أسامة عبد الرحمن ـ هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنمو والارتقاء. وهى ذات محاور وأبعاد متداخلة ومتفاعلة متشابكة ومتلاحمة بعضها مع بعض، إذ لا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إدارى أو سياسى أو ثقافى أو تقنى. إن التنمية ليست مجرد مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية

والثقافية بل هى محصلة تفاعلات متعاظمة ومستمرة بين هذه العوامل. إنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه [١٨].

ومانود أن نلفت الانتباه إليه هو أن هذه العملية التنموية الشاملة بمتغيراتها المتعددة وتفاعلاتها الدائبة المستمرة إنما تستند وتعتمد فى الأساس على تنمية قدرات الفرد، وتنمية قدرات الفرد لا تتوقف عند حد مساعدته على أن يمتلك بنية جسدية قوية وسليمة، بل تتعدى ذلك إلى تنمية قدراته الإدراكية والمعرفية فى المقام الأول.

وبالطبع فإن وسائل هذه التنمية تتعدد بتعدد الزوايا التى ننظر منها إلى الإنسان الفرد، وبتعدد القدرات والأدوات التى نريد له أن يمتلكها ليكون مؤهلا بدرجة كافية فى ناحية ما من نواحى المعرفة والإدراك؛ إذ تختلف وسائل إعداد العالم والاقتصادى الماهر والسياسى البارع عن وسائل إعداد الصانع أو الزارع بنفس درجة اختلاف وسائل إعداد الطبيب والمهندس عن وسائل إعداد وتنمية قدرات الممرض أو البناء !! وإن كان وجود الجميع ضرورى بنفس الدرجة للمجتمع الذى يريد أن ينهض وينمو ليحقق اكتفاءه الذاتى.

وهنا نكتشف أهمية التعليم والثقافة بالنسبة لأى مجتمع يريد أن ينمو وينهض، فالتنمية والنهضة يقومان فى الأساس على نظام تعليمى ذو مقومات محددة فى ضوء الواقع وفى ضوء الصورة التى يتمنى الناس فى مجتمع ما أن يروها فى المستقبل، وألا يقوم هذا النظام التعليمى على تلك الأفكار التقليدية التى يصفها د. حامد عمار بأنها أفكار" مستوية مسطحة"، بل ينبغى أن تستبدل بها أفكار "مجسمة وذات تضاريس" على حد تعبيره أيضاً (١٩).

وإذا تطور نظام التعليم بحيث أصبح يلبى بالفعل حاجات المجتمع ومطالبه الخاصة بالمستقبل فإن ثقافة المجتمع ستتطور هى الأخرى بالضرورة، فالتعليم والثقافة هما وجهان لعملة واحدة وإن كان مجال التعليم بطبيعته أضيق من مجال الثقافة بحسب ما جرى عليه الحال فى معظم بلدان العالم، فكل متعلم يُنظر إليه على أنه مثقف، وإن كان كل مثقف ليس شرطا أن يكون من بين المتعلمين الذين يتخصصون فى فرع من فروع العلم.

وهنا يكون دور أجهزة الإعلام المختلفة من صحف ودور نشر وإذاعة وتليفزيون وما شابهه دوراً خطيراً فى إعداد المثقف الواعى بمتطلبات مجتمعه، الواعى بحاجات هذا المجتمع، القادر على أن يتعامل بوعى مع كل ما يدورحوله من خلال القيم

والمبادئ الإيجابية التى يكتسبها من هذه الأجهزة المختلفة. وبالطبع فلن يكون التقدم فى النظام التعليمى وفى أجهزة التثقيف مجديا فى ظل انتشار الأمية الأبجدية بين أفراد مجتمع ما، لأن القضاء على هذه الأمية الأبجدية يمثل شرطا أوليا لأى مجتمع يريد أن ينمو وأن يتقدم. فالقضاء على الأمية الأبجدية تتيح لمن فاته قطار التعليم والتخصص التقنى من أفراد المجتمع أن يثقف نفسه وأن يطور ذاته وقدراته بشكل أفضل.

وعلى أى حال فإننا إذا ما سلمنا مبدئياً بما قدمناه فى الفقرات السابقة من تعريف لكل من الثقافة والتنمية على أساس أن الثقافة هى تلك المبادئ والمعتقدات والقيم التى يؤمن بها أفراد مجتمع ما وتحكم سلوكهم وتوجهه. وأن التنمية يقصد بها فى المقام الأول تنمية الوعى والإدراك والقدرات العقلية والمعرفية قبل أن يكون المقصود بها مجرد تنمية القدرات الجسمية والحفاظ على الهيكل المادى للإنسان.

أقول إذا ما سلمنا مبدئياً بهذه التعريفات فإنه يمكننا فى اعتقادى إدراك تلك العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتنمية، حيث سندرك أنها علاقة تبادلية يتساند فيها كل منهما على الآخر؛ بحيث يمكننا أن نقول فى توصيفها ما قاله أصحاب " نظرية القابلية الاجتماعية الثقافية للنمو ـ Theory of Socio-Cultural Viability" إن ثمة علاقة ارتباطية بين الثقافة السائدة ونمط الحياة

الاجتماعية والاقتصادية التى يحياها الناس. وأن ثمة علاقة ارتباطية بين قابلية نمط الحياة للنمو وبين التوافق والانسجام بين العلاقات الاجتماعية والتحيزات الثقافية[٢٠]. إنها نظرية يؤمن أصحابها ونحن معهم ونشاركهم هذا الإيمان بأن ثمة قابلية لأى نمط للحياة يعيشها الناس للنمو اجتماعيا وثقافياً، وإن كنا نرى أن هذه القابلية للنمو الثقافى والاجتماعى تتفاوت بتفاوت البيئات المنتجة للثقافة. وأن هذا التفاوت الثقافى وقابليته للنمو يترتب عليه مدى درجة النمو الاقتصادى والتقدم السياسى فى هذا المجتمع أوذاك.

وربما تتضح أمامنا بعض معالم هذا التفاوت إذا ما نظرنا بشكل أكثر تفصيلا لواقع العلاقة بين الثقافة والتنمية فى المجتمعات المختلفة وأدركنا مدى التفاوت بين صورة هذه العلاقة فى المجتمعات المتقدمة عنها فى المجتمعات المتخلفة.

ثالثاً
صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمعات المتقدمة

(أ) المقصود بالتقدم:

إن الثقافة فى المجتمعات المتقدمة تقوم على إيمان الأفراد بفكرة التقدم سواء كان ذلك عن وعى منهم أو عن غير وعى؛ فلقد أصبح هذا الإيمان بفكرة التقدم متوارثاً ينتقل من جيل إلى جيل. هذه الفكرة التى تعنى ببساطة أن الحضارة تحركت وتتحرك وسوف تتحرك فى الاتجاه المرغوب فيه، ذلك الاتجاه من التطور الإنسانى الذى يحقق لمعظم الناس فى المجتمع أولجميعهم حياة سعيدة تماماً(٢١).

إن فكرة التقدم التى يؤمن بها الناس فى المجتمعات المتقدمة هى فكرة تفسر التاريخ البشرى على أنه تقدم الفعل البشرى ببطء وفى اتجاه محدد ومرغوب فيه وبشرط أن يستمر هذا التقدم إلى أمد غير محدود ويتمتع الناس فى ظله بالسعادة ودون أى تدخل من أى إرادة خارجية حتى يكون هناك ضمان لاستمرارها وتدفقها. وعموما فإنه ينظر إلى التقدم على أنه يعد تغييرا فى الزمان نحو الأفضل فى مختلف مجالات الحياة (٢٢).

وإذا كان للتقدم أسبابه وآلياته، فإنه يمكننا الحكم على درجة تقدم أى مجتمع فيما يقول جينسبرج M. Ginberg من خلال النظر إلى طبيعة ومستوى القيم التى يأخذ بها هذا المجتمع [٢٣]. وهذا يبين لنا أهمية النظر فى الثقافة السائدة فى المجتمع حتى نكتشف درجة تقدمه وصورة التنمية التى يأخذ بها أفراده وهيئاته المختلفة.

وبالنسبة للمجتمعات المتقدمة سنجد دائماً أو فى الأغلب أن العلاقة بين الثقافة والتنمية تأخذ صورة إيجابية معينة.

(ب) سمات الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتقدمة:

وجوهر هذه الصورة الإيجابية يتلخص فى الاعتقاد بقيم سياسية واجتماعية واقتصادية معينة وتحويلها إلى أكسير يسير حياة الأفراد داخل هذا المجتمع. ورأس هذه القيم هو الحرية السياسية التى يتمتع بها هؤلاء الأفراد حيث إن كلا منهم يمثل فى الواقع وحدة سياسية مستقلة ومن ثم يمثل وحدة فكرية مبدعة قادرة على الإبداع المستقل فى أى تخصص يرتضيه لنفسه أوفى أى مهنة يعمل بها. إن كل فرد من أفراد هذا المجتمع الحر يؤمن بأن ما ينتجه فى شتى النواحى إنما هو لبنة ضرورية من لبنات البناء الاقتصادى والفكرى لبلده ومجتمعه.

وذلك هو ما يدفع الفرد دائماً لأن يعمل بكل طاقته باحثا عن تلك المهنة أوذلك العمل الذى يميزه ويجعله يترك بصمته المتفردة فى مجال عمله أيا كان هذا العمل. وهو يفعل ذلك بشكل تلقائى، ولا يحركه ويدفعه إلى ذلك إلا تلك القيم والمبادئ التى تربى عليها والتى تحكم سلوكه فى إطار ما أسميناه بالثقافة السائدة.

إن الثقافة السائدة فى المجتمعات المتقدمة من أهم سماتها أنها تتيح الفرصة الكاملة أمام قدرات الفرد المستقلة أن تتفتح وأن تنمو وأن تبدع وتتفرد فى مجال إبداعها إذ إن كل ما يركز عليه فى تلك المجتمعات سواء فى التنشئة الأسرية أوالاجتماعية أو فى النظم التعليمية أو فى وسائل الإعلام المختلفة ــ وهى جميعا تتناغم وتتكامل لتحقيق نفس منظومة القيم ــ إنما هو تعويده على أن يفكر بشكل مستقل وأن يمتلك أدوات التفكير العلمى السليمة. وهذه الأدوات متاحة تماما أمام الفرد سواء فى منزله أو فى الأماكن العامة والمراكز العلمية المختلفة أو فى المدارس أو فى الجامعات؛ فهو فى منزله يتعود على التفكير الحر والاعتماد على الذات فى حل مشاكله بنفسه، وهو فى المدرسة كما فى الجامعة يتدرب ويكتسب القدرات التى تساعده على حل أى مشكلة تواجهه من خلال التفكير المنطقى العلمى ومعرفته بمبادئ الرياضيات وبمبادئ الحاسب الآلى والإنترنت

إلى غير ذلك من وسائل. إنها جميعا لا تدرس لمجرد الدراسة أو لمجرد المعرفة النظرية، بل إن الفرد يتدرب بالفعل على كيفية استخدام هذه المهارات المنهجية والعلمية كأدوات لحل أى مشكلة تصادفه سواء فى حياته اليومية أو فى أبحاثه العلمية.

والفرد فى تلك المجتمعات المتقدمة هو الذى يختار بمحض إرادته ما يتخصص فيه من دراسات دون أى عوائق أو عراقيل تحد من هذا الاختيار، فهو حر تماماً فى أن يختار نمط الدراسة العلمية التى تتفق وميوله وهواياته ومهاراته، فإن رغب فى دراسة الطب فله ذلك، وإن رغب فى دراسة الهندسة والإلكترونيات فله ذلك، وإن رغب فى دراسة الألعاب البدنية والرياضية فله ذلك. وإن رغب فى أن يغير نمط هذه الدراسة بعد أن فشل فيها أو اكتشف أنها لا توافق ميوله وأهدافه فله ذلك أيضاً! وإن لم يرغب فى دراسة أى شىء من هذه التخصصات المعروفة فله ذلك أيضاً؛ إذ بإمكانه أن يكتفى بامتلاك مهارة القراءة والكتابة ومبادئ الرياضيات، ويسلك طريقه فى الحياة العامة حسب ما يشاء. واكتفاء الفرد بذلك أو حتى عدوله عن كل ذلك لا تقلل من قيمة الفرد كإنسان له حقوق وواجبات فى مجتمعه يتساوى فى التمتع بها مع الآخرين أياً كان موقعهم العلمى أوالتنفيذى أوخلافه طالما أنه قادر على أن يعمل أى عمل يتربح منه ويعيش عليه.

إن الفرد فى إطار هذه الثقافة التى لاتحد من حريته فى أن يختار صورة ذاته كيفما شاء بالكيفية التى يشاء هو الفرد المبدع حقا القادر على أن يحقق ذاته الفردية المستقلة فى إطار ما يوفره له مجتمعه من إمكانيات مادية ومعنوية تمكنه من تحقيق أهدافه الذاتية. إنه الفرد المبدع المسئول الذى يجد نفسه بين خيارين لاثالث لهما؛ فهو إما أن يقدر هذه الإمكانات المتاحة ويعتمد عليها وعلى قدراته الذاتية فى تحديد أهدافه ويعمل على تحقيقها، وإما أن يتكاسل عن استخدام هذه الإمكانات المتاحة ويعجز عن اكتشاف مواهبه وقدراته فيتجمد ولا يجد لنفسه مكانا لائقا بين أفراد هذا المجتمع النشط المتحرك الحيوى ويصبح فردا هامشيا لاقيمة له ولا تأثير. وإن كان على المجتمع رغم ذلك أن يتكفل بتوفير ضرورات الحياة لمثل هذا الفرد الفاشل الخامل!

إن الثقافة السائدة ـ الحاكمة فى تلك المجتمعات المتقدمة ليست هى فقط ثقافة الحرية بأشكالها المتنوعة سواء السياسية أوالاقتصادية أو التعليمية أوالاجتماعية، بل هى ثقافة تتسم بقيم أخلاقية إيجابية أخرى عديدة؛ فهى ثقافة يؤمن الناس فى ظلها بالصدق فى التعامل بين الأفراد. وبالطبع فإنه يترتب على ذلك احترام المواثيق والعهود والوعود، واحترام القانون فى كل صغيرة وكبيرة من أمور الحياة اليومية والعملية.

وهى ثقافة يقدر فيها الفرد مصلحته مرتبطة بمصلحة المجموع؛ إذ يعرف أن ما يحقق الخير والمنفعة له لا ينفصل عن ما يحقق الخير والمنفعة للمجموع. ولذلك فهى ثقافة تتكامل فيها مصلحة الفرد وأهدافه مع مصلحة المجتمع وأهدافه. ومن ثم يكون الولاء للمجتمع وللوطن تلقائياً لدى الأفراد ولا يسعون إلا فى شأن أو مشروع يحقق الصالح العام مع مصالحهم الذاتية. وإن كان ثمة تعارض بين المصلحتين فإن الفرد غالبا ما يؤثر الابتعاد عن أى أمر يحدث فى إطاره أو يترتب عليه مثل هذا التعارض.

ومن سمات هذه الثقافة أيضاً أن الفرد يفصل فيها بين العواطف والانفعالات الذاتية من جانب، وبين واجب العمل وضروراته من جانب آخر. إذ لا تتدخل عواطف الفرد وانفعالاته فى اختياراته العملية؛ فمصلحة العمل لها أسس وقواعد محترمة لديه دون أن يجبره أحد على ذلك أو يذكره به لأنه منذ البداية قد نشأ وتربى على أن يميز بين عواطفه وانفعالاته الخاصة وبين ما يقوم به من عمل.

ومن سماتها كذلك أنها ثقافة يسود بين أفرادها نمطان لغويان لا أكثر؛ أحدهما فضفاض أدبى للتعبير عن العواطف والقص الفنى والأدبى، والآخر علمى يحمل اللفظ فيه معنى محددا يشير إلى مدلوله الواقعى بوضوح لايقبل التأويل أواللبس.

وهذا النمط اللغوى الثانى هو ما يسود بين العلميين وبين رجال المال والاقتصاد حيث اللفظ دال ومحدد. أما النمط الأول فيسود بين الأدباء والفنانين وعامة الناس حيث اللفظ مطاط محمل بإيحاءات مختلفة تعبر عن العواطف والانفعالات غير المنظورة أو المحددة.

إن ثقافة التقدم يتبادل فى إطارها الأفراد الاحترام، فكل واحد يحترم آراء الآخرين وغاياتهم وبحثهم عن السعادة بوسائلهم المختلفة. وهو حينما يفعل ذلك فإنما يفعله لأنه يحترم ذاته أو حريص على أن يحترمه الآخرون ويقدرون مشاعره وانفعالاته وبحثه عن السعادة. ويترتب على ذلك بالطبع أن يسود بين الجميع ما يمكن أن نسميه احترام الذات الإنسانية بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها هذا الفرد أو ذاك وعن درجة ثرائه أو بصرف النظر عن مكانته الوظيفية أو ما يتمتع به من سلطات بحكم منصبه أو خلافه!

إن ثقافة التقدم يقدر فيها الناس لكل واحد منهم إبداعه وتفوقه بصرف النظر عن مهنته أو نوع العمل الذى يقوم به، إنهم يقدرون العالم أو المفكر ويقدسون حريته فى البحث أو فى التأمل والإبداع، بنفس درجة تقديرهم للعامل الذى يكد ويجتهد فى الحقل أو فى المصنع. فكل فرد سواء انتمى إلى هؤلاء أو إلى أولئك إنما هو نجم فى عمله ويستحق الإشادة والتكريم طالما يقوم بعمله على خير وجه.

ولكل ذلك فهي ثقافة يسود بين أفرادها نمط من العلاقات الاجتماعية "الموضوعية": فهي علاقات تقوم على احترام إنسانية الإنسان وعلى أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد المتساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات كما ولدوا متساوين ومتشابهين في القدرات الجسمية والعقلية، وليست مجرد علاقات تقوم على الانتماء الأسرى أو القبلي أو على صلات الحسب والنسب فقط! إنها علاقات اجتماعية يسودها الوعي بأن الإنسان خلق ليعمل من أجل تحقيق سعادته ومن أجل تحقيق السعادة لمن حوله، وأن القسط المتاح له من العمل والسعادة إنما يعم الجميع، وأنه بقدر ما يعمل لخير وسعادة المجموع بقدر ما يعود عليه ذلك كفرد بالخير والسعادة والأمن والاستقرار.

إنها علاقات اجتماعية ناضجة ربما يكون السبب في نضجها هو تراكم الخبرة الإنسانية بين أفراد ذلك المجتمع، أو إيمانهم بعقيدة دينية وبمبادئ أخلاقية متوارثة أو مكتسبة. المهم أن تلك العلاقات الناضجة الواعية أيا كان سببها أو الباعث عليها تمثل البيئة الملائمة لثقافة التقدم التي يخلو المجتمع فيها من القيم السلبية المعوقة كالحسد والحقد والرشوة والخيانة واللصوصية ..إلخ.

وقد يظن ظان هنا أني أتحدث عن "الثقافة الغربية" باعتبارها صاحبة مفهوم التقدم في تفسير التاريخ، وباعتبار أن

فلاسفتها وخاصة فلاسفة التنوير وفلاسفة العقد الاجتماعى هم دعاة نظرية التقدم وهم من دعوا إلى هذه الثقافة الإنسانية المستندة على مبادئ المساواة والإخوة والحرية والتقدم العلمى.. إلخ. ولكن الحقيقة أن هذا أبعد ما يكون عن ذهنى فى هذه اللحظة ودائماً لأننى أومن بأن ثقافة التقدم ليست فقط الثقافة الغربية الحديثة، بل هى ثقافة سادت وتسود وستسود فى المستقبل أى مجتمع ينشد أفراده التقدم ويسعون إلى تحقيقه.

إن هذه الثقافة التى أسميناها ثقافة التقدم بخصائصها المختلفة وبسماتها المتعددة قد تجلت فى عصور عديده وفى مجتمعات مختلفة، فقد توافرت عناصرها بصورة معينة فى بعض المجتمعات الشرقية القديمة كالمجتمع المصرى القديم فى عصر الدولة القديمة والدولة الحديثة، كما توافرت فى المجتمع البابلى ـ الأشورى فى العراق القديم كما توافرت فى الصين القديمة وفى غير هذه وتلك من حضارات الشرق القديم الزاهرة. وقد توافرت العديد من عناصرها بصورة مختلفة أخرى فى بلاد اليونان وصنع من خلالها اليونانيون القدامى فيما قبل الميلاد تقدمهم وريادتهم الحضارية فى ميادين عديدة.

كما توافرت الكثير من عناصرها بصورة جديدة تستند على النص الدينى وعلى إرادة اجتماعية جديدة فى العصر الذهبى للمسلمين فى القرون الهجرية الأولى.

إن ثقافة التقدم توجد في كل العصور وبين الأفراد في مجتمعات بعينها بنفس العناصر والسمات وإن اختلفت الدوافع أوتغيرت بعض الجزئيات.

إن الناس إن أرادوا وتولدت لديهم دافعية التقدم وتمسكوا بها وتعلقوا بأهدابها وسلكوا وفقا لمبادئ التقدم وعناصر ثقافة التقدم نهضوا وحققوا التقدم بالفعل.

وإن خملوا وتكاسلوا وتملكهم الإحساس بالإحباط والفشل والخوف نفروا من ثقافة التقدم وأقلعوا عنها وعاشوا على عناصر الثقافة النقيض، ثقافة التخلف والجمود!

إن ثقافة التقدم بعناصرها السابقة حينما تسود بين أفراد مجتمع ما وفي لحظة تاريخية معينة بحكم توافر عوامل شتى متباينة قد تختلف من مجتمع إلى آخر، أقول حينما تتوافر هذه العناصر لثقافة التقدم يتغير حال المجتمع فيتحول إلى مجتمع ناهض ينشغل أفراده بالإبداع والإنتاج في كافة فروع المعرفة، وفي كافة نواحي الحياة مستغلين أقصى إمكانياتهم الفكرية والمعنوية والمادية ويحولونها بطاقتهم الخلاقة إلى قوة دفع هائلة تغير وجه حياتهم إلى الأفضل والأرقى والأكثر دقة وإحكاما وتقدما.

إن السيادة النظرية لثقافة التقدم ولقيمها ومبادئها لاتكون هى المهمة فى هذه الحالة، بقدر ما يكون الأهم هو تحويلها إلى واقع حى يعيشه الناس ويلمسون نتائجه الإيجابية وخيراته المادية الوفيرة. إن أخص خصائص ثقافة التقدم فى اعتقادى هو أنها حينما تتوافر لدى أفراد مجتمع ما تجدهم لا يكتفون بمجرد الإيمان بها بشكل نظرى مجرد، بل يوجهون سلوكهم وفقا لها ويجعلون حياتهم اليومية والعملية تسير وفقا لها كما أكدنا ذلك من قبل.

إن المقصود بسيادة قيم ثقافة التقدم الإيجابية فى مجتمع ما ليس فقط الاعتقاد النظرى بأهميتها استناداً على حجج وبراهين عقلية مجردة تلوكها الألسنة فى المنتديات الخاصة والندوات والمؤتمرات أوتتردد فى الروايات والأفلام والأغانى الحماسية.. إلخ، بل المقصود هو سيادتها على مستوى الواقع العملى، تلك السيادة التى تتحول بمقتضاها هذه القيم الثقافية إلى معتقدات راسخة يحياها الناس ويعيشونها. إنها السيادة التى لاينفصل فيها الفكر عن الواقع أو النظر عن العمل بلغة الفلسفة، تلك السيادة التى يرتبط فيها القول بالفعل، والإيمان بالعمل بلغة "القرآن الكريم".

رابعاً
صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية
فى المجتمعات المتخلفة

(أ) المقصود بالتخلف:

يعرف علماء الاجتماع التخلف الثقافى Cultural Lag بأنه "موقف تتغير فيه بعض جوانب الثقافة بمعدلات أسرع من تغير الجوانب الأخرى مما يؤدى إلى عدم تكامل أو توازن عمليات تغير الثقافة، فتتخلف بعض العناصر الثقافية نتيجة لتفاوت معدلات السرعة فى التغير. ويرتبط التخلف الثقافى بهذا المعنى بالتفكك الاجتماعى وظهور بعض المشكلات فى المجتمع" (٢٤).

وواضح أن أصحاب هذا التعريف يربطون بين المشكلات الاجتماعية وخاصة التفكك الاجتماعى وبين التخلف الثقافى. وإن كنا نرى أنه ليس من الضرورى أن يكون التخلف الثقافى دلالة على التفكك الاجتماعى أو العكس؛ فقد يكون المجتمع يعانى من العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها التفكك الأسرى وتفكك الروابط الاجتماعية بين الأسر والأفراد وتكون ثقافة أفراد هذا المجتمع ثقافة تقدم وليست ثقافة متخلفة. كما أنه ليس معنى أن يحدث تغير فى عنصر ما من عناصر الثقافة أسرع من العوامل الأخرى أن تتخلف الثقافة بحجة وجود عدم توازن أوعدم تكامل عمليات التغير الثقافى!. صحيح أن الانتقال من

نمط ثقافي إلى نمط ثقافي آخر يتم من خلال تغير مجموعة أو حزمة من القيم الثقافية؛ فالانتقال من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم يتطلب على سبيل المثال أن تتغير عناصر ثقافة التخلف وأن نستبدل معظمها بعناصر ثقافية جديدة تنتمي لثقافة التقدم. لكن هذا الانتقال أوالتغير قد يسبق فيه أحد العناصر، العناصر الأخرى. وقد يكون تغير أحد هذه العناصر بصورة أسرع هو ما يقود عملية التغير ككل نحو الهدف المنشود.

وعلى أي حال، فأصحاب نظرية التحديث في الفكر الاجتماعي والسياسي يعرفون التخلف مستندين على فرضية أساسية هي "أن الاختلاف بين التطور والتأخر راجع إلى فارق زمني على خط واحد. ويعني ذلك أن الدول المتخلفة قد عجزت عن اللحاق بركب التقدم الصناعي الرأسمالي في المجتمعات الغربية، لأنها تقف على نقطة بعيدة عن ميكانزمات التقدم مما خلق فجوة بين نموذج التقدم ونموذج التخلف [٢٥]".

وفي ضوء هذا يعتبر أصحاب هذا التعريف أن الفرق بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة هو أن الأخيرة تفتقر إلى وجود الخصائص والسمات الثقافية والتكنولوجية التي تساعدها على اللحاق بالمجتمعات الأولى والوصول إلى ركب التقدم [٢٦].

والحقيقة أننا نوافق على ما جاء فـي هذا التعريـف بشكل عام وخاصة حينما ربط أصحابه بين التخلـف والتقدم مـن جهـة وبين سيادة نمط ثقافي معين من جهـة أخرى، فـالتخلف والتقدم فـي اعتقادنـا إنمـا همـا فـي المقام الأول تخلـف أو تقـدم ثقـافي، وتنعكس نتائجـه علـى صـورة المجتمـع وعلاقـات الإنتـاج بيـن أفراده، وعلى العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأفراد .. إلخ.

ولكننا في ذات الوقت نرفض أن يكون النموذج الرأسمالي الغربي هو النموذج للتقدم سـواء علـى الصعيد الثقـافي أو علـى الصعيدين الاقتصادي والاجتمـاعي. فقد أخطـأ أصحـاب نظريـة التحديث حينما حاولوا الجمـع بيـن الفقـر والتخلـف الثقـافي، كمـا أخطـأوا حينمـا يتصـورون أن النمـوذج الرأسـمالي الغربـي هــو النموذج الأوحد للتقدم الاقتصادي والثقافي؛ فليـس التقـدم المـادي أو التكنولوجي هو فقط التقدم، وليس الـثراء وامتـلاك أكـبر قـدر من الثروة هو الدليل على امتلاك ثقافة أكثر تقدما وأكثر تطورا!

إن التخلف فـي اعتقـادي هـو الجمـود والتجمـد عنـد نقطـة معينـة، وعـدم القابليـة للتطـور أو التجـدد. ومـن ثـم فـإن الفـرد أوالمجتمع المتخلف هو الفرد أو المجتمع الـذي يؤمـن بـأن ليـس في الإمكان أبدع ممـا كـان! وأن الوضـع الـذي هـو عليـه هـو أفضل الأوضـاع. وأن الثبات والحفـاظ علـى ماهو كائن هـو الهدف المنشود.

حينئذ يكون هذا الفرد متخلفا ويكون المجتمع الذى يعيش فيه أفراد من هذا النوع مجتمعا متخلفاً أو على الأقل فى سبيله إلى التخلف. فنقطة البداية فى الاتجاه إلى الانهيار أو التخلف هى التسليم بما هو كائن واعتبار الوضع الحالى هو الوضع الأمثل! فالمجتمع حتى لو كان فى قمة تقدمه ورفاهيته إذا ماركن الأفراد فيه إلى هذا التسليم فإنهم يكونون بذلك قد دقوا أول مسمار فى نعش تقدمهم ورفاهيتهم. فالتقدم يصنع التقدم، والاطراد فى التقدم يستلزم تجديد الفكر باستمرار وتنويع صور الإبداع وإعمال كل قوى الإنسان فى سبيل تحقيق الأهداف الطموحة التى تمكنه من السيطرة أكثر على قوى الطبيعة وتسخيرها أكثر وأكثر لخدمته، والتى تمكنه كذلك من استغلال كل الموارد المتاحة لتحقيق رفاهيته المادية، واستغلال كافة طاقاته الروحية الحيوية لتحقيق السعادة المعنوية.

ولعل السؤال الآن هو: إذا كان التخلف هو التجمد أوالجمود فما هى علامات ومؤشرات هذا الجمود؟ ومن ثم فما هى سمات سالتخلف أو ما هى الخصائص التى إذا ما وجدت فى مجتمع اعتبر من وجهة نظرنا مجتمعا متخلفا؟!

(ب) سمات الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتخلفة:

إن سمات وخصائص الثقافة فى المجتمعات المتخلفة، هى نقيض ما نجده من سمات وخصائص للثقافة فى المجتمعات المتقدمة؛ فثقافة التخلف هى نقيض ثقافة التقدم.

وإذا ما قمنا بملاحظة نمط الثقافة السائدة فى الدول والمجتمعات المتخلفة لنستقرئ أهم سماتها سنجد أنها ثقافة ارتجالية غير محددة المعالم تسود بين أناس لا يهمهم أن يرتبطوا معا بقيم ثقافية محددة واحدة، فكلا منهم ينتمى بحكم نشأته وتربيته فى ظل أسرة معينة إلى ثقافة أسرته مما يعنى أن ثقافته الأسرية ستختلف تبعا لنوع هذه الأسرة سواء كانت أسرة ريفية أو بدوية أو حضريه، وستختلف إذا كان من أسرة فقيرة عنها إذا كان من أسرة غنية.

إن لكل أسرة من تلك الأسر قيم ومبادئ معينة تؤمن بها وتلزم أفرادها بعدم مخالفتها. وإذا كانت تلك الأسر تنتمى فى ظل مجتمع ما لأنماط اجتماعية مختلفة فهذا يعنى أن أفراد هذه الأسر سينتمون بالتالى لثقافات هذه الأسر وهذه الأنماط الاجتماعية المتباينة دون أن يهتموا بعوامل التقارب الثقافى أو دون أن يحاولوا الخروج من هذه الازدواجية الثقافية. والأمر يزداد سوءا فى مجتمع ما وتتكرس عوامل التخلف بتعدد صور الثقافات الأسرية والقبلية إذا ماعبرت الأجهزة الإعلامية المختلفة

فى هذا المجتمع عن هذه الازدواجية والارتجالية الثقافية وحاولت تكريسها بين أبناء المجتمع؛ إذ سيزداد كل منهم ارتباطا بكهفه الثقافى وانغلاقا على قيمه الثقافية متصورا أن الخروج منها والتقارب مع الثقافات الأخرى سيعد خروجا على العادات والتقاليد الأصيلة التى تربى عليها ونشأ فى ظلها.

ولعل القارئ يتفق معى فى أن ما يصدق على علاقات الثقافات الارتجالية المتعددة فى مجتمع ما يصدق على ثقافة المجتمعات المتخلفة إجمالا فى علاقتها بثقافة المجتمعات المتقدمة. إذ إن ادعاء الحفاظ على الهوية والأصالة قد يتعارض فى هذه الأحيان مع قبول الاستفادة من ثقافة أخرى محددة المعالم تسود المجتمعات المتقدمة. مع أنه لايتعارض الأصيل إذا كان أصيلا حقا مع التحديث والتجديد وقبول التطور؛ ففى اعتقادى أن الأصالة الثقافية والعمق التاريخى ــ التراثى لثقافة مجتمع ما هو ما يجعله إذا كان مجتمعا حيويا خلاقا مبدعا لم يفقد جذوته بعد، هو ما يجعله يُقبل على الجديد بنهم وهو ما يجعله لا يخشى التجدد والتطور المستمر ففى قبول الجديد غذاء للأصيل الموروث. ومن ثم يتجدد المجتمع ويتطور ويتقدم تلقائيا دون أن يحدث هذا الانفصال بين الأصيل الموروث، والوافد الجديد!

ولعل من سمات ثقافة التخلف أيضاً أنها ثقافة غوغائية جمعية فوضوية يتساند فيها الجميع على الجميع دون أن يجرؤ أحدهم على تحمل مسئولية أى شيء وحده، إنها ثقافة لا تؤمن بإمكان أن يكون للفرد دورا محددا يؤديه ويلتزم به ويبدع فيه منفردا، فهى ثقافة القطيع، والفرد ليس إلا فرد فى هذا القطيع. والنتيجة المترتبة على ذلك أن الفرد لايهتم بأن يبرز كل مالديه من إبداعات خوفا من أن يقع عليه وحده عبء مسئولية ما يحدث إذا كانت النتائج سيئة. فضلا عن أن البيئة العلمية والاجتماعية المحيطة لا توفر إمكانيات الإبداع أوآلياته أوظروفه. فكأن هناك اتفاق غير مكتوب بين الفرد والقطيع الذى ينتمى إليه على أن يكتفوا بما هو كائن وموجود دون أدنى محاولة للتجديد أو للتغيير أوللابتكار؛ "فليس فى الإمكان أبدع مما كان"، و "الموجود يكفى ويزيد"، والرضا بالمقسوم فضيلة محمودة، والتمرد على ماهو كائن أو محاولة تغييره أو تحسينه رذيلة ينبغى الإقلاع عنها ..إلخ.

إنها ثقافة تسودها قيم سلبية عديدة أهمها الإتكالية والاعتماد على الآخرين، واللامبالاة والأنا ماليه، وانتظار ما يقدم من الآخرين وليس التفكير فيما يمكن أن أقدمه أنا لهم!. إنها ثقافة يعتمد فيها الفرد على الآخرين سواء كان هذا الآخر هو الأسرة أوالحكومة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة. إن الفرد فيها لا يسعى

نحو تحقيق أهدافه بنفسه وإنما ينتظر أن تحقق له على يد الآخرين، ويقتصر دوره دائماً على الإنفعال والتكيف مع ما هو كائن، وليس الفعل الإيجابى القادر على تحقيق الممكن والحلم بتحقيق المستحيل!

إنها ثقافة يرى فيها الفرد نفسه وحريته مرتبطة بتحرر المجتمع ككل، ويتصرف وفقا لما تتيحه له الجماعة من هامش محدود للفعل الفردى، فهو لا يسعى إلى امتلاك حريته كفرد إلا بقدر ما يسمح له بقية أفراد القطيع، أو بقدر ما يسمح له قائده أورئيسه أومديره .. إلخ.

إن الفرد فى ظل ثقافة التخلف قلق متردد يخاف أن يدخل فى أى سباق مع الآخرين، إنه لا يفضل أن يتقدم الصفوف، بل ينتظر أن يتقدم معه كل أفراد القطيع دفعة واحدة!. وبالطبع فإن النتيجة تكون أن يتساند الجميع على الجميع، وأن يعم التخلف الجميع. فلا فاعلية للمجتمع إلا كمركب لفاعلية الأفراد. وحينما يفتقد الفرد القدرة على الفعل والمبادأة والابتكار يفتقد المجتمع القدوة فى كل مجالات الحياة. والقدوة مفقودة فى كل المجالات لأنه لا أحد يريد أن يغامر ولا أحد يريد أن يتقدم الصفوف متحرراً من سطوة القطيع وقيمه السلبية.

إنها ثقافة يفضل الفرد فيها أن لا يبادر بتعليم أو تعلم أى جديد لم يألفه فى مجتمعه أو أسرته أو فى بيئته عموما. إنه

يفضل أن يعيش على المُجَّربْ أو المقلد أو المضمون كما يقولون فى المثل العامى!؛ فهو لا يطمح إلى تعلم أى مهنة جديدة، بل يفضل أن يتعلم العلم أو المهنة التى جربت ونجح فيها آخرون. إنه يسعى فقط إلى تقليد نفس الخطوات التى قام بها أقرانه أو جيرانه من السابقين عليه فيما تعلموه أو فيما تخصصوا فيه أو عملوا به حتى يصبح مثلهم، وإن صادف النجاح تغنى به وكأنه صاحبه أو مكتشف طريقه! وإن صادف الفشل رد فشله إلى القدر أو إلىِ غيرة الآخرين منه وحسدهم إياه وحقدهم عليه. وسواء صادف النجاح أو كان نصيبه الفشل فالأمر كله من عند الله، وليس للعبد دخل فى إرادة الرب! فكلها تصاريف القدر وعلينا أن نسلم بالقسمة والنصيب! إن الاستسلام للقدر ولتصاريفه هو القاعدة الذهبية وهو الشماعة التى يعلق عليها الجميع فشلهم دون أن يحاولوا من جديد. ودون أن يبحثوا عن الأسباب الاقتصادية أو النفسية أو المجتمعية أوالموضوعية وراء هذا الفشل حتى يمكن تجنبه فى محاولات جديدة قادمة للنجاح. ولأن الفرد هنا يفتقد الإرادة، إرادة النجاح كما يفتقد القدرة على التحدى وإعادة التقويم وإعادة التخطيط فهو لا يفضل إعادة المحاولة من جديد "فالمنحوس منحوس"! و"قليل البخت يجد العظم فى الكرشة"!!.

إن ثقافة التخلف إذن ثقافة تعتمد على التقليد المظهرى لما جربه الآخرون ونجحوا فيه. وهى ثقافة يفتقد فى ظلها الناس القدرة على الابتكار وعلى اكتشاف الجديد. ولذلك فهى ثقافة نمطية جامدة يسودها التكرار النمطى فى التعليم والمهن والتجارة والصناعات..إلخ. انظر فى أى قرية أو فى أى مدينة من قرى أو مدن المجتمعات المتخلفة تجد أن غالبية أهلها يقلدون بعضهم البعض فى مهنة أو فى حرفة أو فى تجارة أو فى صناعة معينة؛ فإن برع أحدهم ونال كسباً أو ربحاً من نوع ما من أنواع التجارة أو الصناعة فإنهم جميعاً يسارعون إلى تقليده والقيام بنفس ما قام به دون أن يفكروا فى إمكانية ابتكار أنواع أخرى من المهن أوالصناعات التى تتلاءم مع البيئة وتحقق النجاح بنفس الدرجة!.

وبالطبع فقد ينشأ عن هذه النمطية وهذا التقليد أن يبرع أهل قرية أو أهل مدينة ما فى حرفة معينة أو قد يحققون طفرة فى صناعة ما ويتفوقون فيها ويجيدونها. ولكن ماذا يحدث لو دارت دورة الزمن والإنتاج وتغيرت أنماط الاستهلاك واختلفت الحاجات وقل الطلب على إنتاج أصحاب هذه المهنة أومنتجات تلك الصناعة؟!.

ماذا يحدث لأصحاب هذه المهنة أو تلك الصناعة ؟! إنهم فى الأغلب يتحولون إلى فقراء معدمين غير قادرين على تغيير

نمط إنتاجهم أو على تحويل مسار نشاطهم التجارى أوالصناعى. فضلا عن أن هذا التقليد الأعمى وتلك النمطية من شأنها أن تخلق وفرة فى انتاج سلعة معينة أو كثرة عددية فى من يعملون بنفس المهنة أو نفس الصنعة فيترتب على ذلك بالضرورة بعد فترة أن يتنافسوا ويتحول التنافس إلى صراع فيحاول كل منهم القضاء على الآخر بشكل غير شريف فتكون النتيجة أن يخسر الجميع بدلا من أن يتساندوا ويحققوا طفرة فى نمط الانتاج الذى اختاروه لأنفسهم. لأنهم فى الواقع لم يختاروا نمط هذا الانتاج نتيجة دراسة لحاجات السوق أو نتيجة للتخطيط بغرض الاستفادة مثلا من الخامات المتوافرة فى البيئة أو ما شابه ذلك، وإنما جاء تخصصهم فى هذا النمط بالصدفة والتقليد وبشكل عشوائى غير مخطط وغير مدروس!

إن ثقافة التخلف لم يتعود الفرد فيها على أن يفكر باستقلال عن الآخرين، ولم يعتد استخدام عقله الواعى، ولم يتدرب على استخدام المنهج العلمى فى التفكير. إنه حتى لو كان ممن درس وتعلم هذه الطريقة فى التفكير، فقد درسها دراسة التلقين والحفظ ليحصل على الشهادات الدراسية وليس لينفذ أو ليطبق ما درسه فى ميدان عمله. وليس ليستخدمه فى مجال حياته العملية. إنها ثقافة يسود نظام التعليم فيها الفصل بين النظر والعمل، أو ينفصم فى إطاره الفكر عن الواقع. إنه نظام تعليمى

يستند على التكرار الممل والتقليد الأعمى والمناهج الصماء الجامدة.

إن الدارس فى ظل هذا النظام التعليمى الجامد ليس بأفضل من المُدرس أو المُعلم؛ فكلاهما ينقل ما أبدعه الآخرون، وكلاهما غير قادر على أن يمتلك ناصية ما يعلمه أو ما يتعلمه لأنه ببساطه ليس صاحبه أو مبدعه؛ ففرق كبير بين من جد واجتهد وفكر وتأمل وبحث وجرب حتى وصل إلى إبداع نظرية علمية أو اخترع مخترعا جديدا، وبين من يتلقى هذه النظرية أومن يستخدم هذا الاختراع! وليس كل قادر على أن يقتنى شيئا بقادر على أن يمتلكه!! إن اقتناء سيارة مثلا مسألة سهلة إذ بإمكانك أن تقتنى أحدث موديلات السيارات بما لديك من مال، ولكن الصعب حقا أن تستطيع بهذه الأموال مهما كثرت أن تمتلك المعرفة الدقيقة بأسرار صناعة هذه السيارة! وحتى إن اشتريت وعرفت أسرار صناعة هذه السيارة عن طريق نقلها من مخترعها، فإنك لا تستطيع أن تجدد فى أسرار هذه الصناعة إلا بقدر محدود لا يصل أبداً إلى درجة الابتكار والإبداع الذى يستطيعه صاحب الاختراع نفسه! فالسبق العلمى والتكنولوجى له وهو لن يسمح بأن يعطى أسرارهما لغيره إلا إذا كان قد توصل إلى سبق علمى وتكنولوجى أحدث مما أعطاه لك. إنها تلك المسافة الزمنية التى أشرنا إليها فى التمييز بين التقدم والتخلف فيما سبق.

أن هذه فى اعتقادى هى أصعب نقطة لا لأن التحدى الذى يواجهه من يقومون بالتطوير أكبر أو أشد، بل لأن ذلك قد يصطدم فى أحيان كثيرة بالتوجهات السياسية للأنظمة السياسية فى البلاد المختلفة لأن الشائع والمعروف أن كل دولة تتعمد تربية وتعليم أبنائها من خلال مضامين دراسية تتوافق مع تلك الأنظمة السياسية بصورها المختلفة. فكما أن المجتمعات الرأسمالية تربى أبناءها على قيم تربوية معينه تحترم النظام الديمقراطى فى السياسة، والحريات الاقتصادية فى الاقتصاد، كذلك تتعمد المجتمعات الشيوعية أوالاشتراكية تربية أبناءها على احترام نظامها السياسى الشمولى، وعلى احترام نظام الاقتصاد الموجه والشمولى أيضا. وهكذا.

وفى الحقيقة أن هذا الإطار العام للربط بين النظام السياسى القائم فى بلد ما، وبين النظام التعليمى فيه لا أحد يملك رفضه كلية، لأن فيه بعض الإيجابيات المطلوبة، إذ إن جزءا من الانتماء للوطن يقوم على احترام نظامه السياسى كما يقوم على احترام منظومة المعتقدات والقيم السائدة فيه.

لكن ماحدث من تطور فى وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة أصبح حائلا يحول دون أن تنغلق أمة ما على نفسها، أويتربى شعب ما على مبادىء معينة قد تكون غير صالحة أو لا تتلاءم مع القيم العالمية السائدة وخاصة فى مجالات السياسة

والعلم والاقتصاد. فإن لم نبادر نحن بفتح النوافذ والاستفادة من كل آليات ووسائل التقدم الحديثة وتدريب الأبناء عليها دون خوف، فإنها ستفتح أمامهم رغم أنفنا وعبر تلك الوسائل نفسها وتنعدم أمامنا فى هذه الحالة فرصة توجيههم التوجيه الأمثل للاستفادة من تلك الوسائل والمعلومات الحديثة بما يتلاءم مع قيمنا ومعتقداتنا وبما لا يخل بالتوازن العقلى والنفسى لهؤلاء الأبناء تجاه العصر الذى يعيشون فيه.

ولذلك ينبغى أن تخلو مضامين المقررات الدراسية على هؤلاء الطلاب فى مختلف المراحل التعليمية من أى معوقات تعوقهم عن الاستفادة من هذه التكنولوجيات الحديثة فى التعلم واكتساب المهارات والمعلومات. بل ينبغى على العكس من ذلك أن تشتمل هذه المقررات على الحض على الاستفادة من كل ذلك وإن كان علينا فقط أن ندربهم على ترشيد هذه الاستفادة بما يتوافق مع معتقداتنا الدينية وقيمنا الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة.

كما ينبغى أن تتضمن هذه المقررات الدراسية خاصة فيما يتعلق بالتاريخ، والاجتماع، والمنطق والفلسفة وتاريخ العلوم المختلفة، حوارات تكشف عن الرأى والرأى الآخر، وتوضح للدارس ما يقال عنا من دعاوى فارغة وكيفية التعامل مع هذه الآراء والدعاوى وكيفية الحوار مع أصحابها. إن تقديم الحقائق كمسلمات ثابتة لا تقبل النقاش أو الجدل حسب وجهة نظرنا لم

إن ثقافة الأفراد "من ذوى الوجهين"؛ الوجه الأخلاقى الفاضل أمام الناس والمجتمع، والوجه القبيح الجشع الفاسد فى الخفاء إنما هى ثقافة تسود المجتمعات المتخلفة لأنه لا يوجد فيها معايير واحدة محددة ثابتة تقاس بها قدرات الأفراد ومؤهلاتهم، وإن وجدت هذه المعايير فى فترة من الفترات فإنها سرعان ما تتلاشى ولا يُعمل بها تحت تأثير القيم الثقافية السلبية السائدة.

إن قيم المجتمعات المتخلفة قيم ضبابية يفقد فى ظلها الأفراد الصدق والشفافية، ويستبدلونها بقيم الغموض والكذب واستخدام لغة يغلب عليها الطابع اللفظى. إذ تجدهم يستخدمون الألفاظ الرنانة الفضفاضة التى تعبر عن معانى ضخمة وقيم تبدو فى ظاهرها عظيمة ولكنها لاتشير فى الواقع إلى مدلولات محددة!. إنها ألفاظ معبرة عن معانى فضفاضة مطاطة ليس تحتها حسب تعبير الوضعيين المناطقة واقع أو أشياء محددة تشير إليها.

وبالطبع فإنه يترتب على ذلك فقدان الشفافية والصدق، وسيادة الواقع اللفظى على الواقع العملى المنتج. إذ يفصل الناس فى هذه الحالة بين الأقوال والأفعال، كما يفصلون بين الفكر والواقع، ويفضلون العيش على الألفاظ والكلمات أى بين أبيات

الشعر والروايات الخيالية ويغلب عليهم حياة أحلام اليقظة فلا يستطيعون كسر حاجز هذه الدائرة الخيالية ـ اللفظية المغلقة التى صنعوها بأنفسهم لأنفسهم ووقعوا فيها فلم يعودوا قادرين على أن ينظروا خارجها حتى يمكنهم تقدير مدى سوء حالتهم ومدى تخلفهم!

إنهم على العكس من ذلك يتصورون أن عالمهم اللفظى الذى صنعوه لأنفسهم وعاشوا فيه إنما هو العالم الأمثل والأفضل!. وليس ببعيد عن ذلك تلك الشعارات اللفظية التى رفعها العرب منذ فترة كالقومية العربية والوحدة العربية دون أن يتساءلوا بعيدا عن هذه الدائرة اللفظية الجميلة الفضفاضة. هل يمكن تحقيق هذه الشعارات وما هو السبيل العملى إلى ذلك؟!

وحينما تساءل البعض منهم عن ذلك وقدموا إجابات على هذه التساؤلات، لم ينشغلوا حقيقة بالانتقال منها إلى الواقع العملى الحى الذى يمكن أن تختبر فيه هذه الشعارات فنتمسك بها إن استطعنا تحقيقها أو نتنازل عنها ونستبدلها بغيرها مما يمكن تحقيقه!

وحتى حينما حدثت بعض محاولات تحويل هذه الشعارات إلى واقع ملموس بين بعض البلاد العربية وفشلت، لم نستفد من هذه التجارب. فظللنا نعيش على تلك الشعارات كأحلام يقظة

جميلة دون أن نعترف بما حدث من فشل، ودون أن نبحث أسباب هذا الفشل، ودون أن نحاول التغلب على هذه الأسباب حينما تكررت التجربة!

إن ما قلناه حتى الآن عن سمات ثقافة التخلف والقيم السلبية التى تسود المجتمعات المتخلفة ليس مجرد كلام نظرى مجرد، بل هو تنظير لواقع عملى حى نحياه فى مجتمعاتنا المتخلفة نسبياً! وقد يتأكد لنا ذلك حينما نتصفح بعض الدراسات الإمبريقية ـ التجريبية التى أجراها بعض الدارسين لواقع الحياة اليومية؛ فقد درس د. أحمد زايد على سبيل المثال خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى المعاصر، فماذا كانت نتائج تلك الدراسة الإمبريقية؟!

لقد وجد د. زايد أن هذا الخطاب يمتاز بست خصائص عامة هى فى واقع الأمر تمثل تكثيفا موجزا لتلك القيم السلبية التى أشرنا إليها واعتبرناها من أبرز سمات ثقافة التخلف. وهذه الخصائص الستة التى أبرزتها الدراسة هى: إن خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى يتسم بسرعة إصدار الأحكام التقويمية السريعة حول مختلف الأمور والأشخاص، وهو ملىء بمختلف صور الأحكام التقويمية النقدية التى تتصل بنقد الأشخاص والمؤسسات أو السلوكيات، وهو خطاب الحنين إلى الماضى بشكل رومانسى، وهو خطاب يميل فيه الناس إلى "الأنا

سالية" أو اللامبالاة وعدم تحديد المواقف والرغبة فقط في إرضاء المخاطب. وهو كذلك خطاب التطرف في الاستجابة وسرعة ميل الناس فيه من حال إلى حال نقيض؛ كالانتقال من التصلب الشديد إلى التسامح الشديد، وهو أخيرا خطاب يميل الناس فيه إلى المبالغة والتضخيم وإلى نزعة بطولية استعراضية (٢٧).

وقد أكد الباحث الاجتماعي من خلال تلك الدراسة الإمبريقية أن خصائص الخطاب اليومي لأفراد المجتمع المصري تكشف عن وجود العديد من الفروق بين الخطاب اليومي في الريف والخطاب اليومي في المدن من حيث الموضوعات التي يتناولها الخطاب؛ فالخطاب اليومي في الريف أكثر التصاقا بموضوعات الوسط المعيشي أو بالتفاعل مع البيئة المحلية، في حين أن الخطاب الحضري أكثر إنفتاحا على الأركيولوجيا النظامية (٢٨). كما أثبتت الدراسة "أن الخطاب في المجتمع المصري عامة يكشف عن وجود تناقض داخلي وعدم تجانس وعدم ميل إلى الاتفاق(٢٩).

وقد كشفت الدراسة للغة خطاب الحياة اليومية للمصريين عن مستويات عدة يميل بعضها إلى استخدام لغة تجسيدية مليئة بالتشبيهات المادية أو الأوصاف المجسدة المبالغ فيها. ويميل بعضها الآخر إلى استخدام لغة سافرة تهدف إلى الاستهزاء والاستنكار وعدم الرضا واللامبالاة، ويميل بعضها إلى استخدام لغة تغريبية مظهرية أو يكثر فيها استخدام التعبيرات الأجنبية(٣٠).

وأوضحت تلك الدراسة أن موضوعات الخطاب اليومى تكشف عن التمايز الطبقى بين أفراد المجتمع من جهة، كما تكشف عن اختلاف الاهتمامات والتناقضات القائمة بينهم من جهة أخرى؛ "فالتمايز الطبقى فى موضوعات الخطاب اليومى هو تمايز بين مقولات الجسد، والمعرفة، والمعدة؛ فالطبقة العليا أكثر اهتماما بموضوعات تتصل بالجسد والمتع الحسية، فى حين أن الطبقة الوسطى أكثر اهتماما بموضوعات تتصل بالعلم والمعرفة ومشكلاتها. أما الطبقة الدنيا فأكثر اهتماما بموضوعات الطعام والمأوى وكافة مشكلات المعاش [٣١]".

ولو أنعمنا النظر فى الموضوعات التى تتداولها هذه الطبقات الثلاث فى خطابها لوجدنا أن الطبقتين العليا والدنيا لا يهتم فيها الناس إلا بالمطالب الحسية ـ الجسدية وإن كان اهتمام الأولى بها للاستزادة من المتع الحسية ورفاهتها إلى أقصى حد ممكن، بينما اهتمام الثانية ينصب على توفير ماهو ضرورى منها للاستمرار فى الحياة لا أكثر! وبين هاتين الطبقتين التناقض بين قيم الثراء والغنى الفاحش، وبين قيم الفقر والخوف من الموت جوعا. إنه التناقض الذى يكشف عن وجود الخلل فى التركيبة الاجتماعية والنظام الاجتماعى الذى لايوجد فيه آلية محددة للتأمين الاجتماعى ضد الفقر والحرمان، تأخذ من ثراء الغنى لتسد جوع الفقير وتقرب المسافة الاجتماعية بينهما.

أما اهتمام الطبقة الوسطى من طبقات المجتمع المصرى بالمعرفة والعلم ومشكلاتهما، فهو ليس فى اعتقادى اهتماما بهما للوصول إلى الحقيقة فى موضوعات بحثية معينة أو للوصول إلى اكتشافات جديدة ومخترعات علمية حديثة وإن كان ذلك واردا! فالاهتمام بهذه الموضوعات ليس إلا لأنهم قد اختاروا طريق العلم والثقافة ليوفروا عن طريقه "لقمة عيشهم" حسب التعبير المصرى الدارج!. فهم ليسوا من أبناء الذوات (الطبقة العليا الثرية) حتى يعيشوا على ما ورثوه من ثروة! ولا هم من أبناء الفقراء المعدمين، فوالديهم قد وفروا لهم بشق الأنفس قسطا معينا من التعليم والثقافة وهم لذلك يحرصون على أن يكسبوا لأنفسهم مكانة اجتماعية وسطى من خلال الوظيفة الحكومية فيكونوا فى خدمة الطبقتين العليا والدنيا لعل وعسى أن تواتيهم الفرصة ذات يوم فيصبحون من المنتمين للطبقة العليا بأى طريق كان، فيهربون من ذل الحاجة وشبح الفقر!!.

وعلى أى حال، فإن هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الاجتماعية للكثير من المجتمعات المتخلفة تكشف عن أن المجتمع فى جميع طبقاته وبمختلف طوائفه مشغول بثقافة استهلاكية تميل إلى الإشباع الشهوانى ــ الجسدى وليس إلى إشباع العقول والاستمتاع بلذة الوصول إلى كشف علمى جديد أو ابتداع آلة جديدة أو ما شابه ذلك!!

إن هذه الدراسة الإمبريقية لحال المجتمع المصرى ليست فى الواقع إلا التعبير الأمثل عن حال المجتمع العربى ككل، فهو مجتمع يعيش بالفعل بنسب متفاوتة بعض الشىء ثقافة التخلف. تلك الثقافة التى تعوق أى عملية حقيقية للتنمية والتقدم.

وقد لخص أحد الباحثين الاجتماعيين نتائج العديد من الدراسات الاجتماعية التى قام بها علماء الاجتماع العرب ورصدوا فيها أهم مظاهر أزمة التخلف العربى بأبعادها العديدة، وكانت على النحو التالى:

(١) هيمنة بيروقراطية مركزية على الاقتصاد والمجتمع بشكل يمنع أو يحد من إمكانيات التنمية الحقيقية.

(٢) استئثار فئات قليلة من المجتمع بمصادر القوة الاقتصادية والسياسية. وهذه الفئات لاتعمل إلا فى المجالات غير الإنتاجية لأنها تمثل بالنسبة لها المصدر الحقيقى للتراكم الاستثمارى المظهرى.

(٣) ضيق القاعدة الإنتاجية وفقدان مجالات الاستثمار الحقيقية حيث تتركز هذه المجالات فى القطاعات الهامشية والسلع الاستهلاكية غير الضرورية.

(٤) تصدير رؤوس الأموال العربية إلى الأسواق الأوروبية الغربية.

(٥) زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء في داخل بعض الدول، وكذلك بين الدول بعضها والبعض.

(٦) ظهور قوى اجتماعية جديدة تابعة للمركز الرأسمالى العالمى تعمل على تسهيل مهمة التغلغل الرأسمالى فى الدول العربية [٣٢].

إن هذه التناقضات التى تمثل واقع الحال فى المجتمعات العربية نتجت ليس فقط عن تدخل عوامل التغلغل الرأسمالى، وإنما أيضاً عن وجود عوامل التقبل الداخلى لهذا التغلغل مما جعل المحصلة النهائية ظهور ما يسمى "بالرأسمالية الرثة" على حد تعبير د. مجدى حجازى [٣٣]. تلك الرأسمالية المشوهة التى تعمل فى إطار تدمير نمط الصناعة الوطنية واستنزاف فائض العمل وفائض الإنتاج وتصديرهما إلى الخارج ليساهما فى التراكم الرأسمالى للعواصم الغربية ويحرم أبناء المجتمعات النامية من مصادر التقدم، بل يجعلها فى حالة تبعية كاملة لبؤرة الرأسمالية الغربية[٣٤].

إن أمثال هذه الدراسات التى تكشف عن واقع أحوالنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية كثيرة ومتعددة، وهى بلا شك مهمة فى إطار تنظير هذا الواقع المتخلف الذى نعيشه وبيان أسبابه. لكنها للأسف الشديد تظل فى إطار "الكلام" الذى يُتداول

بين المثقفين والمهتمين بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، دون أن تؤثر بشكل جدى فعال فى مخططى وصانعى القرارات السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية لبلادنا. وهذه سمة أخرى من سمات ثقافة التخلف السائدة حيث ينفصل الفكر رغم ما قد يكون فيه من إبداع وحلول للمشكلات التى نعانيها فى مختلف المجالات، ينفصل عن الواقع العملى المتخلف الذى قد يكون فى أمسّ الحاجة إلى مثل هذا الفكر المبدع والدراسات الجادة!!

إن الدراسات الجادة التى تتضمن حلولا لمشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فى واد، وأصحاب القرار والمخططون للسياسات فى واد آخر! حتى "لقد أصبحنا نعيش حياتنا ـ على حد تعبير شوقى جلال فى تقديمه لأحد مترجماته ـ اطراداً قدرياً عفوياً، وفكرنا وثقافتنا معلبات تاريخ. والذات عندنا جوهر ثابت اكتمل مرة وإلى الأبد، لايتغير مع الزمان وآحاد البشر شأنهم شأن وحدات الأرابيسك تكرار مظهرى وعددى. والامتداد الزمانى لايعنى أولاً وأساساً فعلاً إنسانياً نشطاً وتعبيراً متصلاً .. مجتمع الأمس مثل مجتمع اليوم، ومجتمع الآخر نريده مثل مجتمع الأنا ثقافة اجتماعية وسلوكا .. الجميع سواء وما يصدق على هذا يصدق على ذاك ولا مجال للتنوع ومن ثم لامجال للحوار مع الآخر ولامجال للتسامح مع مخالف فى الرأى [٣٥]".

لقد لخص شوقى جلال بعضا من القيم السلبية لثقافة التخلف التى نعيشها، إنها ثقافة تعتمد على العفوية والقدرية، ولا تقبل التنوع والاختلاف، ومن ثم لاتقبل الحوار مع الآخر ولا تتسامح مع المخالف فى الرأى.

إنها القيم الثقافية المتوارثة بما فيها من سلبيات واضحة لانحاول التخلص منها، إنها القيم التى يصفها د. حسن حنفى قائلا "إنها تعطى الأولوية للعمل النظرى على العمل اليدوى، وللأفندى على العامل، وللمدير على المنتج، وللياقة البيضاء على الياقة الزرقاء. والرزق مقدر سلفا فما من دابة على الأرض إلا وعلى الله رزقها، والله لم يخلق الأفواه لينساها[٣٦]".

إنها ثقافة الارتكان إلى الماضى والتواكل والتراخى والكسل عن الكد والعمل المنتج، رغم أن المفروض أن تكون ثقافة العمل الجاد المثمر "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون[٣٧]".، "إنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى"[٣٨]. فالعمل فى الثقافة العربية الإسلامية ليس جزاؤه فقط الحصول على الإنتاج والرخاء والمكانة فى الحياة الدنيا، بل جزاؤه عند الله أوفى وأفضل.

على كل حال، فإن تلك الشهادات التى قدمناها من بعض المفكرين المعاصرين وعلماء الاجتماع العرب فى أحدث ما

كتب عن ثقافة المجتمع المصرى والعربى وصورة التنمية فيه تكشف بما لايدع مجالا للشك أن ثقافة التخلف بما تحمله من قيم سلبية مازالت جاثمة على صدر وعقل الإنسان العربى وتعوقه عن الإبداع. ومن ثم تعوق التنمية والتقدم فى المجتمع العربى ككل!

خامساً
من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم

وإذا كنا قد اكتشفنا مما قدمناه فى الفقرات السابقة العلاقة بين الثقافة والتنمية، وعرضنا صورة العلاقة بينهما فى المجتمعات المتقدمة، وصورتها فى المجتمعات المتخلفة، فإن من الطبيعى أن ندرك أنه إذا ما أردنا لمجتمعنا أن ينمو ويتقدم تقدما حقيقيا، فإن الخطوة الأولى والأساسية تكون بتغيير نمط الثقافة السائدة ليتحول المجتمع شيئاً فشيئا من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، ويتحول الأفراد فيه من متلقين، سلبيين، اتكاليين متكاسلين إلى مبدعين، إيجابيين، عاملين، منتجين صانعين للتقدم!

والحقيقة أن هذا التحول عن نمط الثقافة السائدة إلى نمط ثقافى آخر ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب ـ حسب تعبير د. حسن حنفى ـ "إعادة بناء الثقافة حتى تكون العامل الأول فى التنمية، إذ لا يمكن مواجهة ثقافة الفقر بفقر الثقافة [٣٩]". إنه "يتطلب إعادة بناء ثقافة البطالة لتصبح ثقافة عمل من أجل خلق قيم العمل والإنتاج والسعى والكدح حتى يصبح العمل مرادفا للحياة [٤٠]".

ولعل السؤال الذى يراودنا الآن هو كيف يتم إعادة بناء الثقافة العربية ليصبح هذا التحول إلى ثقافة التنمية والتقدم واقعاً ملموساً؟!

إن الإجابة على هذا السؤال الصعب تتطلب وضع معالم لخطة متكاملة للثقافة والتنمية فى الوطن العربى. وهذه الخطة ينبغى أن تستند فى اعتقادى على أسس ذات أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة. وسأحاول من جانبى فى السطور القادمة تقديم صورة استكشافية مبدئية لهذه الأسس فى ترتيب منطقى، وفى تسلسل فكرى يتشابك فيه النظر مع العمل، والفكر مع الواقع، والسياسة مع الثقافة، والاقتصاد مع التغير الاجتماعى. وعلى النحو التالى أتصور التسلسل المنطقى لأسس هذه الخطة المقترحة للنهوض والتقدم:

(١) توافر الإرادة السياسية للتحول نحو ثقافة التقدم:

من المعروف أن مجتمعات الدول المتخلفة ذات بناء اجتماعى هيراركى يبدأ من أعلى إلى أسفل. وعادة ما يبدأ التغيير من الأعلى للأسفل. والاستثناء هو أن يبدأ أى تغيير من القاعدة السفلى ليتواصل إلى القيادة العليا.

وعلى ذلك فإن أى تغيير إرادى ينبغى أن يبدأ من توافر الإرادة الواعية لدى النخبة والصفوة السياسية والاجتماعية فى

المجتمع، وخاصة من أعلى سلطة فى البلاد فـإذا حدث الإقتناع بضرورة هذا التحول الثقافى وجدواه من قبل القيادة والسلطة السياسية فى الوطن العربى فإن إرادة التحول الثقافى ستكون قائمة، وستتبارى الأجهزة الثقافية والإعلامية المختلفة مسموعة ومقروءة ومرئية فى التمهيد والتبشير والدعوة إلى هذا التحول. ومن ثم تخلق القاعدة العريضة بين الجماهير لقبول هذا التحول والإقبال على النمط الثقافى والتنموى البديل شيئاً فشيئاً.

ولايخفى علينا فى هذا الإطار مدى العلاقة والأثر المتبادل بين الثقافة والسياسة فى وطننا العربى؛ فالثقافة عندنا على حد تعبير د. حامد ربيع "هى إدراك جماعى والسياسة هى تنظيم للسلطة كحقيقة جماعية. ومن ثم فلابد من حدوث تأثير متبادل، فالثقافة بطبيعتها يجب أن تعكس تأثرها بالسياسة كما أن السياسة لابد أن تلقى بظلالها عليها [٤١]".

وهنا لابد أن نتذكر والكلام لايزال للدكتور ربيع "كيف أن النظام الديمقراطى يؤدى إلى ظاهرتين بصعب وجودهما فى النظام الأوتوقراطى أوالديكتاتورى. سوق الثقافة من جانب، وتعدد النماذج الثقافية من جانب آخر [٤٢]".

ومعنى ذلك أن التغيير الذى ننشده على الصعيد السياسى هو توافر الرغبة لدى زعماء وقادة الدول، ولدى معاونيهم ومن يمتلكون سلطة التخطيط والتنفيذ للسياسات، توافر الرغبة لديهم

فى فتح الأبواب الكاملة أمام جميع أفراد المجتمع للتعبير عن ذواتهم بحرية فى التعبير وفى الاعتقاد وفى المشاركة السياسية بنحو أوبآخر. ولما كانت تلك المشاركة السياسية هى الأمر الأكثر حساسية بالنسبة لمجتمعاتنا فإنها تحتاج لوقفة؛ فنحن لانقصد هنا بالضرورة أن يحدث التحول نحو الديمقراطية بصورتها فى المجتمعات الليبرالية الرأسمالية الغربية، وإنما كل ما نقصده هو أنه وفى ظل أى نظام سياسى عربى ترتضية الدول، والشعوب، ينبغى أن نعمل على إطلاق قدرات الأفراد فى التفكير المستقل وفى التعبير الحر عما يجول بخواطرهم تجاه النهوض بوطنهم.

ولاشك أن ذلك يتطلب إجراء بعض الإصلاحات السياسية الضرورية. وإن لم يكن من بينها بالضرورة تغيير صورة النظام السياسى القائم! فالعمل من قبل القيادات السياسية على توسيع دائرة المشاركة السياسية بين مواطنيهم ضرورة تكفل لدى هؤلاء المواطنين القاعدة اللازمة للانطلاق نحو العمل الجاد المتسم بالانتماء الوطنى والمتشح بالعطاء اللامحدود للوطن وللمنشأة التى يعمل بها. إن حب الوطن والشعور بالانتماء نحوه ككل ونحو المكان أوالمؤسسة أو الهيئة التى يعمل بها الفرد ليس مجرد كلام إنشائى جميل، وإنما هو القاعدة والأساس المتين الذى يجعل الفرد يشعر بالمسئولية تجاه وطنه وتدفعه دفعا للمزيد

من العطاء والجهد فى سبيل إعلاء شأنه. ولكى يحدث ذلك لابد أن يشعر المواطن أن كل ما يعمله مقدر من قبل مواطنيه وقيادته السياسية وأن كل ما يطلبه توفره له الدولة، وأن كل ما يجول بخاطره من آراء فى مختلف القضايا الوطنية والعلمية يمكن أن يعلنه بحرية وسيستفيد منه الجميع عبر توافر مؤسسات علمية وسياسية وثقافية تتلقف هذه الآراء المتباينة وتخضعها للمناقشة والحوار والتقييم وتطبق مايصلح منها لنهضة المجتمع دون أن تتغافل عن الإشادة بصاحب المقترح أوالرأى ودون أن تغمطه حقه فى الشهرة أو فى الانتفاع بمخترعه أو بفكرته الخلاقة.

إن هذه البيئة السياسية والثقافية المواتية ضرورة لظهور النوابغ والمخترعين والمفكرين القادرين على نقل مجتمعهم نقلة نوعية فى مختلف المجالات. إن الإرادة السياسية والسلطة السياسية الواعية إذن هى الشرط الأولى لوجود هذه البيئة المواتية للنهضة والتقدم. وبدون وجودها ستزداد المجتمعات المتخلفة تخلفا وستزداد الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة بازدياد التبعية للآخر وبازدياد القابلية للانهيارات الداخلية فى كل المجالات!

(٢) إصلاح النظم التعليمية بشكل جوهرى أو تعديل فلسفة التعليم:

إن إصلاح النظام التعليمى يشكل فى اعتقادى شرطا مسبقا لأى نهضة أو تقدم منشود؛ فدور التعليم والأسرة المتعلمة ضرورى لتوفير بيئة مناسبة للتقدم. إذ لا يمكن أن نتحدث عن أى صورة من صور التقدم لمجتمع يعيش على الفطرة الحيوانية الأولى.

وفى تصورى كما فى تصور أى مهتم جاد بقضايا التعليم أن النظام التعليمى الجيد قادر بتطوير مضمونه ونظمه وأدواته والغايات المطلوبة منه "أن يدفع بالقيم الصاعدة ويبنيها ويدعمها، وأن يزلزل القيم الهابطة ويزيل أنقاضها" على حد تعبير د. حامد عمار [٤٣].

إذن فالتعليم يشكل بالنسبة لموضوعنا هذا ركيزة أساسية لإزالة القيم الثقافية السلبية، قيم التخلف، ويضع مكانها القيم الإيجابية الخلاقة المبدعة قيم التقدم.

ولكن السؤال من أين يبدأ الإصلاح التعليمى الشامل الذى يقوم بهذه المهمة القومية ويحقق أهداف التنمية والتقدم ؟!

بداية لا يمكن أن نتصور نظاما تعليميا يستهدف التقدم بدون التركيز المبدئى على نسف الأمية التعليمية نسفا وجعل نسبتها فى المجتمع تقترب من الصفر!

إن القراءة والكتابة مهارتان ضروريتان لابد أن يكتسبهما كل فرد فى أى مجتمع يريد أن ينهض ويتقدم. ولذلك فلابد من أن يبدأ الإصلاح التعليمى بالتركيز على محو الأمية بين أبناء الأمة جميعا صغارا وكبارا. وليس ضروريا أن يحصل كل الأبناء على الشهادات الدراسية المختلفة. وإنما المهم هو أن يمتلكوا المهارة التى تمكنهم من تلقى المعرفة العلمية بصورها المختلفة من مصادرها الأصلية، من المجلات والكتب عبر القدرة على القراءة والكتابة. إن هذا يعد شرطا ضروريا وبدونه لا أمل فى أن يتكون لدينا ما يطلق عليه العلماء، المجتمع العلمى، المجتمع الذى يتقبل أعضاءه المعرفة العلمية ويتفاعلون معها ويقدرون أصحابها ومبدعيها.

وبالطبع فإنى لا أنكر أن جهودا كثيرة قد بذلت وتقارير عديدة قد أعدت عبر سنوات وسنوات مضت لتطوير التعليم فى البلاد العربية، ويكفى أن أضرب مثلا واحداً على هذا الكم الهائل من الدراسات والتقارير بما حدث فى مصر منذ عام ١٩٧٤م وحتى مطلع التسعينيات فى مصر وحدها؛ فقد أنشئ فى ذلك العام المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ودرس تحسين العملية التعليمية وتطويرها خلال تسع عشرة دورة، أصدر المجلس فيها ١٩ تقريرا شملت نحو ١٨٠ بحثاً عن تطوير المنظومة التعليمية بالإضافة إلى سبعين بحثاً آخرين

شملتها جميعا موسوعة المجالس القومية المتخصصة [٤٤]. ولاتزال التقارير تعد والتوصيات ترفع إلى الجهات المسئولة، والجهات المسئولة فى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر تقرأ وتحاول تنفيذ ما تراه مناسبا وممكنا من كل هذه الدراسات والتقارير والتوصيات.

أقول إننى لا أنكر كل هذه الجهود التى من المؤكد أنها قائمة وموجودة باستمرار فى كل قطر عربى وعلى نفس النحو تقريباً. لكن كل هذه التقارير والجهود التنفيذية تبقى حبراً على ورق وتبقى بدون فاعلية لسبب بسيط هو أنها تعد لتصلح فيما هو قائم فعلا. والحقيقة التى لابد من مواجهتها هى أن النظم التعليمية القائمة نظم بالية لا تصلح؛ فالأبنية المدرسية قد أعدت لفصول يجرى فيها تلقين التلاميذ الدرس نظريا. وأن المبنى المدرسى مصمم للتلقيد، والمدرس أوالأستاذ الجامعى قد أعد بطريقة التلقين ولم يتدرب أويتعود على الابتكار والإبداع فى طرق التعليم والتدريس، والكتاب المدرسى أو الجامعى قد أعد بنفس الطريقة فهو يكرر ويعيد نفس ما تعلمه صاحبه أو مؤلفه دون إضافة ودون ابتكار أو إبداع، فهو مجرد اجترار لمعلومات سابقة منقولة معادة ومكررة. إذن كيف يمكن أن نتصور حدوث أى تطوير أو تقدم فى النظم التعليمية فى ظل هذه المنظومة البالية التى تدور كلها فى فلك التقليد والتكرار وتعتبر أن الإبداع

أوالابتكار هو خروج على النص ينبغى حذفه ومحاربة المتسبب فيه!!

إن التطوير الذى أتحدث عنه وأراه ضروريا لتوفير البيئة المناسبة للانطلاق والتقدم فى المجتمعات المتخلفة ينبغى أن يقوم على عدة أسس أهمها ما يلى:

(أ) إعداد الأبنية التعليمية المتطورة القادرة على استيعاب كل من يرغب فى التعليم فى المراحل المختلفة وبالصور التعليمية المختلفة: التعليم العام - التعليم الصناعى - التعليم المهنى بكافة صورة، التعليم الدينى .. إلخ.. بحيث تتوفر البنية الأساسية لما ينبغى أن يتعلمه التلميذ فى هذه المراحل والصور المختلفة. إذ ينبغى أن تكون هذه البنية التعليمية الأساسية قائمة على أساس إكساب الطالب القدرة على التفكير المستقل والمبدع، بعد أن تكسبه أدوات هذا التفكير المستقل والمبدع من منهج علمى مبسط فى التفكير، وتدريبه على كيفية حل المشكلات التى تواجهه بأبسط الوسائل وأسهلها، إلى إكسابه مهارات تكنولوجية ضرورية كالتدريب على استخدام الحاسب الآلى والاستفادة من أحدث منتجات العصر التكنولوجية فى وسائل التعليم كالتعامل مع شبكة الإنترنت والمعلومات للحصول على أى معلومات يريدها فى أى فرع من فروع المعرفة العلمية

دون اللجوء إلى المعلم والتعود على الحرية الكاملة فى الاستفادة من هذه المعلومات فيما يدرسه من مواد تعليمية ومقررات دراسية.

(ب) التركيز فى التعليم بمختلف مراحله وصوره إذن على مهارات التفكير المستقل المبدع من خلال إكساب التلميذ فى المدرسة أو الطالب فى الجامعة الوسائل والأدوات اللازمة لذلك مثل تعويده على استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة المتطورة وتعويده على ملاحقة التطور فيها كما سبق وأشرنا.

وذلك لن يتأتى إلا بتطوير المُعلم ذاته وإكسابه هذه المهارات التى نطلب منه أن يكسبها لتلاميذه. وأن يتم التقويم الدورى لهؤلاء المعلمين بحيث يستبعد بطريقة دورية غير القادرين على متابعة تطوير أنفسهم وتطوير طرق التدريس التى يستخدمونها وأن يستبدلوا بغيرهم ممن يكونون أكثر قدرة على ذلك، وأكثر إلماما بأحدث التطورات التكنولوجية فى مجال التعليم المستقل.

(جـ) توفير الإمكانات المادية اللازمة لذلك التطوير ليس فقط فى الأبنية وفى تطوير وإعداد المدرس أو فى توفير المعدات والأدوات التكنولوجية المستخدمة فى العملية التعليمية، وإنما أيضاً توفير الإمكانيات المادية القادرة على إتاحة الفرصة أمام التلميذ أو الطالب فى التعليم المستقل وأقصد بها توفير

المكتبات المقروءة والمسموعة والمرئية بكثافة فى المدارس ودور العلم المختلفة وفى الأحياء والقرى والمدن بشكل يوفر البيئة المناسبة للطالب أن يقرأ أو أن يتعلم أينما اتجه وأينما حل. فالمدرسة ليست وحدها القادرة على كل شىء. بل المكتبات وتوافرها فى كل مكان ضرورة. وكذلك توفير الإمكانيات المادية التى تتيح للمدرسة وللطالب أن يخرجا على المألوف فى إكساب الطالب المعلومات دون الاعتماد فقط على التلقين، وبمعنى آخر من الضرورى أن لا يقتصر الأمر على تلقين المعلومات للطالب داخل الفصل، وإنما ينبغى أن يتدرب على اكتشاف ومعرفة المعلومات بنفسه عن طريق الرحلات العلمية المختلفة إلى حدائق الحيوان، ومتاحف العلوم، وزيارة الآثار التاريخية..الخ..

إن هذه الوسائل غير التقليدية ضرورية ليس فقط لتنمية قدرة التعلم المستقل عند الطالب وإنما أيضا ليرتبط الطالب ببيئته ويتعود الانتماء إليها والتعرف على مشكلاتها بشكل مباشر وعلى التفكير فى حلها بشكل مستقل ومبدع.

(د) إذا كان ذلك الذى قدمناه يتعلق بتطوير المعلم وطرق التعليم وأدواته وتوفير الإمكانيات اللازمة لكل ذلك. فإن ما يتبقى هو تطوير مضمون أو محتوى المقررات الدراسة التى يدرسها الدارسون فى المراحل التعليمية المختلفة. والحقيقة

أن هذه فى اعتقادى هى أصعب نقطة لا لأن التحدى الذى يواجهه من يقومون بالتطوير أكبر أو أشد، بل لأن ذلك قد يصطدم فى أحيان كثيرة بالتوجهات السياسية للأنظمة السياسية فى البلاد المختلفة لأن الشائع والمعروف أن كل دولة تتعمد تربية وتعليم أبنائها من خلال مضامين دراسية تتوافق مع تلك الأنظمة السياسية بصورها المختلفة. فكما أن المجتمعات الرأسمالية تربى أبناءها على قيم تربوية معينه تحترم النظام الديمقراطى فى السياسة، والحريات الاقتصادية فى الاقتصاد، كذلك تتعمد المجتمعات الشيوعية أوالاشتراكية تربية أبناءها على احترام نظامها السياسى الشمولى، وعلى احترام نظام الاقتصاد الموجه والشمولى أيضا. وهكذا.

وفى الحقيقة أن هذا الإطار العام للربط بين النظام السياسى القائم فى بلد ما، وبين النظام التعليمى فيه لا أحد يملك رفضه كلية، لأن فيه بعض الإيجابيات المطلوبة، إذ إن جزءا من الانتماء للوطن يقوم على احترام نظامه السياسى كما يقوم على احترام منظومة المعتقدات والقيم السائدة فيه.

لكن ماحدث من تطور فى وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة أصبح حائلا يحول دون أن تنغلق أمة ما على نفسها، أويتربى شعب ما على مبادىء معينة قد تكون غير صالحة أو لا تتلاءم مع القيم العالمية السائدة وخاصة فى مجالات السياسة

والعلم والاقتصاد. فإن لم نبادر نحن بفتح النوافذ والاستفادة من كل آليات ووسائل التقدم الحديثة وتدريب الأبناء عليها دون خوف، فإنها ستفتح أمامهم رغم أنفنا وعبر تلك الوسائل نفسها وتنعدم أمامنا فى هذه الحالة فرصة توجيههم التوجيه الأمثل للاستفادة من تلك الوسائل والمعلومات الحديثة بما يتلاءم مع قيمنا ومعتقداتنا وبما لا يخل بالتوازن العقلى والنفسى لهؤلاء الأبناء تجاه العصر الذى يعيشون فيه.

ولذلك ينبغى أن تخلو مضامين المقررات الدراسية على هؤلاء الطلاب فى مختلف المراحل التعليمية من أى معوقات تعوقهم عن الاستفادة من هذه التكنولوجيات الحديثة فى التعلم واكتساب المهارات والمعلومات. بل ينبغى على العكس من ذلك أن تشتمل هذه المقررات على الحض على الاستفادة من كل ذلك وإن كان علينا فقط أن ندربهم على ترشيد هذه الاستفادة بما يتوافق مع معتقداتنا الدينية وقيمنا الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة.

كما ينبغى أن تتضمن هذه المقررات الدراسية خاصة فيما يتعلق بالتاريخ، والاجتماع، والمنطق والفلسفة وتاريخ العلوم المختلفة، حوارات تكشف عن الرأى والرأى الاخر. وتوضح للدارس ما يقال عنا من دعاوى فارغة وكيفية التعامل مع هذه الآراء والدعاوى وكيفية الحوار مع أصحابها. إن تقديم الحقائق كمسلمات ثابتة لا تقبل النقاش أو الجدل حسب وجهة نظرنا لم

يعد الأسلوب الأمثل أو المقبول فى ظل المتغيرات المعاصرة، لأن ما أتجنب إثارته أمام الدارس يمكنه أن يعرفه من مصادر أخرى وحينئذ سيكتشف القصور والنقص فى ما علمته إياه ولن يكون قادرا حينئذ فى أغلب الظن على الحوار مع هذه الآراء المخالفة!

(هـ) إن تطوير النظم التعليمية العربية فى الأسلوب والأداء والمضامين والأهداف بما يتيح حرية التفكير والتحصيل والقدرة على التعامل مع تعدد الآراء والتفاعل معها والإبداع فى ظلها. كل ذلك ينبغى أن يواكبه تطوير نظم التقييم والامتحانات. فلم يعد مقبولا أو مستساغا أن تتطور طرق التدريس والمحتوى الدراسى دون أن تتطور نظم التقييم والامتحانات، فكما أتحنا الحرية فى التفكير والتعلم والحوار للدارس وللمدرس فإنه من الضرورى أن تتاح أمام المعلم حرية أكبر فى تقييم أداء التلميذ، وفى اكتشاف نواحى تفوقه ونبوغه وأن تتاح أمام المدارس والجامعات حرية أكبر فى فض مغاليق كل المعوقات التى تقف أمام الحد من حرية انتقال التلميذ أو الطالب إلى الفرقة الدراسية الأعلى التى تتناسب مع ما استطاع تحصيله. وأن يتم ذلك فى إطار من الموضوعية العلمية والجدية لا فى إطار من الفساد والرشوة والمحسوبية كما هو حادث الآن بصورة أو بأخرى فى ظل كل تلك القيود البيروقراطية الظاهرية القائمة!

إن جرأة التطوير مطلوبة فى تطوير النظم التعليمية طالما نجحنا فى تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، وجرأة التطوير ينبغى أن تبدأ بعد أن تتوفر الشروط الأساسية المطلوبة لذلك من مبنى مدرسى معد حسب هذه الأهداف، ومن مدرس أو معلم جامعى قادر على تحقيق هذه الأهداف، ومن مقررات دراسية مرنة ومتطورة وقابلة للتعديل والتطوير المستمر، ومن نظم للامتحان والتقييم لاتقف عائقا أمام نبوغ النابغين وتقتل فيهم ملكة الإبداع، بل تشجعهم على المزيد منه وتكتشف مبكرا هؤلاء النابغين ومجالات نبوغهم، وتعرف كيف توظفه وتستفيد منه.

(٣) دعم البحث العلمى ونشر الثقافة العلمية:

لقد تبين لنا من قبل أن ثقافة التخلف يغيب فى ظلها تقدير البحث العلمى، ويعيش الناس فيها على ثقافة لاعقلية وغير علمية، وعلى العكس من ذلك تبرز العقلانية والعلمية كأهم سمتين من سمات ثقافة التقدم. وإذا كان تطوير النظم التعليمية سيشكل ركنا من أركان بناء ثقافة التقدم، فإن التركيز على دعم البحث العلمى والحرص على إطلاق طاقات العلماء بشتى الوسائل وبكافة السبل المتاحة يشكل الركن الثانى من أركان ثقافة التقدم.

إن البحث العلمى وحده هو ما سينقلنا بالضرورة "من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء [٤٥]"، إذ سيجعلنا. "نخرج من دنيا اللغة إلى دنيا الأشياء [٤٦]" على حد تعبير د. زكى نجيب محمود، فالثقافة العلمية المنشودة تبدأ من أن نقتنع بأن وظيفة اللغة لاتقتصر على وصف الجمال فى الأدب والفن، ولاتقتصر على بناء المذاهب الفلسفية الميتافيزيقية، إنما الأهم من ذلك أن اللغة ينبغى أن تصف الأشياء ذاتها وأن تتحدث عن كائنات العالم حديثا علميا يصف ويفسر ويقنن الظواهر الطبيعية بغرض الاستفاده منها وتسخيرها لخدمة التقدم الإنسانى.

ولايجب أن نستهين بهذه القضية الهامة؛ فنحن أمة تميل دائماً إلى العيش بين الكلمات ويميل أفرادها إلى الكلام "والرغى" بدون هدف محدد أو بدون الوصول إلى نتيجة محددة بصدد شيء ما. وهذه آفة لابد أن نتخلص منها لنتحول إلى الاستخدام العلمى للغة، وذلك الاستخدام العلمى للغة فى اعتقادى لن يكون، ولن يشيع بين أفراد المجتمع إلا بالحرص على الثقافة العلمية التى قوامها تشجيع البحث العلمى بمختلف صوره وفى كل المجالات.

ورغم أن الدخل القومى فى بعض البلاد العربية وصل إلى أعلى نسبة بين الدول ذات الدخول المرتفعة، إلا أن إنفاق

الحكومات العربية على البحث العلمى "لايتعدى ٠,٣ بالمئة[٤٧]"، وبمقارنة بسيطة نجد أن مجموع إنفاق الدول المختلفة ومنها دولنا العربية بالطبع "لايمثل أكثر من ١,٦ بالمئة من مجموع إنفاق دول العالم على عمليات البحث العلمى وتوظيفة فى تطوير التنمية [٤٨]".

وللقارئ العزيز أن يقدر مدى ضآلة وضحالة اهتمامنا بالبحث العلمى وبتطوير التكنولوجيا فى ثقافتنا العربية المعاصرة! فقد اكتفت بلداننا العربية باستيراد التكنولوجيا الغربية عبر قنوات عديدة على رأسها استيراد الالات والمعدات الغربية، والاعتماد على الاستشارات الأجنبية اعتمادا يكاد يكون كاملا على ما فى هذا وذاك من مخاطر حذرنا منها كثيرا [٤٩] لأن أبسط مخاطرها هو تكريس التخلف والتبعية لدينا. وجل مخاطرها أننا بذلك نفقد الثقة فى أنفسنا وفى علمائنا وفى مراكزنا البحثية المتطورة رغم قلتها، كما يتهددنا فى ذات الوقت ـ بكثرة الاعتماد عل الآخر فى مجال الاستيراد التكنولوجى ـ يتهددنا خطر وأد نهضتنا التكنولوجية وموتها فى مهدها!! مما يزيد الهوة التى تفصل بيننا وبين التقدم الغربى اتساعا وعمقا.

إن الاهتمام بالبحث العلمى هو المدخل الصحيح نحو استنبات التكنولوجيا المحلية القادرة على حل المشكلات الواقعية التى تعوق تقدمنا فى مختلف المجالات. والحقيقة التى أود

الإشارة إليها أن تبنى إدخال واستنبات التكنولوجيا العربية المستقلة يحتاج إلى قرار سياسي عربى موحد، إذ تحتاج هذه العملية إلى تضافر الجهود العربية جميعا، فالمسألة ليست فقط مسألة إمكانات بشرية، فالعلماء موجودون بغزارة فى بلاد عربية بعينها كمصر والأردن وسوريا وغيرها، وإنما الدعم المالى اللا محدود مطلوب للإنفاق على هؤلاء العلماء وعلى أبحاثهم وعلى المواد والآلات المطلوبة للبحث العلمى المتطور وهذه تتوافر فى بلاد عربية أخرى كالبلاد النفطية، ولاضير من أن نستقدم العلماء العرب من الخارج خاصة النابهين والنابغين فى تخصصاتهم حتى يساعدوا فى التأسيس للمشروعات البحثية الكبرى فعلماء من أمثال فاروق الباز وأحمد زويل ومجدى يعقوب مطلوبون لتقديم خبراتهم البحثية ونقل تجاربهم الحية إلى أجيال جديدة من الباحثين العرب (٥٠).

والحقيقة الثانية التى أود تأكيدها فى هذا الصدد إن عملية تطوير التكنولوجيا العربية المستقلة لايمكن أن ينفصل عن تطوير البيئة المجتمعية المحيطة بالبحث العلمى كما أشرنا من قبل، إذ ينبغى على حد تعبير د. طيب تيزينى "أن يقودنا الموقف إلى إحداث تطابق نسبى بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من طرف وما يترتب عليها من وضعيات فكرية وأخلاقية وعلمية وسلوكية من طرف آخر (٥١)".

إن التقدم والتطوير ينبغى أن يتم بصورة متوازنة ومتداخلة على الصعيد السياسى والعلمى والثقافى والاجتماعى والأخلاقى؛ فلا تقدم علمى بدون حريات سياسية واجتماعية، ولاتقدم ثقافى بدون هذه الحريات. إن سيادة ثقافة التقدم تستلزم شروطا موضوعية لابد من توافرها أشرنا إلى كثير منها من قبل. ولعلنا نضيف إلى ذلك ضرورة الاعتماد على الذات فى تبنى هذا النمط الثقافى المنشود حسب ما يتلاءم مع قيمنا وعاداتنا وبما يتوافق مع المشكلات التى تواجهها مجتمعاتنا. فاستيراد التكنولوجيا كاستيراد القيم الأخلاقية والثقافية مرفوض إذا تعارض مع ضرورات البيئة المحلية المستوردة، وإذا لم يتوافق مع معتقدات أبنائها وحاجاتهم الملحة.

أما الحقيقة الثالثة التى ينبغى الالتفات إليها هى "الإدارة الكفء" التى تقود العمل فى تطوير البحث العلمى وفى توفير متطلباته وفى العمل على تسويقه وتعريف كل فئات المجتمع بما يجرى داخل المعامل والوحدات البحثية المختلفة وأهم النتائج والنظريات والمخترعات التى تم اكتشافها والتى يمكن الاستفادة منها فى تطوير سبل الحياة وزيادة الرخاء والرفاة، وكيفية تلك الاستفادة.

ولاينبغى أن نقلل من أهمية عنصر الإدارة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. فالإدارة الكفء ـ على حد تعبير

د. أسامة عبد الرحمن ـ هى الركيزة المحورية للنشاط التنموى فى الدول المتقدمة وهى التى تحقق القفزات السريعة والمتطورة فى الارتقاء بالأداء وزيادة المردود وتعظيم المخرجات .. والاهتمام بتأهيل الإدارة الكفء يفترض ألا يقل عن الاهتمام بتوطين التقنية أو خلق قاعدة للمعرفة التقنية التى تعتبر المنصة الرئيسية إلى آفاق إنتاجية متعددة ومتطورة[٥٢]".

إن وعينا بالحقائق السابقة أمر ضرورى ويتطلب العمل الجاد فى إطار استراتيجية عربية موحدة تتضافر فيها الجهود وتتكامل فيها الإمكانيات. وتستند هذه الاستراتيجية على عدة مبادئ أعتبرها هى أسس الطريق الصحيح للإنتاج الذاتى للعلم والتكنولوجيا؛ وتتلخص هذه الأسس التى فصلنا الحديث عنها فى بحثنا عن "العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة [٥٣]". فيما يلى:

(أ) وجوب إنشاء العديد من المراكز البحثية فى مختلف التخصصات العلمية فى مختلف الأقطار العربية للقيام بمشروعات بحثية ضخمة تستهدف حل مشكلات وسد حاجات البيئة العربية كما تستهدف خلق كوادر علمية واعية ومدربة على أعلى مستوى .. ويفضل أن يقوم بالإشراف عليها وعلى تدريب الكوادر الفنية فيها علماء

عرب من العقول العربية المهاجرة وهم سيلبون نداء الوطن إذا ما شعروا بجدية العرض، وبتوافر الإمكانيات اللازمة، والمعدات الحديثة. فضلا عن توافر التقدير الوطنى ماديا ومعنويا لإمكانياتهم العلمية ولقدراتهم البحثية العالية التى اكتسبوها نتيجة خبراتهم الواسعة واحتكاكهم واشتغالهم بالمراكز البحثية المتقدمة فى الغرب.

(ب) إنشاء المراكز المتخصصة للتعريب والترجمة العلمية فى كل فروع العلم. وهذه المراكز ستقوم بمهمة غاية فى الصعوبة والأهمية؛ أما الصعوبة فهى تكمن فى ان على هذه المراكز أن تلاحق أى وكل جديد يصدر فى البلاد المتقدمة علميا وتكنولوجيا وتنقله إلى اللغة العربية حتى يكون فى متناول الباحث والمثقف والقارئ العربى عموما. أما أهمية هذه الترجمات فلا تقدر بثمن لأن من شأنها أن تخلق البيئة العلمية المناسبة للتقدم الثقافى والعلمى بنشر الثقافة العلمية باللغة العربية التى يتقنها الناس فى بلادنا فهى اللغة الوطنية التى ينبغى أن نستوعب بها كل ثقافة العصر وعلومه وتكنولوجيته المتقدمة. لقد استوعبت لغتنا العربية من قبل علوم اليونان والهنود والفرس وغيرهم، وقدمت للغرب منذ مطلع نهضته كل العلوم فى ثوبها العربى بصورة أكثر تقدما وبإبداعات علمية غير مسبوقة.

ولا أقل من أن نصر اليوم على أن تستوعب كل علوم العصر حتى نكون قادرين على الإبداع العلمى بلغتنا وحتى ينشأ كل أبناء العربية فى ظل ثقافة علمية عربية.

(جـ) ضرورة التركيز على التنشئة والتربية العلمية للشباب العربى. فالنظام التربوى والتعليمى والثقافى العربى ينبغى أن يتلاءم ويتوافق مع الاستراتيجيا التى نسعى بمقتضاها لاستتبات واقع علمى جديد وتكنولوجيا متقدمة. ولذلك ينبغى التركيز على تنمية القدرات العلمية والبحثية للطلاب العرب فى المدارس والجامعات وتعويدهم على الاطلاع على الثقافة العلمية عبر دوريات متخصصة وزيارات ميدانية للمراكز البحثية العلمية. وعبر بعث القدوة العلمية فى نفوس وعقول هؤلاء الشباب عبر وسائل الإعلام المختلفة باستضافة كبار العلماء والباحثين واستعراض إنجازاتهم ومكتشفاتهم العلمية فى خدمة وطنهم .. إلخ.

(٤) إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة:

قد يقول قائل حينما يقرأ عنوان هذه الفقرة: ألم نتحدث من قبل عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة؟! ألم يكن الحديث عن تطوير التعليم وتغيير فلسفته لتصبح فلسفة التقدم حديثا عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة؟! وألم يكن الحديث عن

زيادة الاهتمام بالبحث العلمي ووضع خطة لتحديثه ولنشر الثقافة العلمية حديثا عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة بدفعها نحو الاتجاه العلمى القائم على احترام العلم واللغة العلمية وتوجيه العقول العربية نحو الإبداع العلمى والتقنى؟!.

وللقائل أقول إن هذه وتلك لم تكن فى اعتقادى إلا مقدمات ضرورية لتأسيس ثقافة التقدم ودفعها داخل شرايين العقلية العربية المعاصرة؛ إن تطوير التعليم والبحث العلمى هما الجانب الأكاديمى من عملية إعادة بناء الثقافة العربية. وإذا أضفنا إليهما القضاء على الأمية ـ أمية القراءة والكتابة لاكتمل الثالوث الضرورى الممهد لظهور ثقافة عربية جديدة. ويبقى السؤال الصعب عن بنية هذه الثقافة العربية الجديدة؟! ذلك السؤال الذى شغل العقول العربية منذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة أى منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبا وحتى الآن. وهو ذات السؤال الذى انقسم إزاء الإجابة عليه المثقفون والمفكرون فى بلادنا إلى فرق ثلاث متناحرة تحت تأثير صدمة اللقاء الحضارى الذى تم فى تلك الفترة بين الثقافة الغربية الغازية بتقدمها التقنى والعسكرى والسياسى والاجتماعى الخ.. وبين الثقافة العربية التى كانت قد خمدت تقريبا بتأثير الجمود الذى عانت منه خلال فترة حكم العثمانيين الأتراك.

لقد احتمى البعض بالتراث وقالوا إن المواجهة الحضارية مع الغرب الاستعمارى لاتكون إلا بأن نتحصن داخل تراثنا الدينى ونعيد إحياء التراث ونتمسك به وهؤلاء هم من عرفوا بالسلفيين أوبأصحاب العودة إلى أصالة الماضى وقد انشعبوا بعد ذلك وحتى الآن إلى فرق عديدة تفوق الحصر منها الأكثر تحررا ومنها الأكثر جموداً وبينهما المعتدل. أما البعض الآخر فقد قال إنه لاحل أمامنا لدخول ثقافة العصر والمشاركة فى التقدم العالمى إلا بالانسلاخ عن الماضى والقفز فوقه والدخول فوراً فى ثقافة العصر العلمية وتبنى كل قيم الثقافة الغربية الرأسمالية الحديثة وهؤلاء هم من عرفوا بالعصرانيين أوأنصار المعاصرة. وهؤلاء من انقسموا أيضا إلى فرق منها الأكثر تحررا من أى ارتباط بالدين أو بالتراث الإسلامى العربى، ومنها من ربط نفسه ببعض مافى التراث من عناصر إيجابية وهؤلاء هم المعتدلون الذين اقتربوا من الحد الوسط المنشود!.

أما الفريق الثالث فقد وقف الموقف الوسط بين الأشد سلفية فى الفريق الأول، والأكثر تحرراً فى الفريق الثانى. وهؤلاء لقبوا بالتوفيقيين لأنهم رأوا أن حل المشكلة يتوقف على قدرة العقلية العربية على الأخذ بما فى العصر من قيم ثقافية داعية إلى علمية التفكير وعقلانية الرأى. وفى نفس الوقت

قدرتها على إحياء التراث بما فيه من قيم إيجابية خلاقة داعية إلى نفس ما تدعو إليه الثقافة الغربية المعاصرة وهى قيم العقلانية والتفكير العلمى أيضاً.(٤٤)

ولايزال الجدل بين أنصار هذه الفرق الثلاث دائراً بشكل أوباخر حتى اليوم فيما يعرف بمشكلة الأصالة والمعاصرة. ولا تزال الحلول المطروحة من الفرق الثلاث تطرح على الساحة الفكرية ويلقى كل منها الترحيب ويكتسب الأنصار الجدد.

والحقيقة أنه قد آن الأوان فى اعتقادى لتجاوز هذا النقاش والجدل على هذا النحو التصارعى بين حلول ثلاثة لمشكلة فرضتها علينا ظروف اللقاء الحضارى الحديث بين الحضارة الغربية بما فيها من تقدم، والحضارة العربية الإسلامية بما كان عليه حال أبنائها من جمود وتخلف. إن إبراز المواجهة الحضارية بين الثقافتين الغربية والعربية الإسلامية على هذا النحو التصارعى ليس هو الحل الأمثل، كما أن دخول المثقف العربى بالضرورة حلبة الصراع كواحد من المنتمين إلى تلك الفرق الثلاث أصبح أمراً عجيباً حقاً.

فالحقيقة التى ينبغى أن يدركها الجميع سواء انتموا إلى هذا الفريق أو ذاك بعد مرور أكثر من مائة وخمسين عاماً من الجدل الدائر بين أنصار الآراء الثلاثة المتصارعة. أن الإشكالية

التى يتصارعون حولها إشكالية زائفة ومصطنعة ولم يكن ينبغى أن تأخذ كل هذا الجدل طوال هذه الفترة بكل هذا العنف وبكل هذه الأسلحة السجالية وغير السجالية أحياناً!

فلقد كان اللقاء الحضارى بين الغرب والشرق ضرورة، وكان الصدام فى بداية هذا اللقاء ضرورة، وكانت المفاجأة التى فوجئ بها أبناء الشرق العربى والإسلامى ضرورة، ولكن مع كل ذلك لم يكن من الضرورى أبدا أن يُحدث كل ذلك هذا الشرخ العميق بين مثقفى الأمة ولم يكن من الضرورى أن يفقدوا الثقة فى أنفسهم إلى هذا الحد الذى جعل البعض منهم يقفز فوق الحاضر ليعيش فى الماضى ليحلم بأن يكون المستقبل مجرد إعادة لشريط الماضى!.

ولم يكن من الضرورى بنفس القدر أن يفقد البعض الثقة فى أصالتهم الحضارية وفى قدراتهم الذاتية على المشاركة والإبداع المستقل فى ركب التقدم والحضارة، لدرجة أن ينسلخوا تماما عن تراثهم وتاريخهم متمنين أن يقطعوا أى صلة لهم به فيصبحوا بعد ذلك غربيين شكلا وموضوعا، تاريخا وثقافة، علما وفلسفة، أخلاقا وسلوكا.. الخ!!.

كما لم يكن من الضرورى أن يحاول البعض الآخر التوفيق بين رأى هؤلاء وآراء أولئك لأن بالتوفيق التلفيق بعينه؛

فالعقل وعاء تنساب فيه الأفكار متداخلة غير متناقضة وغير متصارعة أوهكذا ينبغى أن يكون. والتوفيق الذى يدعو إليه التوفيقيون أشبه بالدعوة الى أن يعيش الإنسان بثقافتين متجاورتين فيتصرف وفقا لهذه مرة، ويتصرف وفقا للأخرى بحسب ما يمليه عليه الموقف، فإن دخل المعمل فهو يدخله بالعقلية الثقافية الغربية العلمية، وإن دخل المسجد دخله بالعقلية العربية الإسلامية المسلمة بالغيب والمؤمنة بالله وبالحياة الأخرى.!

إن الدعوة التوفيقية إذن دعوة إلى أن يعيش المرء الصراع مع نفسه دائماً. وهى دعوة سببت الكثير من الارتباك فى الواقع الثقافى العربى نظراً لأنها هى الدعوة التى لاقت رواجا وانتشارا. ولاتزال هذه النزعة التوفيقية هى السائدة وهى التى يحاول المثقفون فى الأغلب أن يتعاملوا بمقتضاها مع واقعهم الحياتى والفكرى فيعيشوا التناقض والصراع على مستوى الفكر والواقع معاً.

ولقد أحسن علماء الاجتماع صنعاً حينما أخضعوا فى أبحاث كثيرة المثقف العربى للدراسة وخاصة فى علاقته بالثقافة الغربية، فوجدوا النتيجة الحتمية لذلك الصراع الذى يعيشه هذا المثقف، إنه المثقف الذى يعيش الازدواجية: الازدواجية على

مستوى اللغة، الازدواجية على مستوى الثقافة والفكر، الازدواجية السلوكية والاجتماعية.. وهذه الازدواجية هى التى تجعله يفقد الارتباط بالتقاليد والعادات التى نشأ عليها وتربى فى حضنها، وتجعله يفقد الارتباط بواقعه. كما تجعله يعيش بعقلية الأسير المغترب الفاقد الصلة بجماهير وطنه وبمشكلاتهم. إنها الازدواجية التى تجعله مريضا بالاضطراب والتشوش الفكرى كما تجعله مضطربا سلوكيا وأخلاقيا(٥٥). وتكون النتيجة النهائية لكل ذلك أن تضعف فاعلية المثقف فى مجتمعه، وبدلا من أن يقود مجتمعه إلى حياة جديدة بفكر جديد وبثقة فى النفس قادرة على تخطى الصعاب وحل المشكلات، بدلا من ذلك ينزوى المثقف ويهمش نفسه بنفسه باعتباره غير قادر على أن يؤثر فى المجتمع، وغير قادر فى نفس الوقت على أن يتعايش مع أفراده العاملين فى صمت ودأب!!

وقد رصدت الدراسات الاجتماعية بعض النتائج الإيجابية لعلاقة المثقف العربى بالغرب، حيث إن تلك العلاقة ـ رغم ما ترتب عليها من ازدواجية ونتائج سلبية ـ قد أسهمت فى إثراء الرصيد الثقافى وأوجدت فئة جديدة من المثقفين عرفت بفئة المثقفين المحدثين، كما أسهمت فى وجود دافعية إلى التغيير(٥٦). والحقيقة أن هذه النتائج الإيجابية ليست إيجابية على طول الخط لأن منها ما هو مدعاة لتكريس التغريب والتبعية بين هؤلاء

المثقفين الذين تأثروا ـ على ذلك النحو الذى رصدتـه الدراسات الاجتماعية ـ بالثقافة الغربية!

خلاصـة القـول إننـى أرى أن صياغـة إشـكالية اللقـاء الحضارى على النحو السابق وانقسامنا إزاءه إلى هذه الفرق الثلاث المتناحرة لم يعد مقبولا ولم يكن يصح أن يأخذ من المثقفين العرب كل هذا الوقت وكل هـذا السجال الفكرى، فالإشكالية كما قلت زائفة وتضخيمها وتوصيفها على هـذا النحو الذى تمت به سبب الكثير مـن المشكلات والنتائج السلبية التى عانت منها الثقافة العربية ولاتزال تعانى منها نتيجة انشغال قادتها بالجدل حول أى تلك الحلول أفضل وأيها أكثر ملاءمة؟!

فالحقيقة التى أراها واضحة أمامى هى أن أى فرد ينتمى إلى أى حضارة ذات تاريخ عريق. إنما هـو أولا ابـن لهـذه الحضارة وورث بلا شك كل ما قدمته هـذه الحضـارة مـن إنجازات، وكل ما حملته إلى العالم من ثقافة ذات سمات محددة. وهو ثانيا ابن للعصر الذى يعيشه وولد فيه. ومن ثم فهـو سيتربى تلقائيا أو ينبغى أن يتربى تلقائيا علـى أن يتفاعل داخله هذا وذاك. أى أنه يحمل حضارته التاريخية بين جنباته وفى ثنايا نفسه ومنحنيات عقله. كما أنه لابد وأن يتلقى ثقافة العصر الـذى يعيشه بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات فيتزاوج الاثنان داخل

عقله ونفسه ليكون بصورة تلقائية ابن تاريخه العريق وابن عصره الذى يعيشه فى آن معاً.

إن تصوير هذا اللقاء الحضارى داخل الفرد على أنه لابد سيأخذ صورة الصراع هو الخطأ بعينه. إن تهويل الأمر وتحويله على أنه صراع بين الماضى والحاضر، بين قيم متخلفة وقيم جديدة متقدمة، بين تراث غابر عفى عليه الزمن، وحضارة معاصرة فتية ذات ثقافة جديدة هو ماساهم فى وجود هذه الازدواجية على مستوى الوعى الفردى والجماعى فى فكرنا العربى المعاصر!.

لقد كان فى بعض البلدان العربية وخاصة فى مصر بوادر لنهضة ذاتية يكتشف الناس وعلى رأسهم الفقهاء والمشايخ وبعض المثقفين بعض معالمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية شيئا فشيئا. وكان يمكن لهذه النواة الحضارية الجديدة أن تنقسم وتنمو وتتكاثر فى التربة التى كانت مؤهلة وصالحة تماما لنموها لولا أن أجهضتها الحملة الفرنسية الغازية من ناحية(٥٧)، وتشكل الوعى السطحى الزائف لدى العرب من ناحية أخرى بأن الحداثة والتحديث لن يكونا إلا بالقطيعة مع التراث والدخول مباشرة إلى العصر عبر بوابة الثقافة الغربية. أو احتمائهم بدينهم وقيمهم التراثية رافضين الاستفادة من هذه

الثقافة الغربية رغم ما فيها من عناصر التقدم التى التمسوها بحجة أنهم غزاة مستعمرون يواصلون مهمة الحملات الصليبية على البلاد الإسلامية!!.

وقد زاد الطين بلة ما ساهم به المثقفون والمفكرون العرب فى تضخيم الأمر على النحو السابق الإشارة إليه فيما عرف بمشكلة "الأصالة والمعاصرة"، وبروز هذه الازدواجية المفتعلة التى لانزال نعانى منها حتى اليوم.

إن الحقيقة الناصعة التى أراها أنها ازدواجية مفتعلة مبنية على صراع كان ينبغى ألا نؤججه أو نضخمه. لأنه مع مرور الوقت كان الإنسان العربى مؤهلا لأن يتفاعل مع ثقافة العصر بكل عناصرها الإيجابية دون أن يفقد ذاتيته أو هويته العربية الإسلامية.

إن من المستحيل فى اعتقادى أن يبنى أحدنا تحليلاته واستنتاجاته خارج تلك البديهية التى أشرنا إليها؛ فنحن عرب متدينون، ونحن فى نفس الوقت نعيش عصر حضارة جديدة علمية تكنولوجية لابد أن نتفاعل معها شئنا أم أبينا. فهذه البديهية تفرض علينا شروطا معينة لإعادة بناء ثقافتنا العربية بعيدا عن ازدواجية "الأصالة والمعاصرة"، ازدواجية " التراث والحداثة" أوبمعنى أدق ازدواجية " القديم والجديد". فلا حضارتنا الإسلامية

حضارة قديمة، ولا الحضارة الغربية بالنسبة لحضارتنا العربية ـ الإسلامية حضارة جديدة تماما !!

فالحضارة العربية ـ الإسلامية فيها كل العناصر الحية ـ الفاعلة التى أسهمت بمقتضاها فى تطوير الحضارة الغربية وفى نقلتها النوعية فى مطلع العصر الحديث. ومن ثم فإحياؤها فى نفوس أبنائها ضرورة يفرضها التاريخ الذى يحمله العربى على ظهره وبين جنباته وتفرضها ضرورة أن هذه الحضارة ودرتها الدين الإسلامى هى جوهر هويته. وفى ذات الوقت فإن هذا الإحياء لايتعارض مطلقا مع أن يكون الإنسان العربى ـ المسلم متلقيا لحضارة عصره وتكنولوجيتها المتقدمة دون إحساس بالدونية أو الخوف من أن تمحو هويته أو أن تغزو ثقافته الأصيلة فتجمدها أو تلغيها. فلا الثقافة أو الحضارة الإسلامية ممكن أن تمحى من ذاكرة أو من وعى أبنائها، ولا الحضارة أو الثقافة الغربية بقادرة على أن تكون بديلا عنها فى نفوس هؤلاء الأبناء!!

ولعل القائل يوقفنا هنا عن الاستطراد ليتساءل ويقول: إذا كان ذلك كذلك فلا يزال السؤال الذى طرحناه منذ البداية دون إجابة حتى الآن وهو: ماذا عن البنية التى تراها للثقافة العربية الجديدة وكيف تتحقق هذه البنية الجديدة بعيدا عن تلك الحلول

والمجادلات الدائرة بين دعاة الأصالة ودعاة العصرانية ودعاة التوفيق.

إن الإجابة على هذا التساؤل الصعب فى ظاهره، أسهل فى اعتقادى مما يضخمه المضخمون ومما تلوكه الألسنة ويخوض فيه الكاتبون! فلا جديد سنطرحه على الثقافة العربية المعاصرة. ولا معجزة سنلقى بها فى أفق العقلية العربية. وإنما كل ما نطرحه فى هذا الصدد أمران يتكاملان ويتفاعلان فى الثقافة العربية وفى عقلية أبنائها إذا ما عملنا من أجلهما بجدية ومثابرة وبدون فذلكة لفظية أومماحكات نظرية كثيرة. إنهما(١) إحياء لا محدود لكل عناصر التراث العربى الإسلامى(٢) نقل أو ترجمة فورية لكل ما يقدمه الغربيون من إبداع ثقافى أو علمى.

(أ) الإحياء اللامحدود لعناصر التراث الإسلامى:

أما الإحياء الذى نعنيه لعناصر التراث والحضارة الإسلامية، فهو الإحياء الشامل الذى نترك فيه الحرية كاملة للمحقق وللباحث لأن يتناول النصوص التراثية بالتحليل والنقد، وأن يطرح ما يشاء من تصورات حول قراءته الخاصة لأى فرع من فروع التراث الإسلامى سواء كان علوما دينية أو علوما إنسانية أو علوما طبيعية ورياضية. فلا قداسة إلا

للنص الديني. وما عدا ذلك قابل للمناقشة والحوار، قابل لأن نأخذ به وفق مقتضيات عصرنا وقابل لأن نتجاوز عنه وننحيه جانباً باعتباره معوقا للتقدم أو يمثل عبئا ضبابيا يعوق الرؤية ويمنع الانطلاق. فالتاريخ الإسلامي مليء بصور المجد والعظمة بمثل مافيه من عناصر الفساد واستغلال النفوذ. وعلى المؤرخ المسلم حينما يتأمل التاريخ الإسلامي أن يعامل من فيه من شخصيات الخلفاء والعلماء والقادة العسكريين وغيرهم معاملة البشر، فالإنسان يخطئ ويصيب، يصلح وقد يفسد، يحب وقد يكره.. إلخ ليس هناك الإنسان المعصوم من الخطأ في التصور أو في السلوك باستثناء الأنبياء والرسل.

ونفس الشيء بالنسبة للعلماء والمفكرين المسلمين، فهم قد أصابوا كما أخطأوا، ونجحوا في نقل التراث العلمي والفلسفي لليونان وهضموه وتجاوزوه وأضافوا إليه. نعم! لكنهم أيضا ليسوا معصومين عن الخطأ فقد أخطأوا الترجمة والتفسير والشرح أحيانا، وأخطأوا في تصوراتهم ونظرياتهم العلمية والفكرية أحيانا أخرى. فلقد قاموا سواء أصابوا أم أخطأوا برسالتهم الحضارية على خير وجه. وليس علينا أن نعاملهم معاملة المعصومين من الخطأ الذين يقولون الصواب دائما. ولا يستثنى من ذلك حتى علماء الدين الإسلامي في ظل العصر الذهبي للإسلام. فقد قدموا اجتهادات صائبة وتفسيرات عبقرية

للنص الديني في إطار عصرهم وفي إطار حاجات ومتطلبات هذا العصر. وليس علينا الآن أن نعامل تفسيراتهم واجتهاداتهم على أنها اجتهادات أو تفسيرات نهائية، فتفسيراتهم وشروحهم واجتهاداتهم محدودة بحدود عصرهم وبحدود ثقافة وأدوات هذا العصر، إنهم قد فسروا المطلق في حدود النسبي! وعلينا أيضا أن نقوم بنفس الدور في حدود عصرنا ومتطلباته وأدواته وأن لا نتجمد عند أي تفسير أوعند أي شرح مهما علا شأنه وعلت منزلة صاحبه!.

إن الإحياء اللامحدود الذي أعنيه قد تتراكم فيه تحقيقات وشروح وتفسيرات لكتب تراثية أو لقضايا قد لايكون الوقت مناسبا لإحيائها وقد يكون منها ما يعوق التقدم؛ فكم من كتب تنتشر الآن عن عذاب القبر وعن الجن وعن أهوال يوم القيامة إلخ.. إنها تبعث بلا شك على الخوف والترقب وعدم الفاعلية الدنيوية في نفس قارئها. ولكن سرعان ما يكتشف القارئ الواعي أن هذه غيبيات لا ينبغي أن ننشغل بها فتلهينا عن العمل الجاد في الحياة، ذلك العمل الذي تحض عليه كل النصوص الدينية في القرآن والسنة النبوية. إن الإيجابي سيطرد تلقائيا السلبي والمعوق. وكلما ارتقت قدرات الفرد المعرفية بازدياد الوعي والقراءة كلما اكتشف الثمين وعمل به، ونبعد عن الغث ورفضه وتنازل عنه.

إن التفاعل الإيجابى بين ما تقدمه الحضارة الغربية الحديثة من أدوات عصرية للفهم والتأويل والبحث العلمى والتكولوجى، وبين مايقرأه القارئ فى تاريخه وتراثه الدينى والعلمى والفكرى، سيترتب عليه فى النهاية بلورة ثقافة جديدة ليست هى بالضبط ماحملته إلينا الثقافة الغربية، وليست هى بالضبط الثقافة التراثية العربية الإسلامية. وإنما هى ثقافة تزاوج بين الاثنين، فهى ثقافة دينية ـ إسلامية تتشكل بموجبها هويتنا وسلوكنا الأخلاقى والاجتماعى، وهى ثقافة علمية تحرص على إطلاق حرية البحث العلمى والوصول إلى أرقى درجات الكشوف العلمية والتكنولوجية.

إن النبوغ والتقدم فى ظل هذه الثقافة سيتضمن تلقائيا " علاقة جدلية بين الخصوصية والكونية" على حد تعبير عبد الله العروى[٥٨]، ومحمود أمين العالم[٥٩] أو سيتطور تلقائيا بناءً على هذه العلاقة الجدلية الفعالة بين ثقافة الذات بما تحمله من هوية حضارية مستقلة، أو ثقافة " الآخر" بما تحمله من قيم علمية وبحثية إيجابية وقادرة على التقدم باطراد.

وقد يعود القائل هنا الى التساؤل: إن ماتدعو إليه من إحياء لا محدود لكل الكتابات التراثية قائم بالفعل وهو الذى قاد إلى مانراه من ظواهر ساد فيها الظلاميون وظلم فى إطارها

الإسلام الصحيح واتهم فى ظلها المسلمون بأنهم متخلفون وضد التقدم... إلخ.؟!

ولهذا القائل أقول: إن هذا الإحياء الذى تشهده نتيجة لعوامل كثيرة قد اقتصر فى الجزء الأكبر منه على تلك الكتابات التى تركز على الغث دون الثمين، وتركز على تسييس الدين غافلة عن الأبعاد الأخرى، ومن ثم كان مانراه من ظواهر وصفت " بالتطرف" و"الانحراف"، ولكنها مرحلة ينبغى أن نتجاوزها بنشر كل عيون كتب التراث؛ إذ إن معظم هذه الكتب وخاصة العلمي والفكرى والمنطقى منها لايزال حبيس بعض المكتبات الغربية دون أن يلقى يد العناية من المحققين والباحثين عن درر الحضارة الإسلامية!. إن ترك الساحة لمن يتخذون من الدين أيدلوجية ليصلوا إلى حكم البلاد الإسلامية أو لزعزعة استقرارها هو ما جعل التركيز على تحقيق كتب التراث الإسلامى يقل، بينما المفروض أن يكون العكس هو الصحيح!! فما حقق حتى الآن من أهم كتب التراث الإسلامى العلمية فى مختلف التخصصات ضئيل ضئيل إذا قيس بالموجود منها فعلا فى المتاحف والمكتبات فى كل أرجاء العالم.

إن تحقيق هذه الكتب العلمية والمنطقية والفلسفية على أوسع نطاق، والعمل على نشرها فى طبعات متنوعة وشعبية، والعمل على شرحها وتحليلها بالطريقة التى قام بها رواد الفكر

العربى المعاصر وعلى رأسهم د. زكى نجيب محمود وخاصة فى كتابيه " المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى" و " تجديد الفكر العربى" .

أقول إن هذا التحقيق والنشر والتحليل والشرح للكتب التراثية سواء الدينية أوالعلمية أو الفكرية من شأنه أن يكشف عن أن التراث الإسلامى والفكر الإسلامى والدين الإسلامى والعلوم الإسلامية هى دعوة للتقدم، وبها معظم العناصر الإيجابية الحديثة والمعاصرة لثقافة التقدم. أو أنها على الأقل ليست بأى شكل من الأشكال ضد أى عنصر من عناصر ثقافة التقدم كما حددناها فيما سبق. ومن شأنه أن يضع الإنسان العربى أو المسلم المعاصر فى تحدى مع نفسه؛ فإن كان حقاً ممن ينتسبون إلى هذا التراث الحضارى. فعليه أن يكون إيجابيا وفعالا وصانعا للتقدم كما كان أجداده. وعليه أن يتحاور ويتعامل مع أبناء الحضارات الأخرى، وأن يتفاعل معها ذلك التفاعل الإيجابى الخلاق بمثل ما فعل هؤلاء الأجداد مع التراث الحضارى للأمم الأخرى المتقدمة فى عصرهم.

إن التحدى هنا ليس واحداً من اختيارات علينا أن نختار من بينها، وإنما هو أمر مفروض علينا وينبغى بحكم تاريخنا الحضارى وبحكم منطق الأحداث أن نقبل التحدى ونعمل على الاستجابة له بشكل يتناسب مع ما نملكه من دين يدعو الى

العقلانية وعلمية التفكير ويدعو الى رفاهية الإنسان، ويتناسب مع ما نملكه من قيم إيجابية حاضة على العمل والجدية فيه وعلى الأخلاق الفاضلة التى يتوازن فى اطارها تحقيق مطالب الجسم مع مطالب العقل والنفس والروح.

(ب) الانفتاح التام على الثقافة الغربية المعاصرة:

إن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة لايتوقف عند حد إحياء التراث وخاصة عناصره الإيجابية الباعثة على التقدم والداعية إلى الأخذ بأسبابه والراسمة لطريق تحقيقه فى مختلف المجالات. وإنما ينبغى فى ذات الوقت وبنفس القدر من الجرأة أن ينفتح العقل العربى على تلقى نتاج مختلف الثقافات المعاصرة دون خشية الوقوع فى براثنها أو الذوبان فيها. فطالما تملك موروثاً حياً ملهما قوياً، لا خوف عليك من الذوبان فى الآخر أو فقدان ذاتيتك فى ذاتيته؛ فالذوات الفكرية والحضارية تتقابل وتتفاعل وتتزاوج وتتلاقح على مر العصور دون أن تفنى ذات حضارية قوية فى ذات حضارية على نفس المستوى من الصلابة والقوة. هكذا تعلمنا من دراسة تاريخ الحضارات، وهكذا تنبئ حكمة فلسفة التاريخ.

إن نقل عيون الثقافة المعاصرة من آداب وعلوم وتكنولوجيا إلى اللغة العربية كما سبق أن أكدنا مسألة ضرورية لاستنبات اليات التقدم الغربية فى البيئة الثقافية العربية.

وقد يقول القائل هنا: ألا يتعارض ذلك مع ما قلناه عن الهوية المستقلة للثقافة العربية على اعتبار أن نقل التراث الغربى معناه الاتجاه نحو التغريب وتكريس التبعية؟!

وللقائل السائل أقول: إنه لاتعارض بين المحافظة على ذاتية ثقافة ما وعلى قدرتها على الإبداع المستقل، وبين الاستفادة من منجزات الحضارات الأخرى وخاصة إذا كانت أكثر تقدما وأكثر حداثة. إن التغريب فى حقيقة الأمر لايحدث نتيجة ترجمة إبداعات الغربيين الثقافية عامة والعلمية خاصة، وإنما يأتى نتيجة انبهارنا بما ننقل وحرصنا على أن نتلون ونتشكل تشكلا ظاهريا وفقا له لغة واصطلاحا ومضمونا.

إن الترجمة، ترجمة الثقافات والعلوم الوافدة لاتشكل خطرا فى حد ذاتها. فالخطر لايأتى من الوافد إلا بقدر ما يتفاعل معه الملتقى تفاعلا سلبياً، فترجمة الثقافات الأخرى، وترجمة علوم الغرب ونقل ما ينتجة من تقنية متقدمة فى شتى المجالات أمر ضرورى ومطلوب لنهضة الداخل وتحديث الجامد وتطوير المتخلف وبعث الحياة فى الخامل والخامد.

وقد يكون السؤال هنا: هو كيف يتم ذلك؟! أيتم بتقليد المنتج الغربى أم يتم باستيراده أم يتم بالاعتماد على الاستشارات الأجنبية فى مختلف المجالات؟!

وبالطبع فقد سبق ورفضنا كل تلك الوسائل؛ فالتقليد والمحاكاة لاتعد إبداعا ولا يمكن بمقتضاها أن نستوعب أوبالأحرى أن نبدع. بل على العكس فالتقليد هو الذى يكرس التبعية ويزيد المتخلف تخلفا، وكذلك الاعتماد على الاستيراد أوالاستشارات الأجنبية فهى جميعا تنمى التخلف وتزيد درجته فى البلدان الساعية إلى النهضة والتقدم؛ فالمقلد لايمكن أن يصل يوما إلى درجة الإبداع الذاتى، لأنه دائما ينتظر ما يسفر عنه تقدم الآخر وأحدث ما ينتجه حتى يمكنه تقليده فيما أبدع أو أنتج. ومن ثم فهو يتجمد عند حد التقليد دائماً.

أما استيراد التكنولوجيا أو الاعتماد على منتجيها كمستشارين لمصانعنا وجامعاتنا ومزارعنا.. الخ فهو عين الخطر والخطأ لأن العلماء الأجانب الذين يُستعان بهم " غالباً ما ينظرون إلى التكنولوجيا المتاحة لهم على أنها الأكثر تفوقا. وعلى ذللك فهم يحضرونها فى صفقات إجمالية إلى بلدان تختلف اختلافا كبيراً عن بلدانهم دون إخضاعها للتعديلات الضرورية مما يؤدى إلى فشلها فى أداء مهمتها". وتلك شهادة حق من أحد الخبراء اليابانيين عن تجربة اليابان مع الخبرة الأجنبية[٦٠].

ولعل قائلنا يقول: إذا لم يكن يتم بذلك، فكيف يتم إذن؟!

إنه يتم بنظام تعليمى منفتح يركز على الوسائل والمناهج التى يتم بها استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية والتدرب على كيفية الاستفادة منها وتوظيفها فى حل المشكلات المحلية أيا كان المجال العلمى الذى تنتمى إليه وفى هذا نجد أنفسنا نعود إلى ما سبق أن أشرنا إليه، فثقافة التقدم تبنى على أساسين؛ نظام تعليمى جاد وجيد وواعى بمتطلبات العصر وكيفية الاستفادة من كل الوسائل التكنولوجية المتاحة، ودعم كامل ولا محدود لمراكز البحث العلمى فى مختلف التخصصات.

ويتواكب مع هذين الأساسين كما أشرنا سابقا أيضاً نشر الثقافة العلمية على أوسع نطاق ممكن وبمختلف الوسائل بين أفراد المجتمع بعد محو أميتهم الأبجدية وتعويدهم على القراءة والاطلاع وإتاحة كل مصادر المعلومات أمامهم وبأرخص الأسعار.

إن النظام التعليمى المنفتح على أحدث الوسائل العلمية المتاحة والذى يحافظ فى ذات الوقت على غرس قيم الهوية والأصالة الخاصة بالمجتمع المحلى، فضلا عن البحث العلمى الموجه من قبل علمائنا وباحثينا لحل المشكلات التكنولوجية المحلية هو مايمكن أن نستفيده من الاطلاع على الثقافة العلمية الغربية والتعامل الواعى مع الجامعات والمراكز البحثية الغربية

بما يخدم المصالح القومية المحلية وبما يتوافق مع احتياجاتها ومتطلباتها وبما لايتعارض مع قيمها ومعتقدات أبنائها.

إن هذا التعامل الواعى مع ثقافة العصر العلمية والاستفادة من تقدمها أقصى استفادة لايتحقق على الوجه الأمثل الدافع إلى الإبداع الذاتى والتنمية المستقلة إلا لدى أناس يمتلكون ثقة مطلقة بأنفسهم وبإمكانياتهم العقلية والبحثية مستندين على تاريخهم العريق فى البحث العلمى وفى صنع التقدم.

إن التعامل مع الثقافة الغربية الحديثة بالشكل الأمثل ينبغى فى اعتقادى أن يتم على أساسين؛ **أولهما** التخلص من كل مثالبنا التربوية والمجتمعية التى أبرزها ميلنا إلى الانشداد إلى الوراء وتقديس الماضى، وانعدام الفاعلية الإيجابية لما نرزح تحته من قيود مثبطة للهمم ومعوقة للحركة الحرة. فضلا عن الشعور بالاغتراب والشعور بالدونية والتخلف [٦١].إن كل هذه المظاهر السلبية فى ثقافتنا العربية يجب أولا أن نتخلص منها وليس من وسيلة إلى التخلص منها إلا بالثقة بالنفس المتولدة من دورنا الرائد فى التاريخ الحضارى، ومن قدرتنا ـ إذا ما بعثنا فى أنفسنا الهمة واتحدت الإرادات وقبلنا التحدى ـ على التعامل الإيجابى مع ثقافة العصر دون وجل أو خوف أو شعور بالدونية والاضطراب. وهذا التعامل الإيجابى لن يكون بين يوم وليلة، ولن يكون بالتغنى فقط بأمجاد الماضى وإنما يكون بالمعرفة،

وامتلاك ناصيتها والسيطرة على أدواتها المعاصرة. فبقدر ماتعرف من أدوات العصر ونظرياته وتكنولوجيته بقدر ما تكون حرا ومتحررا، وبقدر ما تشعر بالحرية على الصعيدين العلمى والسياسى بقدر ما تمتلك القدرة على الإبداع والابتكار فى أى مجال يتوافق مع مواهبك الفطرية ومع حاجات البيئة التى تعيش فيها.

وإذا توافر الأساس الأول الذى مرده إلى بعث الثقة فى النفس بالعمق التاريخى وبالمعرفة، يمكن أن يكون الأساس **الثانى** الذى يتمثل فى التعامل الإيجابى المنشود مع الثقافة الغربية المعاصرة بتعريب ونقل كل منجزاتها إلى لغتنا العربية دون خوف ودون انتقاء. وإن كان التركيز ينبغى أن يكون فى المقام الأول على تعريب ما من شأنه أن يدخلنا إلى استيعاب المنطق العلمى للعصر دون التركيز على نقل مظاهره السلوكية أو الأخلاقية أو ماشابه. فالعصر هو بلا شك عصر السيادة الغربية فى كل شىء. والتعامل مع حضارة العصر هو التعامل مع هذه الحضارة، لكن بما لا يتعارض كما قلنا مرارا وتكرارا مع ذاتية المتعامل ومع عناصر هويته الأصيلة.

ولذلك فإن نقل الفكر الغربى والعلوم الغربية ينبغى أن يكون هو هدفنا الأول فهذا هو جوهر التقدم الغربى. إن تقدم الغرب لم يأت من تلك المظاهر السلوكية والاجتماعية

والأخلاقية المنحلة والفاسدة، فهذه ظواهر تنبئ وتكشف عن مواطن قصور عديدة يجرى البحث عن كيفية تلافيها والتقليل من آثارها المدمرة على الإنسان بين فلاسفة الغرب وعلماء الاجتماع والأخلاق والدين الغربيين!. أقول إن تقدم الغرب لم يأت من هذه المظاهر وإنما أتى من منطق سديد للبحث العلمى تبنوه فى علومهم وفى حياتهم العلمية، ومن علوم طوروها وطبقوا نتائجها النظرية فى الواقع العملى. فكان كل مانراه من مكتشفات علمية ومخترعات حديثة غيرت صورة الحياة على ظهر الأرض، وصعدت بالإنسان إلى آفاق الكون الرحبة.

هذا هو ما ينبغى أن نعرفه أولا، وهذا ما ينبغى أن نركز على فهمه وتحليله والاستفادة منه ثانيا وهذا بالتحديد هو ما نقصده حينما نطالب بالانفتاح على الثقافة الغربية. وإذا كان جوهر ما نقصده لا يتأتى إلا بما يصاحبه من بعض التشكل الكاذب وبعض التقليد الأعمى لسلوكيات غربية مرفوضة، وبما يصاحبه من مترجمات لكتب تافهة ولا قيمة علمية لها. فلا ضير ولاخوف. فالعقل العربى المسلم الذى تربى على استقلال الرأى وعلى عميق الإيمان وعلى القدرة النقدية التى تفاضل وتنتقى وتتمهل قبل أن تفعل أو تقلد، قادر على أن يستبعد الغث ويتمسك بالثمين، قادر على أن يأخذ ما يساعده فى صنع التقدم، وعلى أن يرفض ما دون ذلك.

لاضير ولاخوف، فإن لم نفعل نحن ذلك وننفتح على كل ذلك مع ما يصاحبه من تربية استقلالية ونقدية لأبنائنا، أقول إن لم نفعل نحن ذلك، فإنهم بما نعلمهم إياه من وسائل حديثة ضرورية لاستقاء المعلومات وعلى رأسها التعامل مع شبكات المعلومات والإنترنت، سيتعرفون عليها بأنفسهم. إذن الانفتاح على تلك الثقافة بجوهرها وعرضها، بثمينها وغثها، بحلوها ومرها ضرورة لامفر منها.

وفى اعتقادى الشخصى أنه لاضير من ذلك، ولا ينبغى أن نخشاه إذا ما أحسنا تطوير نظامنا التعليمى والتربوى على النحو الذى أشرنا إليه فيما سبق، وإذا ما أحسنا استغلال تلك الأدوات الحديثة فى تطوير أجهزتنا الإعلامية الناطقة بلغتنا القومية. فكما سبق أن قلت إن العولمة الثقافية غير ممكنة فى ظل وجود ثقافات قومية تاريخية عريقة قوية قادرة على التعامل الجدى مع ثقافة العصر ممتلكة أدواته وعالمة بمناهجه. فأدوات البحث والعلم والتكنولوجيا هى أدوات عامة، عالمية، كونية سمها ماشئت! ومن حق الجميع ومن واجبهم امتلاكها والسيطرة عليها واستخدامها دون أن تتأثر هويتهم الحضارية أو تمحى ذاتيتهم الثقافية.

وعلى ذلك فإن إعادة البناء للثقافة العربية المعاصرة لايمكن أن يكون بعيداً عن ذلك؛ فالمثقفون العرب، والعقول العلمية العربية، والمؤسسات البحثية والعلمية العربية ينبغى أن يمتلكوا بجدية وبسرعة هذه الأدوات وأن يكونوا قادرين على الاستفادة منها وغرسها وتوطينها وتطويرها وفقا لحاجات البيئة العربية دون أن يخشوا الهيمنة أو الضياع؛ فلا علاقة بين امتلاك الأدوات المعاصرة ومحو الذات القومية!!.

سادساً
من ثقافة التقدم
إلى التنمية المستقلة

إننا لانطالب بغرس ثقافة التقدم وتجذيرها فى الواقع العربى كغاية فى حد ذاتها، وإنما لنتحقق من خلالها أغراضنا العملية فى التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء والرفاهية للإنسان العربى. وليحقق من خلالها أيضا هذا الإنسان مشاركته الفاعلة والإيجابية المبدعة فى ثقافة العصر وفى تطوير علومه وتقنياته على قدم المساواة مع غيره من البشر الذين يعيشون معه على نفس الكوكب وفى نفس العصر.

ونحن حينما ننادى بأن نعيد بناء ثقافتنا العربية من خلال الأسس السابقة لتصبح ثقافة تقدم بدلا من اتشاحها بعناصر ثقافة التخلف ورزوحها تحت عبء التخلف، فإننا لا نطالب بالمستحيل، ولانطلق شعارات فى الهواء. وإنما تستند دعوتنا تلك على العمق التاريخى الحضارى للإنسان العربى، فقد سبق هذا الإنسان كل البشر فى مراحل تاريخية عديدة إلى امتلاك أحدث النظريات العلمية وأحدث تكنولوجيا، وأبدع فى مجالات الحياة المختلفة فى الوقت الذى كان الآخرون فيه إما غير موجودين على ساحة التاريخ والحضارة البشرية أصلا، وإما فى حالة كسل وجمود وتراخى حضارى!.

إن هذا الإنسان فى منطقتنا العربية أو فى منطقة الشرق الأوسط هو ابن الحضارات الشرقية القديمة بما حملته من إبداع حضارى غير مسبوق؛ فهى الحضارات التى علمت البشرية معنى التحضر والمدنية، وكيفية إبداع النظريات العلمية واستخدامها فور اكتشافها فى البناء والعمارة والزراعة والصناعات والتمريض.... الخ.

إن هذا الإنسان هو الذى استقبل الديانات الكبرى وأخذ على عاتقه نشرها والدعوة إليها كما حمل كل مادعت إليه من خير وأخلاقيات رفيعة، ومبادئ سلوكية وقانونية واجتماعية وسياسية وأهدى كل ذلك الى العالم قديما ووسيطا وحديثا.

إن هذا الإنسان هو الذى نقل البشرية نقلة حضارية فريدة ومبهرة فى الفترة ما بين ظهور الإسلام فى الجزيرة العربية وحتى مطلع عصر النهضة الغربية. إنه الإنسان الذى علم العالم درس الترجمة وكيفية الاستفادة من الحضارات الأخرى الأكثر تقدما وعقلانية. إنه الإنسان الذى استوعب نتاج الحضارات الأخرى ونجح فى تجذيرها فى بيئته العربية، وفى لغته كما نجح فى تطويرها والإضافة إليها وإعادة تصديرها بعلوم جديدة وتقنيات مبتكرة إلى الأمم الأخرى.

إن هذا العمق الحضارى التاريخى للإنسان العربى هو الحقيقة المجردة التى لم نهدف من ذكرها إلى التغنى بأمجاد الماضى، وإنما نستهدف فقط التأكيد على أن الإنسان العربى ليس جامداً أو ليس صانعا للتخلف أو مشارك فيه بإرادته، لأنه يمتلك بالفطرة وبالعمق التاريخى الإرادة الواعية القادرة على صنع التقدم. إنه يتقبل بطبيعته وبسماحة كل الآراء الأخرى وكل ما هو جديد ويستطيع التعامل معه بإيجابية وجد ية إذا ماتوافرت أمامه عناصر هذا الإبداع والبيئة المشجعة عليه. وليس أدل على ذلك من ذلك النبوغ والتفرد الذى يحققه الإنسان العربى بمجرد أن يهاجر الى بيئة علمية متقدمة ودافعة إلى الإبداع والتفوق. فهو بمجرد أن يجد نفسه وسط هذه البيئة يمتلك أدواتها ويتعامل معها بإيجابية وقدرة تجعله يتفوق حتى على أصحاب هذه البيئة العلمية وصانعى أدواتها وتقنياتها. إنه بأدواتها وبما تهيئه له من حرية فى الإبداع واستقرار مادى ومعنوى يتفوق ويصبح أعلم العلماء وأشهر المتخصصين فى تخصصه.

إذن فالإنسان العربى ليس ابن التخلف وليس ـ كما يردد البعض بغباء يحسدون عليه ـ ممن ينحدرون من جينات وراثية أقل، غير قادرة على الإبداع والتفوق، وإنما هو على العكس من ذلك ابن تاريخ حضارى عريق، وهو قادر على أن يتقبل الجديد وأن يتعامل معه. وإذا كان قد مرت عليه أوقات أو عصور

تخلف فيها فإن ذلك لم يكن بفعل غبائه أو بفعل جموده وإنما كان بفعل عوامل عديدة أعاقته عن أن يواصل تقدمه الحضارى منها ما يتعلق بالانهيارات الداخلية داخل بنية المجتمع العربى أوالمسلم واستبداد حكامه..إلخ. ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية كالغزوات الخارجية التى دمرت ما تبقى من بنية التقدم العلمى والتكنولوجى الموجودة، وساهمت بشكل حاسم فى تجذير التخلف وفرضت ثقافته على أبناء تلك المجتمعات المستعمرة، وشكلتها بقيم جديدة وفرضت عليها الدونية والتبعية للثقافة وللاقتصاد الغازى [٦٢].

وعلى ذلك فالإنسان العربى إذا ما أزيلت من أمامه المعوقات التى تعوق امتلاكه أدوات العصر ومناهجه وعلومه، وإذا ما تهيأت الظروف والبيئة الاجتماعية والعلمية المناسبة للانطلاق والتقدم. أقول إذا ما حدث هذا وذاك فإن الإنسان العربى قادر على أن يقبل التحدى وأن يحقق التقدم الذى ينشده فى كافة المجالات.

ولعل السؤال الآن: وماذا بعد أن يمتلك الإنسان العربى ثقافة التقدم، ويؤصلها وبعد أن تتجذر وتستتبت فى واقعه؟!

وهذا السؤال يعود بنا إلى ما بدأنا به هذه الفقرة. فقد قلنا إن ثقافة التقدم وتأصيلها وتجذيرها فى الواقع العربى وامتلاك أبنائه لها ليست غاية فى ذاتها، وإنما هى وسيلة لتنمية المجتمع

والاقتصاد المحلى وصولا إلى الرخاء والسعادة وهما غاية أى فعل إنسانى.

وبالطبع فإننا استنادا إلى ما عرضنا له من قبل لا ندعو إلى تنمية تابعة لاقتصاديات الدول العظمى أيا كانت مغرياتها وأيا كانت مكاسبها السريعة أو الفورية؛ ففى ظل هذا النوع من التنمية يكون الثراء زائفاً، والمنتج المحلى غير قادر على منافسة المنتج الأصلى، إلى آخر ما يحذر منه المحذرون من المتخصصين. إن فى تلك التبعية الخضوع التام السلبى لما يكرس الهيمنة الغربية تحت حجج عولمة الاقتصاد وكونية الفكر والمعلومات، إلى أخر تلك الحجج التى يرددها دعاة العولمة والدخول فى الإطار والنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى وإلا فالويل لنا والضياع لأموالنا والفقر ينتظرنا والتخلف حليفنا والخروج من التاريخ مصيرنا.

وهنا تكمن الإشكالية الحقيقية التى تواجه الباحث عن مصير التنمية فى العالم العربى؛ إذ لايمكن رغم رفضنا لتبعية التنمية، ورغم رفضنا للهيمنة الاقتصادية الغربية وفرضها فرضا على اقتصاديات العالم الثالث، ورغم رفضنا الدخول فى التكتلات الاقتصادية العالمية ولأنظمتها المالية والشركات عابرة القارات ولأنظمتها الاحتكارية. رغم كل ذلك فإن التنمية المستقلة لايمكن أن تكون بعيدة أو منعزلة عما يجرى فى العالم المتقدم.

ولا يمكن أن تقيم قطيعة مطلقة معه، ولايمكن أن تتم فقط بالتقوقع داخل الذات والاستناد المطلق على الإمكانيات الداخلية!.

إن بين الدعوة إلى التبعية المطلقة والدخول فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، وبين الاستقلال التام عنه والانكفاء المطلق على الذات حلاً نحن نبحث عنه ونود أن نكتشف معالمه ونحاول بلورة صورته فيما نطلق عليه اسم "التنمية المستقلة(٦٣)". ويمكن أن نقترب من المعنى الذى نقصده بالتنمية المستقلة على أساسين: أحدهما استبعادى، والاخر ايجابى بنائى. ولنوجز بعض تفاصيلهما فى مايلى:

(أ) رفض المنظور الغربى للتنمية فى الدول المتخلفة:

إن المفهوم الغربى للتنمية فى المجتمعات الأخرى مبنى على افتراض مؤداة أن اقتصاديات تلك الدول اقتصاديات موجهة من قبل الدولة والحكومة، تغلغل فيها فساد القطاع العام وهيمنته، بنظام إدارى بيروقراطى معوق لحرية الحركة، ونظام مالى مركزى تتحكم فيه البنوك المركزية التى تشرف عليها الدولة فى هذه الدول!

وعلى ذلك يكون طريق الإصلاح من المنظور الغربى هو الذى من شأنه التقليل من تحكم الدولة وتفكيك القطاع العام والاتجاه الى بيع شركاته للأفراد وللمؤسسات والشركات

الخاصة، والاستناد على إدارة جديدة كفء تؤمن بحرية التجارة... الخ.

وبالطبع فإن من المتصور فى ظل هذا الاعتقاد، وفى ظل هذا الطريق واضح المعالم ـ من وجهة النظر الغربية ـ هو حدوث طفرة تنموية تعيد إلى الاقتصاد فى هذه الدولة أو تلك التوازن المفقود، وتزيد بذلك فرص العمل التى يوفرها القطاع الخاص، وتزيد فرص الرخاء التى يمكن أن ينعم بها الأفراد فى ظل الاقتصاد الحر وبالطبع فإن هذا التصور حينما يطبق على أرض الواقع لابد أن يصادفه الكثير من عوامل الفشل لأنه لم يراع خصوصيات وظروف كل بلد على حده فضلا عن أنه حتى إذا حقق النجاح فهو بالقطع سيظل نجاحا مؤقتا لأنه لم يستند على أرضية صلبة من التنمية الحقيقية.

وعلى كل حال، فإن المنظور الغربى للتنمية لا يستهدف فى الأساس تلك التنمية الحقيقية فى البلاد الأخرى لأنه يريد فى النهاية أن تظل هذه البلاد الأخرى سواء سميناها بلاد الجنوب، أو دول العالم الثالث، أو الدول المتخلفة، أن تظل هذه البلاد تابعة للاقتصاد الغربى الرأسمالى وخادمة له. ومن شأن ذلك أن يجعل من هذه الدول دولا ذات اقتصاد تابع هامشى من ناحية، ومن ناحية أخرى يزيد ذلك من تشوه بنية الاقتصاد المحلى؛ إذ

ستتقرض صناعاته التقليدية وشركاته ذات رؤوس الأموال المحدودة لصالح الشركات متعددة الجنسيات ـ عابرة القارات. فضلا عن سيادة النمط الاستهلاكى على النمط الإنتاجى مما يخلخل التركيب الطبقى التقليدى فى هذه البلاد، ويزيد من التفاوت فى الدخول ويزعزع الأمن الاجتماعى والاستقرار الداخلى، ويقلل من الانتماء الوطنى لدى فئات عديدة من المجتمع .. الخ.

ولاشك أن كل تلك النتائج السلبية المترتبة على تبنى هذا المنظور الغربى للتنمية وعلى العمل وفقا له تجعل منه منظورا مرفوضا ينبغى أن نحذر منه كل الحذر! فهو فى النهاية المنظور الذى يحول دون قيام أى تنمية مستقلة داخل الوطن العربى ويساعد أكثر على "حماية الوضع السياسى الانفصالى ويدفع إلى التوترات بين المناطق والطبقات داخل هذا الوطن" على حد تعبير د. فوزى منصور[٦٤].

(ب) الأسس الموضوعية للتنمية العربية المستقلة:

١ - الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المحلية القومية:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن فيما يتعلق بالتنمية المستقلة هو المطالبة بالاستثمار الأمثل لكل الإمكانيات المحلية بشرية كانت أومواد خام أو رؤوس أموال أو خلافة. ومن المسلم به أن العالم العربى غنى بمثل هذه الإمكانيات فلدينا العلماء الاكفاء فى

الداخل والخارج فى مختلف التخصصات ولدينا العمالة الماهرة المدربة والتى يمكن أن نعيد تأهيلها فى أى وقت نشاء ولأى شىء نشاء طالما توفرت الإمكانيات التقنية والمادية اللازمة لذلك. ولدينا الكوادر الفنية المدربة فى مختلف البلدان العربية.

وباعتراف معظم الاقتصاديين العالميين لدينا الموارد والمواد الخام التى تكفى للاعتماد على الذات فيما يتعلق بالأمن الغذائى وتوفير الحاجات الضرورية للشعوب العربية. فلدينا الأرض الخصبة فى بعض الأقطار العربية وهى غير مستغلة كما ينبغى، ولدينا الموارد المائية الكافية والمتاحة، ولدينا الصحراء الشاسعة التى لم تستغل حتى الآن. ولدينا إمكانيات هائلة فيما يتعلق بالسياحة والفندقة والآثار. ولدينا المواد التعدينية الوفيرة وعلى رأسها البترول والذهب والنحاس وغيرها.

ولدينا مع هذا وذاك رؤوس الأموال الكافية لو أحسن استغلالها واستثمارها فى المشروعات الإنتاجية وليس استثمارها فى البنوك الأوربية والأمريكية والبورصات الغربية. إن رأس المال العربى ينبغى أن يعاد ليستثمر فى وطنه وليس فى البلاد الأوروبية وأمريكا.

والحقيقة الناصعة التى يعيها الجميع دون أن يعملوا بجدية وفقا لها هى "أن الإمكانيات العربية كافية كأساس أولى خام للتكامل الاقتصادى العربى". وهذه الحقيقة تضع الإنسان العربى

والحاكم العربى والاقتصادى العربى والمثقف العربى ... الخ. تضع الجميع أمام مسئوليتهم الوطنية وأمام ضمائرهم الحية التى ينبغى أن ترفض حالة التردى والتخلف والتبعية، وتقبل على العمل الوحدوى ليس كشعارات براقة بلا مضمون، وإنما كفعل واقعى ملموس.

فالمعروف اقتصاديا "أنه كلما اندمجت كيانات جغرافية كانت منفصلة من قبل من الناحية الاقتصادية، زادت قدرة الكيان الموحد الجديد على الاستفادة من المواد المتنوعة التى توضع تحت تصرفه واتسعت سوق منتجاته، وتمتع الكيان الجديد بمزايا التكامل الاقتصادى الأخرى المألوفة"(٦٥).إذن ماالذى يحول دون تحول البلاد العربية من كيانات اقتصادية متفرقة إلى كيان اقتصادى واحد أكثر قدرة على الاعتماد على الذات وأكثر قدرة وقوة على التعامل مع الكيانات الاقتصادية الأخرى الكبرى فى العالم مثل السوق الأوروبية الموحدة، أو أمريكا، أو التجمعات الاقتصادية لدول شرق أسيا؟! سؤال محير وملّ الجميع من إعادته وتكراره والحديث عنه!!.

٢ - ضرورة وجود آلية محددة للتكامل الاقتصادى العربى:

نحن نعرف مسبقا أن الخطاب العربى منذ ثورة يوليو المصرية فى عام ١٩٥٢م زخر بالحديث عن الوحدة العربية

وعن ضرورة التكامل العربي في كل المجالات وسياسيا واقتصاديا على وجه الخصوص. ونعلم مسبقا أن هناك آليات محددة اتفق عليها داخل مؤسسة الجامعة العربية ـ وهى مؤسسة وحدوية عربية ـ لهذا التكامل الاقتصادى أبرزها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجالس أخرى عديدة. لكن المشكلة تكمن فى أن هذه الآليات لاتزال مجرد اتفاقات ورقية نظرية لم تجد طريقها بعد للتنفيذ. والأمر لم يقتصر على الاتفاقات العربية على مستوى الجامعة العربية ككل، وإنما انسحب أيضا على التجمعات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى، ومجلس الوحدة المغاربية، والتكتل المصرى ـ السورى الخليجى .. الخ. فكلها مجالس جيدة التوجهات وقادرة على أن تكون نواة لاتحاد اقتصادى عربى على الأقل. لكنها بعد لم تصبح كذلك على مستوى التجمعات التى أقامتها وكل مايخرج عنها من قرارات فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى لايجد طريقه الجدى للتنفيذ الفعلى. هذا هو الواقع المؤلم الذى تعيشه البلاد العربية التى تطمح إلى التنمية والتقدم وتملك الكثير من إمكانياته وأدواته لكنها قاصرة عن أن تستفيد منها أوتستغلها!!.

والمعوقات معروفة ولا تخفى على أحد، فهى صراع المصالح بين هذه البلاد، وصراع الساسة والحرص على التقوقع خوفا من الآخر العربى!، والخوف فى النهاية على الملكيات

والثروات، من أن تذوب لصالح العرب جميعا وليس لصالح أصحابها وتحقيق مصالحهم الذاتية دون مصالح شعوبهم ومصلحة الرخاء العربى ككل. إن افتقاد الزعامات العربية إلى الإخلاص العربى فى العمل الوحدوى سواء كان اقتصاديا أوسياسيا أو خلافه هو مربط الفرس وهو المعوق الأساسى. لأننى أعتقد أن الشعوب العربية متحابة ومدركة تماماً أن مصلحتها فى التكتل والاتحاد وليس فى الفرقة والقطيعة.

خلاصة القول فى هذا الأمر هو أنه إذا خلصت النوايا العربية وخاصة نوايا الزعماء والنخب العربية، فإن إمكانيات التكامل موجودة ولا يهم بعد ذلك صورة الآلية التى يمكن أن يتفق عليها لتكون صالحة للعمل الفورى سواء كانت سوقا عربية مشتركة، أو تكتل اقتصادى عربى، أو وحدة اقتصادية عربية! فالمهم هو تمكين هذه الآلية العربية للعمل بجدية نحو الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات العربية دون وضع العراقيل أمامها ودون خوف على المصالح الذاتية الأنانية من الضياع فى ظل التكتل العربى المنشود والذى لم يعد أمام العرب بديلا عنه فى عصر التكتلات الاقتصادية الدولية وفى ظل محاولات عولمة الاقتصاد.

ولقد لخص د. فوزى منصور إمكانيات التنمية المعتمدة على الذات عربيا فقال: " إن الموارد المنتظر تكاملها موزعة الآن على أجزاء الوطن العربى المنفصلة بصورة غير متكافئة للغاية؛ فبعض البلدان تملك أراضى زراعية وفيرة بينما السكان مبعثرون للغاية على مساحتها ولا تملك سوى القليل جداً من رأس المال لزراعتها. وهناك بلدان أخرى كثافتها السكانية كبيرة ولكن ما تملكه من الموارد الطبيعية ورأس المال أقل نسبيا مما يلزم لجعل العمل منتجا بدرجة كافية. وهناك مجموعة ثالثة من البلدان قد توجد فيها وفرة كبيرة من مورد طبيعى معين يسهل تحويله إلى مورد رأسمالى مثل النفط، لكن هذه المجموعة تفتقر إلى الموارد الطبيعية أو البشرية الأخرى التى يتكامل رأس المال معها، وهكذا. ومن الواضح أن تدفق الموارد بلا عائق بين هذه الأقطار هو وحده الذى يمكن أن يحقق استخدامها كلها على الوجه الأمثل، ويفضى إلى تطور ضخم فى قوى الإنتاج المحلية. ويحول فى الوقت ذاته دون استخدام مقادير كبيرة للغاية من أحد الموارد الإنتاجية وهو النفط ــ سواء فى حالته الطبيعية كسلعة للتصدير أم فى شكله المحول كرأس مال ــ فى جزء واحد من الوطن العربى ذى قدرة استيعابية شديدة المحدودية، كما يقضى على ندرته فى أجزاء أخرى تحتاج إليه وتحسن استخدامه، ويمنع استخدامه كأداة لسيطرة النظام الرأسمالى العالمى على الوطن جميعه كما هو الحال الآن [٦٦]".

تلك هي إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي التي تتيح على حد تعبير د. فوزى منصور إقامة "الحياة الاقتصادية المشتركة[٦٧]". وكل ما يتطلبه الأمر بعد ذلك هو **أولاً**: تسييس المشكلة بتوفير الإرادة السياسية المساندة والداعمة بكل قوة لإنشاء هذا التكتل وإقامة الحياة الاقتصادية المشتركة. **وثانياً**: وجود تخطيط حقيقي قوى وفعال، وهذا التخطيط القوى والفعال " ليس هو ذلك الذى يتم عن طريق السيطرة على كميات اقتصادية وإنما من خلال حفز الفعل الاقتصادى فى مسار عقلانى سواء من حيث تخصيص الموارد أو من حيث توزيع ناتج عملية النمو المحقق[٦٨]"، والتخطيط القوى الفعال هو فى اعتقادنا كما فى اعتقاد المتخصصين التخطيط الاستراتيجى وليس التخطيط التقليدى وذلك لأن التخطيط الاستراتيجى يركز على الجانب الاستشرافى للمستقبل دون الاستناد كثيرا على الماضى أو الحاضر، وإن أخذ القائمون عليه إنجازات الماضى أوالحاضر فى الحسبان فإنهم لا يجعلونها قيدا على تصور المستقبل الذى ينبغى العمل على تحقيق الغايات المرجوة فيه. كما أن التخطيط الاستراتيجى يولى أهمية أكبر " للتنفيذ" وليس فقط لتحديد الأهداف ومن ثم فهو يعطى اهتماما كبيراً لإجراءات" تعبئة الموارد وتجهيز المؤسسات القادرة على التنفيذ، كما أن هذا التخطيط الاستراتيجى عملية لا تكتمل أبدا

فهى تتجدد باستمرار من خلال التقييم المتواصل للتعامل بكفاءة مع المتغيرات المستحدثة[٦٩].

ولاشك أن نقطة البداية التى ينبغى أن تشغلنا فى هذا التخطيط القوى الفعال فى بناء المؤسسة القائمة على أمر الوحدة أو التكامل الاقتصادى العربى هى وجود الإدارة الكفء القادرة أولا على عمل هذا التخطيط الاستراتيجى المستمر للعمل الاقتصادى العربى، وعلى تنفيذ هذه الاستراتيجيا عبر إجراءات واليات ومشروعات وتنظيمات محددة.

٣ - ضرورة وجود " الإدارة الكفء" للتنمية العربية:

لقد قلنا فيما سبق إن الإدارة الكفء ضرورة وركيزة أساسية لأى عمل تنموى، وهى هكذا فى الدول المتقدمة، ولا يستطيع أحد أن يكابر أو يشكك فى أن أكبر ركائز التقدم الأمريكى فى مختلف المجالات هو توافر تلك الإدارة الكفء القادرة على التخطيط السليم والتنفيذ السريع بتسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة فى مختلف المجالات لدرجة أن هذه الإدارة الكفء فى ذلك المجتمع المتقدم أصبحت تحلم بعبور القارة الأمريكية إلى أوروبا وإلى مختلف دول العالم شرقه وغربه. وقد نجحت إلى حد بعيد فى ذلك وليس أدل على هذا النجاح من وجود تلك الشركات عابرة القارات ـ متعددة

الجنسيات! وليس أدل على ذلك أيضاً من اجتذاب أبرع وأبرز المتخصصين فى مختلف المجالات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإدخالهم ضمن المنظومة الأمريكية علميا واقتصاديا ليساهموا فى ذلك التقدم نحو السيطرة الأمريكية على العالم بما فيه دولهم التى جاءوا منها والمفترض أنهم ينتمون إليها.

والأمر لايقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. فالإدارة المؤهلة الناجحة وراء كل المؤسسات العالمية الكبرى فى مختلف أرجاء العالم المتقدم.

ولذلك فإن البعض يعتبر أن "إدارة الاقتصاد الوطنى هى محور المحاور فى أى مشروع تنموى .. فالتنمية الفعلية فى ظل النظام العالمى الجديد وقبله تحتاج إلى طليعة إدارية متميزة هى إداريو التنمية رجالاً ونساء الذين يستوعبون مفاهيم التنمية الفعلية ومنطلقاتها ومرتكزها والوسائل والأسباب الكفيلة بتحقيق أهدافها. وهم بطبيعة الحال يفترض أن يكونوا مستوعبين للمعطيات والمستجدات على الصعيد الداخلى وكذلك على الصعيد العالمى، ومواكبين لها مواكبتهم للتطور المعرفى الذى يصب مباشرة فى الارتقاء بالأداء التنموى"[٧٠].

ومادام ذلك كذلك، فإن إداري المؤسسات التنموية العربية في الأقطار العربية كل على حده، أو على المستوى القومي الذين يفترض أن يديروا المؤسسات الوحدوية ينبغي أن تكون إدارة مؤهلة وقادرة على الاستجابة لكل المتغيرات المحلية والدولية في ظل نموذج التنمية المستقلة الذى لايقيم القطيعة مع النظم أو التكتلات الاقتصادية الأخرى ويستفيد من التعامل معها بقدر مايفيدها.

إن الأمر إذن يتطلب إصلاح إدارى واسع المدى في مختلف الأقطار العربية لا يكتفي بكونه ـ على حد تعبير د. أسامة ـ ردة فعل لمواجهة بعض المشاكل أو المآزق الإدارية بحيث تتمحور حول هدف صغير هو تبسيط الإجراءات، بل ينبغي أن يحدث " تغيير في السلوك الإدارى نفسه مرتبط ببرنامج أوسع يتناول تغيير السلوك على الصعيد المجتمعي[٧١]".

وهذا ما ألمحنا إليه في ضرورة تطوير التعليم والبحث العلمي وتغيير نمط الثقافة السائدة في المجتمع لتصبح ثقافة التقدم الباعثة على العمل الجاد والتخطيط العلمي القادر على الإبداع في مواجهة المتطلبات المتغيرة والمتجددة للمجتمع. فتطوير الإدارة وتحويلها من إدارة وظيفية تقليدية، إلى إدارة تعتمد على التخطيط الاستراتيجي وتستخدم أحدث الوسائل المتجددة في

التنفيذ، مسألة فى غاية الأهمية. وهى رغم أهميتها قد غابت عنا كثيراً[٧٢]، ومن الضرورى الآن أن نهتم بها ونوليها العناية اللازمة لأنها كما سبق وأشرت مسألة جوهرية فى التنمية وصناعة التقدم.

هوامش المبحث الثالث

١) انظر: قاموس علم الاجتماع الذى حرره وراجعه د. محمد عاطف غيث، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م، مادة "ثقافة"، ص ١١٠.

٢) نقلا عن: نفس المصدر السابق، ص ١١٠.

وراجع: E. Taylor: Primitive Culture, London, John Murray 1871.

٣) نفسه.

٤) نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٠.

٥) د. حامد عمار: فى بناء البشر ـ دراسات فى التغير الحضارى والفكر التربوى، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس الليان ١٩٦٤م، ص ١٩.

٦) د. حليم بركات: المجتمع العربى المعاصر ــ بحث استطلاعى اجتماعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥م، ص ٣٢١.

٧) ميكل تومبسون وريتشارد إليس وآرون فيلدافسكى: نظرية الثقافة، ترجمة د. على سيد الصاوى، مراجعة وتقديم د. الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة(٢٢٣) الكويت ١٩٩٧م، مقدمة المُراجع ص ٩.

٨) د. إحسان عباس: الأصالة فى الثقافة القومية المعاصرة، المستقبل العربى، السنة الثالثة، العدد ٢٥ مارس ١٩٨١م، ص ٦-١٩.

نقلا عن: د. حليم بركات: نفس المرجع السابق، ص ٣٢٢.

٩) د. حليم بركات: نفس المرجع السابق، ص ٣٢٣.

١٠) نفسه.

١١) نفسه.

١٢) انظر: عبد الله العروى: ثقافتنا فى ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز الثقافى العربى، بيروت ـ الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، ص ١٧٤.

١٣) د. حليم بركات: نفس المرجع، ص٣٢٣.

١٤) R. Firth: Elements of Social Organization, London, Watts, 1951, p. 27.

نقلا عن: قاموس علم الاجتماع، ص ١١١.

١٥) د. أسامة عبد الرحمن: تنمية التخلف وإدارة التنمية، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ـ سلسلة الثقافة القومية (٣٢)، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧م، ص ١٥.

١٦) نفسه، ص ١٦.

١٧) نفسه.

١٨) نفسه، ص ١٧

وانظر أيضاً على خليفة الكوارى: تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط فى بلدان مجلس التعاون)، بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م، ص ٢٦٠.

١٩) د. حامد عمار: نفس المرجع السابق، ص ٣٣.

٢٠) انظر: كتاب " نظرية الثقافة"، سبق الإشارة إليه، مقدمة الترجمة العربية، ص ١١.

٢١) ج.ب بيرى: فكرة التقدم، ترجمة عارف حديفة، منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية ، دمشق ١٩٨٨، ص ٣٤.

٢٢) نفسه، ص ٣٦.

وانظر أيضاً: د. حازم الببلاوى: على أبـواب عصـر جديـد، الهيئـة المصريـة العامة للكتاب ـ مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٢٨٠ ومابعدها.

٢٣) انظر: M. Ginsberg: The Idea of Progress, a Revoluation, London 1953, p.68.

نقلا عن: قاموس علم الاجتماع السابق الإشارة إليه، ص ٣٥٣.

٢٤) قاموس علم الاجتماع، سبق الإشارة إليه، ص ١١٣.

٢٥) د. أحمد مجدى حجازى: علم اجتماع الأزمـة ـــ رؤيـة نقديـة للنظريـة السوسيولوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٢م، ص ١٥٤.

٢٦) انظر: نفس المرجع السابق، ص ١٥٤.

٢٧) د. أحمد زايد: خطـاب الحيـاة اليوميـة فـى المجتمـع المصـرى، دار القـراءة للجميع، دولة الإمارات العربية ـ دبى، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ص١٩٦.

٢٨) نفسه، ص ١٩٥.

٢٩) نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

٣٠) نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

٣١) نفسه، ص ١٩٥.

٣٢) د. أحمد مجدى حجازى، نفس المرجع السابق، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

٣٣) نفسه، ص ١٧٦.

٣٤) نفسه.

٣٥) شوقى جلال: مقدمة ترجمة لكتاب: لمـاذا ينفـرد الإنسـان بالثقافـة؟ الثقافـات البشـرية: نشـأتها وتنوعهـا، تـأليف مـايكل كـاريذرس، سلسـلة عـالم المعرفـة (٢٢٩)، الكويت، يناير ١٩٩٨م، ص ٨.

٣٦) د. حسن حنفى: هموم الفكر والوطن ـ الفكر العربى المعاصر (الجزء الثانى)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م، ص ٥٤٦.

٣٧) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية ١٠٥.

٣٨) نفسه، سورة آل عمران، آية ١٩٥.

وانظر الآيات الحاضة على العمل ومكانة العاملين فى الإسلام وجزاء غير العاملين والمفسدين فى أعمالهم، فى " المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" الذى وضعه محمد فؤاد عبد الباقى، دار الشعب، القاهرة بدون تاريخ، ص ص ٤٨٣ ـ ٤٨٨.

٣٩) د. حسن حنفى، نفس المرجع السابق، ص ٥٤٥.

٤٠) نفسه، ص ٥٤٦

٤١) د. حامد ربيع: الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٧٩.

٤٢) نفسه.

٤٣) د. حامد عمار: نفس المرجع السابق، ص ٣٨.

٤٤) د. سليمان حزين: مستقبل الثقافة فى مصر العربية، دار الشروق، القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص ١٩٤.

وانظر فى نفس الكتاب التقارير القيمة التى أعدها المؤلف لتناقش داخل مجالس تطوير التعليم فى مصر ومنها:

(١) مشروع باصلاح جذرى للتعليم فى مصر العربية، ص ١٩٣و ما بعدها.

(٢) دور التعليم فى تنمية الفكر القومى فى مصر المستقبل، ص ١٦٩ومابعدها.

(٣) نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم فى مصر العربية، ص ٢٣٩ وما بعدها.

٤٥) د. زكى نجيب محمود: تجديد الفكر العربــى، دار الشـروق، الطبعـة الثامنـة، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٢٢٤.

٤٦) نفسه، ص ٢٥٣.

٤٧) د. زغلول راغب النجار: قضية التخلف العلمى والتقنى فى العـالم الإسـلامى المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (٢٠) ـ الدوحة ١٩٨٨م، ص ٨٣ ـ ٨٤.

٤٨) نفسه.

وراجع ما كتبناه عن هذه القضية فى: العقلية العربية بين إنتاج العلم واسـتيراد التقانة، مجلة المستقبل العربى ـ مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت ـ العدد (٢٠٠) ـ ١٠ ـ ١٩٩٥م، ص ص ١١٦ ـ ١٣٦.

٤٩) انظر د. مصطفى النشار: نفس المرجع السابق، ص ص ١٢١ ـ ١٢٦.

٥٠) نفسه، ص ١٢٧ وما بعدها.

٥١) د. طيب تـيزينى: فـى السـجال الفكـرى الراهن، دار الفكـر الجديـد، بـيروت ١٩٨٩م، ص ٩١.

٥٢) د. أسامة عبد الرحمن: نفس المرجع، ص ٢٠.

٥٣) انظر: د. مصطفى النشار، نفس المرجع السابق، ص ١٣١ ـ ١٣٦.

٥٤) انظر فى ذلك ما كتبناه عن مشكلة الأصالـة والمعـاصرة فـى: د. مصطفـى النشـار: مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيـع، القـاهرة ١٩٩٨م، ص ١٧٩ ومابعدها.

وراجع فى ذلك مؤلفات د. زكى نجيب محمود وخاصة: المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى، دار الشروق بالقـاهرة وبـيروت، الطبعـة الرابعـة ١٩٨٧م، .و"فى تحديث الثقافة العربية"، دار الشروق ١٩٨٧م. ومؤلفات د. محمد عـابد الجابرى خاصـة: "نحن والتراث ـ قراءات معاصرة فى تراثنا الفلسـفى" ، دار

الفارابى ـ بيروت. و"إشكاليات الفكر العربى المعاصر" مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٠م. ومؤلفات د. حسن حنفى خاصة: "التراث والتجديد ـ موقفنا من التراث القديم"، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٠م. و "قضايا معاصرة ــ الجزء الأول ــ فى الفكر العربى المعاصر"، دار الفكر العربى بالقاهرة ١٩٧٦م.

٥٥) انظر تفاصيل أكثر حول النتائج السلبية لعلاقة المثقف العربى بالغرب فى: محمد أحمد إسماعيل على: دور المثقفين فى التنمية السياسية ـ دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، جـ (١)، بدون دار للنشر، القاهرة ١٩٨٥م، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٩.

٥٦) انظر: نفس المرجع السابق، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

٥٧) انظر ماكتبه الدكتور مجدى عبد الحافظ فى مقدمات كتابه: جمال الدين الأفغانى وإشكاليات العصر، الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة ــ القاهرة ١٩٩٧م، ص ٣١.

وانظر أيضاً ما كتبه الأستاذ محمود أمين العالم فى كتابه: الفكر العربى بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربى، القاهرة ــ الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص ٣٠.

٥٨) انظر: عبد الله العروى: نفس المرجع السابق، ص ٢٠٥.

٥٩) انظر: محمود أمين العالم: نفس المرجع السابق وخاصة مدخل الكتاب الذى جاء جميعه بعنوان " الفكر العربى بين الخصوصية والكونية".

٦٠) تاكشى هياشى وشوجوايتو: استراتيجية البحث العلمى والتكنولوجى: أهمية التجربة اليابانية، ورقة قدمت إلى ندوة " السياسات التكنولوجية فى الأقطار العربية" التى نظمتها اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا التابعة للأمم المتحدة

بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥م، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠.

٦١) انظر فى ذلك ما كتبه: على حرب فى بحث له عنوانه " العربى بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوحدوى"، نشر ضمن عدد خاص أصدرته مجلة عالم الفكر الكويتية بعنوان " الفكر العربى المعاصر، تقييم واستشراف"، العددان الثالث والرابع من المجلد السادس والعشرين، يونية ١٩٩٨م، ص ١٥٩ ـ ١٦١.

وانظر أيضا ما كتبه د. حليم بركات فى نفس المرجع السابق، ص ٤٥٨ ـ ٤٦٠.

٦٢) انظر: تفصيلات أخرى عن أسباب تخلفنا العلمى والتقنى فى بحثنا: " العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة"، سبق الإشارة إليه، ص ص ١١٨ ـ ١٢٦.

وانظر أيضا ماكتبناه عن الأسباب الفكرية والتاريخية لمشكلات الفكر العربى المعاصر فى:

مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٧٥ ـ ١٧٧.

وانظر أيضا ما كتبه علماء الاجتماع والاقتصاد عن أخطار نظرية التبعية على اقتصاديات ومجتمعات الدول التابعة.

انظر على سبيل المثال: يوسف صايغ: التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢م.

ـ إبراهيم العيسوى: قياس التبعية فى الوطن العربى؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩م.

ـ د. أحمد مجدى حجازى: علم اجتماع الأزمة، سبق الإشارة إليه، ص١٥٢ ومابعدها

ـ د. حليم بركات: المجتمع العربى المعاصر، سبق الإشارة إليه، ص ٤٥٠ وما بعدها

ـ د. مصطفى عبد الغنى: الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٨م.

٦٣) فى الحقيقة أننا لسنا أصحاب هذا المصطلح وإن كنا نحاول تطوير مفهوم خاص حوله. فالمصطلح شائع لدى بعض الباحثين والمنظرين الاقتصاديين والاجتماعيين العرب. انظر منهم على سبيل المثال:

ـ د. سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥م.

ـ د. أسامة عبد الرحمن، نفس المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٢٢، ص ٣٢.

ـ د. فوزى منصور: خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، طبعة دار الفارابى، بيروت ١٩٩١م، ص ١٩٤.

٦٤) انظر: د. فوزى منصور، نفس المرجع السابق، الترجمة العربية، نفس الصفحة.

٦٥) نفسه، ص ١٩٢.

٦٦) نفسه، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

٦٧) نفسه، ص ١٩٣.

٦٨) د. محمد السيد سعيد: المواقف الفكرية نحو التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى العالم العربى، مجلة عالم الفكر الكويتية، العددان الثالث والرابع ـ المجلد السادس والعشرون، يونية ١٩٩٨م، ص ٢٩٩.

٦٩) انظر: د. محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة ــ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت، فبراير ١٩٩٨م، ص ٢٨٦ ــ ٢٨٧.

٧٠) د. أسامة عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص ٢٢٦ ــ ٢٢٧.

٧١) نفسه، ص ٢٢٨.

٧٢) لنتذكر هنا أن عشرات الآلاف من الخريجين الذين تخرجهم كليات الإدارة والتجارة في مصر أو في الأقطار العربية الأخرى ليس دلالة على أننا قد وصلنا إلى وجود الإداري الناجح بهذه المواصفات المتطورة التي نقصدها هنا. [انظر في ذلك ما يقوله محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرون: ورقة في حوار القاهرة، دار الشروق ١٩٩٤م، ص ٧. نقلا عن: د. أسامة عبد الرحمن، نفس المرجع، ص ٢٧٠ ــ ٢٧١.

وانظر في ذلك ما قاله أيضا: د. محمد السيد سعيد في "العرب والمتغيرات العالمية"، ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي الأول، تونس ٣ ــ ٥ مارس ١٩٩٠م. نقلا عن نفس المرجع السابق، ص [٢٣٦ ــ ٢٣٧].

قائمة بأهم المصادر والمراجع للمبحث الثالث

(أ) المصادر والمراجع العربية:

١) القرآن الكريم.

٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ.

٣) د. إبراهيم العيسوى : قياس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩م.

٤) د. إحسان عباس : الأصالة فى الثقافة القومية المعاصرة، مجلة "المستقبل العربى"، السنة الثالثة، العدد (٢٥) مارس ١٩٨١م.

٥) د. أحمد زايد : خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، دار القراءة للجميع، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبى ١٩٩٢م.

٦) د. أحمد مجدى حجازى : علم اجتماع الأزمة ـــ رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٢م.

٧) د. أسامة عبد الرحمن : تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٧م.

٨) بيرى ج.ب : فكرة التقدم، ترجمة عارف حديفه، منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٨٨م.

٩) د. حازم الببلاوى : على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٧م.

١٠) د. حامد ربيع : الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣م.

١١) د. حامد عمار : في بناء البشر ـ دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان ١٩٦٤م.

١٢) د. حسن حنفي : هموم الفكر والوطن ــ الفكر العربي المعاصر (الجزء الثاني)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.

١٣) د. حسن حنفي : التراث والتجديد ــ موقفنا من التراث القديم، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٠م.

١٤) د. حسن حنفي : قضايا معاصرة ــ الجزء الأول ــ في الفكر العربي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٦م.

١٥) د. حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر ــ بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٨٥م.

١٦) د. زغلول راغب النجار : قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (٢٠)، الدوحة ١٩٨٨م.

١٧) د. زكي نجيب محمود : تجديد الفكر العربي، دار الشروق، الطبعة الثامنة ـ القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.

١٨) د. زكي نجيب محمود : المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري، دار الشروق، الطبعة الرابعة، القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.

١٩) د. زكى نجيب محمود : فى تحديث الثقافة العربية، دار الشروق، القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.

٢٠) د. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة ـ المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥م.

٢١) د. سليمان حزين : مستقبل الثقافة فى مصر العربية، دار الشروق، القاهرة بيروت ١٩٩٤م.

٢٢) د. طيب تيزينى : فى السجال الفكرى الراهن، دار الفكر الجديد، بيروت ١٩٨٩م.

٢٣) عبد الله العروى : ثقافتنا فى ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز الثقافى العربى، بيروت ـ الدار البيضاء ١٩٨٣م.

٢٤) د. على حرب : العربى بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوحدوى، نشر ضمن عدد خاص أصدرته مجلة " عالم الفكر"، المجلد السادس والعشرون ـ العددان الثالث والرابع، يونيه ١٩٩٨م.

٢٥) د. على خليفة الكوارى : تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط فى بلدان مجلس التعاون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦م.

٢٦) د. فوزى منصور : خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، دار الفارابى، بيروت ١٩٩١م.

٢٧) مايكل كاريذرس : لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، ترجمة شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٩)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٨م.

٢٨) محمد أحمد إسماعيل على : دور المثقفين فى التنمية السياسية ـ دراسة نظرية مع التطبيق على مصر (الجزء الأول)، بدون دار للنشر، القاهرة ١٩٨٥م.

٢٩) د. محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائى للوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة (٢٣٠)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٨م.

٣٠) د. محمد السيد سعيد : المواقف الفكرية نحو التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى العالم العربى، مجلة "عالم الفكر" عدد خاص بعنوان " الفكر العربى المعاصر ـ تقييم واستشراف"، المجلد السادس والعشرون، العددان الثالث والرابع، الكويت ١٩٩٨م.

٣١) محمد حسنين هيكل : مصر والقرن الواحد والعشرون، ورقة فى حوار القاهرة، دار الشروق، القاهرة وبيروت ١٩٩٤م.

٣٢) د. محمد عابد الجابرى : نحن والتراث ـ قراءات معاصرة فى تراثنا الفلسفى، دار الفارابى، بيروت، بدون تاريخ.

٣٣) د. محمد عابد الجابرى : إشكاليات الفكر العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٠م.

٣٤) د. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م.

٣٥) محمود أمين العالم : الفكر العربى بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٦م.

٣٦) د. مجدى عبد الحافظ : جمال الدين الأفغانى وإشكاليات العصر، صدر عن المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٧م.

٣٧) د. مصطفى النشار : العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة، مجلة "المستقبل العربى" (٢٠٠)، اكتوبر ١٩٩٥م.

٣٨) د. مصطفى النشار : مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.

٣٩) د. مصطفى عبد الغنى : الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٨.

٤٠) د. ميكل تومبسون (ومجموعة من الكتاب) : نظرية الثقافة، ترجمة د. على سيد الصاوى، مراجعة وتقديم د. الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٣)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت يولية ١٩٩٧م.

٤١) د. يوسف صايغ : التنمية العصية ـ من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢م.

(ب) المصادر والمراجع الأجنبية:

43- Firth R.: Elements of Social Organization, London - Watts 1951.

44-Ginsberg M.: The Idea of Progress, a Revolution, London 1953.

45 - Taylor E.: Primitive Culture, John Murray, London 1871.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

المبحث الأول
محددات أولية لفلسفة الثقافة

المبحث الثانى
العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة

المبحث الثالث

الثقافة و التقدم

كتب أخرى للمؤلف

(١) فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤م.
- صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة مدبولي بالقاهرة، القاهرة ١٩٨٨م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٧م.

(٢) نظرية المعرفة عند أرسطو:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار، القاهرة ١٩٨٧م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار، القاهرة ١٩٩٥م.

(٣) نظرية العلم الأرسطية ـ دراسة في منطق المعرفة العلمية عند أرسطو:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار، القاهرة ١٩٩٥م.

(٤) فلاسفة أيقظوا العالم:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٨م.
- صدرت الطبعة الثانية عن دار الكتاب الجامعي ـ العين ـ الإمارات ١٩٩٠م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.

(٥) نحو تأريخ جديد للفلسفة القديمة ـ دراسات في الفلسفة المصرية واليونانية:

- صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة ١٩٩٢م.

ـ صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٧م.

(٦) نحو رؤية جديدة للتأريخ الفلسفى باللغة العربية:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن مكتبة مدبولى بالقاهرة ١٩٩٣م.

(٧) مدرسة الإسكندرية الفلسفية بين التراث الشرقى والفلسفة اليونانية:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة ١٩٩٥م.

(٨) فلسفة التاريخ. معناها ومذاهبها:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة ١٩٩٥م.

(٩) التفكير الفلسفى للصف الثالث الثانوى الأدبى (بالاشتراك):

ـ وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة ـ دار الغرير للطباعة والنشر، دبى ١٩٩٥م.

(١٠) التفكير المنطقى للصف الثالث الثانوى الأدبى (بالاشتراك):

ـ وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة ـ دار الغرير للطباعة والنشر، دبى ١٩٩٥م.

(١١) من التاريخ إلى فلسفة التاريخ ـ قراءة فى الفكر التاريخى عند اليونان:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.

(١٢) مكانة المرأة فى فلسفة أفلاطون ـ قراءة فى محاورتى "الجمهورية" و"القوانين":

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.

(١٣) المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.

(١٤) مدخل جديد إلى الفلسفة:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٨م.

(١٥) مدخل لقراءة الفكر الفلسفى عن اليونان:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.

(١٦) تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى (الجزء الأول)

السابقون على السوفسطائيين:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.

(١٧) الخطاب السياسى فى مصر القديمة:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.

(١٨) تطور الفكر السياسى القديم من صولون حتى ابن خلدون:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩م.

(١٩) ضد العولمة:

ـ صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩م.

هذا الكتاب

يقدم المؤلف فى هذا الكتاب رؤية خاصة حول الثقافة وفلسفتها عبر ثلاثة مباحث؛ أولها: مبحث نظرى فلسفى يحدد فيه ماهية الثقافة وخصائص الثقافة المتحضرة. وفى المبحث الثانى: يطبق هذه الرؤية فى موضوع "العولمة الثقافية". وفى المبحث الثالث: يطبق هذه الرؤية فى موضوع العلاقة بين "الثقافة والتقدم" ومن خلال بيان صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية سواء فى المجتمعات المتقدمة أو فى المجتمعات المتخلفة.

ثم يتساءل هل يمكن تغيير نمط الثقافة السائدة فى المجتمعات المتخلفة بحيث تتحول إلى ثقافة تقدم ومن ثم تتحول تلك المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة ؟! إن مؤلفنا يرى إمكانية ذلك التحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم عبر وسائل محددة. ويتساءل هل نملك فى ظل العولمة الاقتصادية والهيمنة الغربية ـ أسس ومقومات التنمية المستقلة ؟!

أسئلة كثيرة يطرحها المؤلف ويجيب عليها فى هذا الكتاب المهم، الفريد فى موضوعه، الغزير فى مادته، الأصيل فى رؤيته. ولذلك فهو كتاب جدير بالقراءة والتأمل لفتح باب المناقشة حول صياغة جديدة للفكر العربى فى مطلع الألفية الجديدة.

أحمد غريب